



٤١٥
ح

(حاشية على أوضح المسالك، قطعة منها)
كتبت فى القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا .

٥٤٠٤ ٦٠ق ٣٤س ٢٢,٥×١٦,٥سم

نسخة جيدة ، بها نقص فى الاول والآخر والاثناء ، خطها نسخ معتاد .

١ ـ النحو ، اللغة العربية .
أ ـ تاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله بسم الله الرحمن الرحيم اي المص بالبسملة ليخرج عن عهدة ما وجب عليه صناعة وعلى كل شارع في تاليف من الامور الاربعة التي هي البسملة والحمدلة والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد وقد وفي بها سالم يقتضي الا التشهد فقد اسقطه قيل لكونه اتى به نطقا ولم يكتبه اختصارا او تركه لعدم صحة الحديث الدال على طلبه عند المراد او انه حمل التشهد الوارد في الحديث على الحمد والثناء تو[سعا] فيه او ان ما يقال ان الخطبة التي ورد طلب التشهد فيها محمولة على الخطب المتعارفة في زمنه صلى الله عليه وسلم من ايام الجمع والاعياد وغيرها والتصنيف مما حدث بعد ذلك ولما كانت البسملة من ابلغ الثناء فتح المص بها كتابه لتعود بركتها عليه وكيف لا تكون من ابلغ الثناء وهي لا يفيد خصوص هذا اللفظ العربي مع هذا الترتيب مفتاح كل كتاب الهي انزله الله لقوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب اي منزل وللاقتداء باسلوب القرءان العظيم وللعمل بالحديث الوارد عنه صلى الله عليه وسلم وهو كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله فهو ابتر اي ناقص قليل البركة فهو من التشبيه البليغ والكلام على البسملة طويل الذيل قد افرد بالتاليف واشتهر فلا نطيل به ولكن لا باس بذكر نبذة مناسبة لهذا الفن تشحيذا للذهن فنقول الباء في بسم قيل انها زائدة فلا تتعلق بشيء لكنها تدل على التاكيد فيكون المعنى اسم الله مبدوء به بداية قوية فاخذ القوة من الباء الزائدة فان الحرف الزائد يدل على التاكيد كما ذكره الرضي والا كان عبثا لا يقع في كلام العرب ومعنى قوة البداءة كونها بحسن نية واخلاص وحضور قلب وتعظيم وقولهم الزائد لا يدل على معنى اي من معاني حروف الجر المشهورة كالابتداء والانتهاء قاله العلامة الامير وقيل انها اصلية وعليه فهل هي للاستعانة او للمصاحبة والملابسة كما في قوله تعالى تنبت بالدهن استظهر القاضي البيضاوي الاول والزمخشري الثاني وكان الزمخشري راعى الادب حيث لم يجعل اسم الله تعالى آلة من حيث انها غير مقصودة لذاتها والبيضاوي راعى شرف الآلة من حيث توقف الفعل عليها وراعى الادب ايضا حيث لم يعبر بالآلة بل عبر بالاستعانة ثم تجمع بين مقتضيات [illegible]

بالحمد ولا يخفى ما فيه من البعد من جهة اللفظ والمعنى فان القصد بالبسملة غير القصد بالحمدلة كما لا يخفى على ذي الفطرة السليمة وعلى الثاني وهو كونه محذوفا فاما ان يقدر اسما جامدا او اسما مشتقا وكل منهما اما ان يكون خاصا او عاما وعلى كل اما ان يكون مقدما على البسملة او مؤخرا عنها فهذه ثمانية على انه اسم واما ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا وعلى كل اما ان يكون خاصا او عاما وعلى كل اما ان يكون مقدما على البسملة او مؤخرا عنها فهذه اثنا عشر وجها على ان المتعلق فعل فتبلغ الاوجه في المتعلق عشرين وجها ثمانية في الاسم واثنا عشر في الفعل ونعني بالخاص ما كان من جنس ما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر الآكل اكل والمؤلف او لف وهكذا والعام بخلافه وهو ان يقدر من مادة الابتداء اذ يصلح لكل فعل واختلف اهل البلدتين في تقدير هذا المتعلق فاختار البصريون ان يقدر مصدرا مضافا الى ياء المتكلم اي ابتدائي ولا يعترض على هذا التقدير حذف المصدر وابقاء عمله لانه يتوسع في الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما ولان عمل المصدر في الظرف [illegible] بما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل ولهذا يجوز تقديمه عليه عند المحققين خلافا لمن منع مطلقا ولمن خصص المنع بان يكون المصدر منحلا بحرف مصدري واختار الكوفيون ان يقدر فعلا مضارعا مسندا الى ضمير المتكلم كاؤلف وعلى هذا القول المحققون اذ يلزم على قول البصريين اعمال الفرع مع امكان اعمال الاصل من غير داع الى العدول اذ الفعل اصل في العمل وكثرة الحذف اذ المحذوف عليه اربعة اشياء المبتدا والمضاف اليه والخبر وفاعله اذ هو متحمل لضمير المبتدا لكونه مشتقا بخلاف قول الكوفيين لانه ليس فيه الا حذف شيئين الفعل والفاعل ومهما امكن تقليل الحذف وعليه لا يعدل الى كثرته لان الحذف على خلاف الاصل لا يقال المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد وكذا الوصف مع مرفوعه فحينئذ يكون المحذوف وهلكر شيئين

هذا القول مبني على ان متعلق البسملة [illegible] واجب وهو الصحيح [illegible]

الاول وهو

الثاني وهو

في ائتلاف التآلف والتأليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فبينهما العموم والخصوص المطلق يجتمعان في مثل قام زيد وينفرد التركيب في مثل قام جآ يم فكل مؤلف مركب من غير عكس قوله الكلام ال فيه عوض عن المضاف اليه اما الضمير اي كلامنا او الظاهر اي كلام النحاة او لتعريف العهد الذهني اي الكلام المعهود عند النحاة المعروف بينهم هو ما استوفى هذان القيدان او للحقيقة والماهية وهذا اولى كما قاله الشيخ سعد الدين من ال الواقعة في التعاريف الاولى ان تكون للحقيقة والماهية انتهى وهو في اللغة مشتق من الكلام بكسر الكاف وهي الجراح لان له اثر اذا كان حسنا اثر في النفس سرورا واذا كان قبيحا اثر في النفس تغيرا فاشتقاقه من الكلام بمعنى لانه يؤثر في النفس حسنه وقبحه كما يؤثر الجرح في الجسد كما قاله ابن ابي الربيع والمراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الكبير وهو الاخذ لمناسبة لا المصطلح عليه والكلام في اللغة اسم لما يتلفظ به مهملا كان كديز او مستعملا كزيد مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد ولما تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظا كخط واشارة وعقد ونصب ولسان حال وهو مراد القاموس بقوله الكلام عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه فليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى فقط بل مطلق اللفظ ولو مهملا ولو حرفا واحدا فبين الكلام في اللغة والكلام في الاصطلاح عموم وخصوص مطلق فالكلام في اصطلاح النحاة اخص والكلام في اللغة اعم فكل كلام في اصطلاح النحاة كلام في اللغة ولا عكس بالمعنى اللغوي والكلام في اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس كان يقوم بنفسك معنى قام زيد او زيد قائم فيسمى ذلك المعنى الذي قام بنفسك كلاما عندهم واما في اصطلاح النحاة فهو ما ذكره المصنف قوله في اصطلاح النحويين الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة مخصوصة على امر معهود بينهم متى اطلق انصرف اليه قاله الشنواني وهو اي الجار والمجرور في محل نصب على الحال من الكلام اي الكلام حالة كونه في اصطلاح النحويين فان قلت لا يصح وقوع الحال من المبتدا على الصحيح قلت هو ليس بمبتدا في الحقيقة الاصل اذ التقدير تفسير الكلام في الاصطلاح فصاحب الحال وهو الكلام مضاف اليه لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع بارتفاعه اي ومجيء الحال من المضاف اليه صحيح اذا كان المضاف عاملا في المضاف اليه كما هنا فان تفسير مصدر على حد اليه مرجعكم جميعا قال ابن مالك رحمه الله
ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا
انتهى قاله الشنواني وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم الاعراب في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا اذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور اي لان ما ذكر من الاعراب والاسم ونحوهما جامد وهو لا يعمل قال وبهذا التقدير يصح التركيب ويصح جعله اي في اصطلاح النحويين حالا من ضمير منصوب محذوف والتقدير اعنيه في اصطلاح النحويين والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا والتقدير الاول احسن ويصح جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ اي ثبوت اللفظ المذكور للكلام في الاصطلاح انتهى فان قلت النسبة ضعيفة فكيف تعمل قلت المعمول هنا جار ومجرور وهو مما يكتفي برائحة الفعل فتامل والظرفية في قوله في اصطلاح مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه اسوة حسنة كما قاله الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة قوله النحويين جمع نحوي منسوب الى علم النحو قوله عبارة اي معبر به عما اي مؤلف كذا فسره الشيخ خالد وهذا هو المشهور لكن قال العلامة الحلبي المناسب ان يفسر ما بشيء لان التأليف اخص من التركيب كما

والمراد بالالفة الارتباط بين الكلمتين باسناد احدهما الى الاخرى او اضافتها اليها او وصفها بها او نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شيء من ذلك الاكتفاء مر جاء قاله الشنواني اي وليس المراد بها تناسبهما في المعنى لئلا يخرج نحو الحجر ناكول صم

تقدم نكته في كلام سيد المحققين التاليف والتركيب واحد انتهى ومن ثم لم يشترط اصلا من النحويين
وجود الالفة المشعر بها قولنا مؤلف بين اجزاء الكلام بل المدار على وجود التركيب
وجدت الالفة بين الاجزاء او لا انتهى كلام الحلبي قوله عما اجتمع فيه امران او ~~لو قال عبارة عن~~
~~اللفظ والافادة كان اخصر لفظ مفيد لكان اجود واخصر~~ قوله اللفظ اي العربي اي كونه
ملفوظا به واللفظ مصدر اريد به اسم المفعول اي الملفوظ به وليس هو اسم جنس جمعي للفظ حتى
يرد اعتراض ابي حيان على التعريف باستلزامه ان الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس
الجمعي ثلاثة فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدريته حتى يرد ان اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوي
ليس فعلا فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف لان التعاريف تصان
عن المجاز قلت صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة معناه الاصلي الذي هو الطرح والرمي مطلقا
او من الفم فلا اشكال فنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الاصلي وهو الايجاد
انما هو في مجرد اطلاق اسم المصدر وارادة اسم المفعول قوله والافادة مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة
والمفيد الدال على معنى مطلقا وليس مرادا هنا بل المراد ما سياتي في كلامه بقوله ما دل الخ قوله والمراد به
هو صرح للعبارة عن ظاهرها لما تقدم من ان معنى اللفظ في اللغة الطرح والرمي لا بقيد كونه من الفم
فاشار بقوله والمراد الى ان النحاة لم يبقوه على معناه الاصلي بل نقلوه عنه الى اسم المفعول وخصوه بما
يطرحه اللسان والحلق والشفتان فتصرفوا فيه بنوعي النقل والتخصيص قوله باللفظ اي الملفوظ
به قوله الصوت يستعمل مصدر الصائت يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت ويستعمل بمعنى
الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا افاده يس وهو على قسمين ما فيه حروف فاكثر
ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ وما لا حروف فيه كغالب اصوات الحيوانات ويقال له ساذج
وعرفه اهل السنة الصوت بانه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع
القرع الذي هو امساس بعنف والقلع الذي هو انفصال بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع و
المقلوع للقالع اي كون كل منهما ذا صلابة لا كالقطن فانه اذا صدم بشيء لان معه وكذا لو فصل بعضه
عن بعضه لم يخرج له صوت خلافا للحكماء فانهم قالوا الصوت هواء منضغط اي منحبس بين قارع
ومقروع او قالع ومقلوع وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة الى خارجها
اطلاقا للسبب على المسبب قال الفخر الرازي قوله المشتمل اي المحتوي على بعض الحروف من استعمال الكل
على جزئه العادي اذا كان اللفظ حرفين او اكثر فان كان حرفا واحدا كواو العطف فهو من استعمال المطلق
على المقيد والعام على الخاص والمراد بالصوت المشتمل على الحروف ~~الصوت المعتمد~~ على مقطع محقق او
مقدر اي على مخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والحلق والشفتان او مقدر وهو الجوف
اي يستمر متصلا حتى يعرض له في الحلق واللسان والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده والمتصل لذلك
من الحروف والحركة عبارة عن الصوت الذي يسمع عند انحباس الهواء في المخرج وانما فسرنا المقطع
بالمخرج اشارة الى ان اطلاقه على المخرج من اطلاق الحال على المحل اذ المقطع حرف ومحركة او حرفان
ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا في الموسيقى والمخرج محل الحروف والحركة قوله على بعض
الحروف اي تحقيقا كزيد او تقديرا كالضمير المستتر تعلم من هذا التعميم ان ماهية اللفظ افرادا
محققة وافرادا مقدرة كالوارد الى والاستعمال في كل حقيقة لانه في المقدرة مجاز ومن التحقيقي
المحذوف على ما قاله البعض لنفس النطق به والمراد بالحروف الحروف الهجائية اي المنسوبة الى الهجاء
وهو تقطيع الكلمة لبيان حروفها التي تركبت منها بذكر اسماء تلك الحروف واذا عدت الحروف ملفوظة
بانفسها

كالخلق بمعنى المخلوق صح

من الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية او الحركات صح

٣

بانفسها لم يكن ذلك تهجيا ثم انه على اوائل اسمائها الالف وآخرها الياء غالبا او بحسب التنزل على آدم فلا ينافي
انها غيرت الى ابجد والى اقطع بكو لحكم تنظيم بها هذا الدفع الايراد بان الحروف لفظ وقد اخذت في تعريف
اللفظ فيلزم الدور لانه اذا اريد بها الحروف الهجائية فمعرفتها بديهية لا تتوقف على معرفة اللفظ فان قلت
الحروف وجودها محال لانه لا يمكن النطق بها الا بالحركات لتعذر النطق بالسواكن والحركات لا يمكن النطق بها
الا بالحروف لعدم استقلال الحركات فالنطق بالحروف متوقف على النطق بالحركات وعكسه فجوابه ان المراد بالنطق
بالحروف مع الحركات فيكون دورا معيا والدور المعي لا يضر كتوقف ابوة زيد على بنوته وبنوته على ابوته قوله
والمراد بالمفيد ~~للعبارة~~ للافادة عن معناها اللغوي الذي هو مطلق الدلالة الى معناها
الاصطلاحي قوله ما اي لفظ قوله دل اي ~~بالوضع~~ فاندفع ما ورد على التعريف انه يشمل اللفظ
المفيد عقلا او طبعا مع ان المراد بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين
الشيئين قوله يحسن السكوت اي من المتكلم او من السامع او منهما معا لكن المختار سكوت المتكلم اذ السكوت
مناسب له دون السامع وصح او مستارك لا ان السامع ليس متكلما حتى يقال يحسن سكوته وان كانت الاقوال
متلازمة كما هو ظاهر وقوله عليها اي على ذلك اللفظ ~~الجليلا~~ والمراد يحسن سكوت المتكلم عن السامع
اياه حسنا بان لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم
مشتملا على المحكوم عليه وبه اي على المسند والمسند اليه وهذا معنى قولهم بحيث لا يصير السامع منتظرا
لشيء آخر اي انتظارا تاما ولا عبرة بالانتظار الناقص كانتظار المفعول بسائر انواعه والحال والتمييز
ولم يذكر المص رحمه الله التركيب والقصد نظرا الى ان الافادة تستلزمهما لان المعنى الفائدة المذكورة
لا يكون الا مركبا ولا ترد الاعداد المسرودة ~~فان~~ لان المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية
او السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وزاد ابن مالك في التسهيل قيدا
آخر وهو لذاته لاخراج نحو قام ابوه من قولك جاء الذي قام ابوه لان الاسناد فيه ليس مقصودا
لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية و~~هذا~~ اولى لان
الحدود لا تتم بدلالة الالتزام لا يقال الظاهر ان التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد فدلالته
عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة في الحدود ولو سلم انها التزامية فهجرها انما هو
في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم لانا نقول
الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك
المفهومات فتكون هي حدودا افاده شيخ الاسلام في آخر مبحث الكلمتين من شرحه على ايساغوجي نقلا
عن الامام الرازي وزاد بعضهم قيدا آخر وهو من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح اثنان
على ان يذكر احدهما فعلا والآخر فاعلا واجيب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد
من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح باحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالاخرى
فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط
في الكلام كما ان اتحاد الكاتب غير شرط في الخط افاده في الهمع وزاد بعضهم قيدا آخر وهو بالوضع
اي العربي فهو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ليخرج كلام الاعاجم ثم حمل الوضع على الوضع
العربي مبني على ان المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف ثم ان
بين اللفظ والافادة عموما وخصوصا من وجه فيجتمعان في نحو زيد قائم ويوجد اللفظ بدون
الافادة كالمفرد نحو زيد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة نحو هذا وكل شيء

كان كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه يجعل احدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشمله كما
الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع وهي الاشارة وهي الافهام باليد ونحوها وثانيها
الرمز وهو الاشارة بالعينين والحاجبين والشفتين والغمز وهو الاشارة بالحاجب والعين فلا
من الثلاثة اخص مما قبله والكتابة وهي النقوش الموضوعة لالفاظ مخصوصة بواسطة القلم الذي هو
احد لساني الانسان مجازا ثالثها النصب بضم النون وفتح المهملة جمع نصبة بضم النون وسكون المهملة
وهي العلامات المنصوبة لفهم معانيها كالمحراب دليلا على القبلة والاحجار في الارض دليلا على حدود
المزارع وغير ذلك واما النصب بفتحتين فهو ما ينصب فيعبد من دون الله تعالى من حجر وغيره قال
تعالى وما ذبح على النصب اي الاصنام والاوثان فقد كانوا ينصبون حجرا يعبدونه ويصبون عليه
دماء الذبائح واما النصب بفتحتين فهو الاعياء قال تعالى فاذا فرغت فانصب ويقال
ايضا على انتصاب القرنين يقال تيس انصب وعنز نصبا كذا في ضياء الحلوم رابعها
العقد بضم العين وفتح القاف جمع عقدة بضم العين وسكون القاف اي عقد الاصابع وهي هنا
ما يجعل من اليد دليلا على العدد كجعل الابهام المقبوضة الى المسبحة المرسلة دليلا على الثلاثة
والخمسين وقد ذكر قوم ان الله علم آدم الحساب وجعل منزلته في اصابع كفيه العشرة وقد رايت في
ذلك مؤلفا فارجع اليه ان شئت ويحترز باللفظ ايضا عن لسان الحال كقوله امتلا الحوض
وقال قطني مهلا رويدا قد ملات بطني وعن المعنى القائم بالنفس اذ كل من الدوال ولسان
الحال والمعنى القائم بالنفس مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد كزيد والمركب غير
المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره واما الاسنادي
المعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والكواذب المستحيل معناها كصعدت السماء وحملت الجبل وما لم
يفهم السامع معناه لانتفاء معرفته اياه وما لم يقصده المتكلم لنوم او سهو او فقد عقل فقد
اختلف فيها هل هي من المفيد او من غيره فذهب ابن مالك وسيبويه الى انها من غير المفيد لانه يشترط
عندهما تجدد الفائدة وقصدها والراجح خلافه كما ذهب اليه ابو حيان وغيره قال ابو حيان
في الارتشاف ليس من شرط الكلام قصد الناطق ولا كونه صادرا من ناطق واحد ولا افادة المخاطب
شيئا يجهله خلافا لزاعم ذلك بل اذا حصل الاسناد كان كلاما ولو من غافل وساه ومختلط وناطقين
وتركيب لا يستفيد به المخاطب شيئا يجهله انتهى لانه يلزم على اشتراط ذلك كون المركب الواحد
كلاما وغير كلام اذا قصد به من يجهله ثم من لم يجهله او صدر منه بلا قصد ثم صدر منه بقصد فالمراد
بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الايجابية او السلبية سواء كانت
حاصلة عند السامع قبل او لا قصد المتكلم الكلام او لا طابق كلامه الواقع او لا **قوله** واقل ما
يتالف الكلام اسنادي هذا الى صور تاليف الكلام وصور تاليفه ستة ذكر المص منها اثنان وهي
من اسمين ومن فعل واسم والاربعة هي اسمان وفعل ثلثة اسما وفعل اربعة اسما وفعل
جملة القسم وجوابه والشرط وجوابه فهذه ست صور يتالف الكلام من كل واحد منها
وهذا ما عينه المص رحمه من ان الكلام يتركب من اكثر من اسمين او اسم وفعل كما اشعر به قوله واقل ما
فصله في شرح القطر مع الاشارة الى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب انه لا ياتي الا من اسمين او اسم وفعل وبو افقه
قول الوصي وكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر اه لكن قال السيد قيل الاسناد نسبة
فلا تقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او ما في حكمهما في تقول اسناد او الاسناد
اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال في محل آخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند
اليه والمسند فقط وهما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة
عن

احدها صو

ثانيها صو

اذ كلا منهما بلفظ و ليس بمفيد صح

ما فيه مصدرية ... وتالف الكلام ناشئ ... ايه واقل تالف الكلام ناشئ من اسمين او كائن منهما وبقي ... للاقل صورة نذكرها بعد صح

اماهم

عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم **قوله** من اسمين حقيقة كهيهات نجد او حكما كزيد قائم
فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية
والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيدا قائم ثلثة اسماء لا اسمان فقط **قوله**
ومن فعل واسم قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر
اه يس **قوله** كقام زيد مثل بالماضي وفاعله الظاهر لان الماضي على تقديره فيه ضمير الاسمي
كلاما على الاصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار
افاده الشيخ خالد في شرحه على المتن وناقشه يس بانه لو سئلت في ان قام في جواب هل قام
زيد نحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال
انتهى ولا يشترط ان يكون الفعل مشتقا كما مثل هنا بقام بل مثله نعم العبد **قوله** ومنه اي
من التاليف من فعل واسم **قوله** استقم انما فصله بقوله ومنه لانه ورد ان لفظ استقم في كلام
الاصل وقع فيه خلاف بين الشراح هل هو تمثيل او تتميم للحد ويظهر فيه اربع تقارير وذلك ان قوله
مفيد اما ان يراد انه من مطلق الافادة اي سواء التامة والناقصة فيخرج به المهملات ونفي المفردات
الموضوعة لمعنى والمركبات الناقصة او يراد به المفيد الفائدة التامة ويشترط في الكلام ان
تكون فائدته جديدة فيخرج به المفرد مطلقا وكذا المركبات الناقصة ويبقى المعلوم صدقه
او كذبه بالضرورة او يراد المفيد الافادة التامة الجديدة ويشترط في الكلام ان يكون مقصودا
فيخرج المعلوم صدقه او كذبه بضرورة ويبقى غير المقصود وعلى هذا يكون كاستقم تتميما للحد
لا تمثيلا وعليه مشى ابن الناظم ويحتمل ان يراد بالمفيد الفائدة المقيدة بجميع ما مر ويزاد ان تكون
مقصودة بالكلام ليخرج غير المقصود لانه بعد علم عدم القصد غير مفيد او بناء على عدم اعتبار
القصد في الكلام وعليهما فهو تمثيل بعد تمام الحد وعليه مشى المرادي قال العلامة الصبان
ولا ينافي ان يكون تتميما للحد من جهة الدلالة به على امر يتضمنها معتبرين في الكلام وتمثيلا
ايضا من جهة الايضاح به للحدود لا تمثيلا فقط لانه لا يحتاج الى التاويلات المتقدمة
ثانيها انه لا فرق في التاليف بين ان يكون الجزآن مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق
في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي
ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح
وقد علمت فيما سبق مناقشة يس في هذا الشرط خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان
مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدير
وجود لا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر المستترة
الفاظ بالقوة لا يمكن ان يتلفظ بها الانسان لانها المعاني المرادة من غير ان تقصد بلفظ اي
لم يوضع لها لفظ يعبر به عنها الا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل انحفاظها
لاخفاء معرو لا لبس فكانها ملفوظة فهي لفظ حكما ... واعطيها ما اجروه على الملفوظ
به بالفعل من الاحكام كالاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها ومجيء الحال منها الى غير ذلك
وهذا كما لا يخفى لا ينافي القول بان الضمير المستتر لفظ حقيقة لان قائله يعني الحقيقة العرفية
لا الحقيقة اللغوية **قوله** ومن ضمير المخاطب اي المستتر فيه وجوبا **قوله** المقدر
بانت اشار بقوله المقدر الى ان الضمير المستتر ليس بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ حتى ينطق

ثانيها صو

احدها صو

الثالثة

وعليه فالخلاف مرفوع صح

بركما قال الرضي قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اه فقول المعربين في
استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره انت ان تصوير معناه تقريبا وتدريبا انت فالمستتر
ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض ولهذا يقول المعربون تقديره انت ولا يقولوا هو انت ومع
نعم قيل امزيه انت او زيد قام هو كان انت وهو تاكيد لذلك الضمير المستتر فان قيل حيث
كان الضمير لا يظهر بوجه فما معنى كونه مستترا جوازا اجيب بان هذه تفرقة اصطلاحية وهي
ان عامل ذلك الضمير ان كان يرفع اسما ظاهرا او ضميرا بارزا قيل للمستتر فيه انه مستتر
جوازا والا قيل انه مستتر وجوبا ووجه هذه التفرقة ظاهر قوله والكلم مبتدا واسم جنس
جمعي اول وواحده كلمة جزء ثان عن الكلم وانما عدل المص الى هذا التركيب اشارة الى ان قوله النظم
(struck) الكلم مبتدا وما قبله جزء ولا يصح الاخبار بالاسم والفعل والحرف عنه لان ماهيته لا تتوقف عليها
(struck) فقد يوجد الكلم من نوعين منها بل من نوع واحد فلهذا عدل المص عن عبارة الاصل الى هذه
العبارة وقد توجه عبارة الاصل بانه (struck) بوجوه منها ان يجعل عن عبارة الى هذه العبارة
اشعارا بان عبارة الاصل توهم ان الكلم مخصوص بما تركب من الاسم والفعل والحرف فيكون الكلم
مؤلفا من جميع هذه الثلاثة مع ان هذا التخصيص لما ذكر غير صحيح اذ يطلق الكلم على ثلاث
كلمات فصاعدا من ثلاثة اجناس كان زيدا ذاهب او من جنسين كان زيدا ذاهب او من جنس
واحد ككلام زيد ذاهب فلاجل هذا الايهام الواقع في عبارة الاصل عدل المص عنها وجعل الاقسام
الثلاثة جزا المبتدا محذوف يعود على الكلمة وهو تقسيم صحيح لا ايهام فيه وفعل ذلك
تقريبا لفهم المبتدي وان كان يجاب عن عبارة الاصل باجوبة كثيرة منها ان المراد هنا الجمع
كا نزال الكلمات وال فيه للاستغراق ولا شك ان الجمع المستغرق في معنى استغراق المفرد لانه في
قوة قضايا بعدد الافراد كما هو مقرر في محله فرجع الى تقسيم الكلمة ولا شك ان تقسيم الكلمة
الى الثلاثة صحيح لانه من تقسيم الكلي الى جزئياته كما سياتي وفائدة الاستغراق الدلالة على انه لم
يخرج من افراده شيء عن هذه الاقسام وهذا المعنى مراد في كل تقسيم الا انهم قلما ينصون
عليه اعتمادا على فهمه من قوة التقسيم ثم ان قولنا الكلم مراد به الجمع جري على المالوف من قولهم
اذا دخل الاستغراق على الجمع بطلت جمعيته ولم يقولوا على اسم الجنس والا فلا فرق بينهما من جهة
المعنى فيصح مراعاة الاستغراق فيه وصيرورته كالمفرد المستغرق وانما الفرق بينهما في امر
اللفظ من ان الجمع يجب تانيثه بخلاف اسم الجنس فانه يصح تانيثه وتذكيره كما سياتي ولقائل
ان يقول هذا الكلام ينافيه قوله واحده كلمة وقوله والقول عم على ما ياتي فانهما يقتضيان انه
باق على انه اسم جنس ولم يرد به الاستغراق لان معنى الاول هذا اي اسم الجنس واحده كلمة
ومعنى الثاني والقول عم الكلم المراد به اسم الجنس والا فمعلوم ان واحد الكلمات كلمة وكان
عليه على هذا ان يقول عم الاثنين الكلام والكلمة دون الكلم الرجوع الى الكلمة كما هو الا ان
يقال ان في الضمير الاول وبعض الثاني شبه استخدام فان قيل هذا لا يصح في الثاني لانه
قدر المفعول اسما ظاهرا في قوله عم الثلاثة قلت المقام مقام اضمار لتقدم المرجع فيقدر في
المتن ضمير وكونه عبر بالظاهر للايضاح قاله شيخنا الشيخ قاسم ثم قال وبعد كتب هذا بمدة طويلة
رايت حاشية منسوبة لسيدي العربي الفاسي مانصها قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم واقع
على اشخاص الكلمات التي تستغرق جنس الكلمة والاسم والفعل والحرف واقعة على الانواع
فالمراد

والاقسام الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف خبر عنه صح لمبتدا محذوف و[illegible] يعود للكلمة صح

الاصل صح

الاسم والفعل والحرف اقسام للكلم وانه اي صح

الثلاثة ليست اقساما له بل للكلمة وهنا صح

هو ضمير صح

بالكلم صح

فالمراد ان اشخاص الكلمة بالغة ما بلغت منحصرة في الانواع المذكورة فكل كلمة اما اسم واما فعل واما
حرف انتهى وهو لب ما في طرره والحمد لله على الموافقة ويمثل ما ذكر يجاب عن عبارة الاجهوري في
قوله واقسامه الخ فيحمل فيه تقدير مضاف اي واقسام مادته ومادة الكلام هي الكلمة ثم رجع
التقسيم (struck) واما ما يجاب به الاشموني حاول غير هذا فانه قال الكلم مبتدا خبره ما قبله اي الكلم الذي
يتالف منه الكلام منقسم باعتبار واحده الى ثلاثة انواع الخ فاشار الى تصحيح التقسيم بتقدير
المضاف (struck) [illegible]
الناظم على الكلم الاصطلاحي كما يدل عليه كلامه بعد وان كان قوله اي الكلم الذي يتالف منه الكلام يفيد
حمل الكلم على الكلمات لان تالف الكلمات منها لا من الكلم الاصطلاحي فيؤول بتقدير مضاف ليوافق
اكثر كلامه اي من اجزائه التي يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحده يحتمل ان المراد بواحده
مفرده الاصطلاحي الذي هو لفظ كلمة ويحتمل ان المراد به جزؤه اي جزؤه ما صدق عليه وعلى
كل في عبارته حذف مضاف تقديره على الاول مفهوم واحده لان الانقسام الى الثلاثة
باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثاني جنس واحده لان جزؤه فرد من افراد
الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من افرادها ثم الانقسام الشيء باعتبار
شيء اخر انقسام للاخر في الحقيقة فاتضح قوله الخ لان المقسم هو الكلمة ثم ولك ان
تجيب عن عبارة الاصل بجواب غير المذكورات وهو ان تقول الكلم في كلامه بمعنى الكلمات
والضمير في واحده راجع الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والا لانث
الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات اي الانواع الثلاثة للكلمات وواحد الكلم
الاصطلاحي كلمة وهذا اولى لعدم احوجه الى تقدير قوله اسم جنس اي على المختار لدلالته
وضعا على الماهية من حيث هي وليس بجمع لان الغالب تذكيره والغالب على الجمع تانيثه ولا اسم
جمع لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه قوله جمعي صفة لاسم الجنس على الصواب
كما ليس واعلم ان الجمع ما دل على احاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع ما دل على احاده
دلالة الكل على اجزائه والغالب ان لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد
يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادي ما دل على الماهية لا بقيد قلة او كثرة كماء وتراب
والجمعي ما دل على اكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا ككلم وكلمة قال اللقاني
اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفى ان ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه ما في الرضي
في باب الجمع من انه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعي استعمالا قال
الروداني ويلزم كونه مجازا دائما والظاهر انه غير مجاز وقد يقال انه مستعمل في الجنس في ضمن
افراد كذا قيل وفيه انه لا يدفع التجوز لما قاله المحققون من ان استعمال رجل في زيد ان كان
من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص فحقيقة وان كان بملاحظة خصوصه
فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا تلم فيه اه واقول الاولى ان يقال انه غلب استعماله
في ثلاثة افراد فاكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من اصله ولا يبعد
حمل كلام الرضي على ما قلنا بان يكون معنى قوله واستعمل في الجمع وغلب استعماله في الجمع
بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم اقول بقي ان تقسيم اسم الجنس الى افرادي وجمعي
غير حاصر اذ منه ما ليس جمعيا ولا افراديا كاسد فتامل ثم رايت بعض المحققين زاده وسماه

فيكون صح

ثم رايت صح

وقيل ليس بجمعي ولا افرادي اي يقال على القليل والكثير صح

اسم الجنس صح

آحادياً **قوله** واحده كلمة قال ابن قاسم اي واحد معنى الكلم يسمى كلمة او وراده بواحد بمعناه جزء ماصدق عليه ويصح ان يكون مراد المص بواحد مفرده الاصطلاحي وذكر المص الضمير في واحده بتبعاً للناظم ولو انثه كان معطياً لجاز ايضاً لان المختار ان اسم الجنس الجمعي الكلم يجوز في ضميره التانيث لملاحظة الجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه واما اسم الجنس الجمعي ففيه ما يجب تذكير ضميره كغنم وما يجب تانيث ضميره كبط وما يجوز في ضميره الامران كبقر وكلم واما اسم الجمع ففيه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التانيث كابل وخيل وجائز الامرين كركب كذا قال ارباب الحواشي وفي غالبه خلاف نذكره ان شاء الله في باب العدد

قوله كلمة اي حد الكلمة قول مفرد وتطلق في اللغة والاصطلاح على احد جزئي العلم المركب نحو امرئ القيس وهذا الاطلاق قيل اطلاق مجازي اي باعتبار ما كان قبل العلمية والعلاقة الكلية والجزئية وقيل حقيقة عند النحاة لان المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وان تفسيره اي المفرد بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح فعلى القول الاول مجموع الكلمتين من امرئ القيس كلمة حقيقة وكل واحدة منهما كلمة مجازية وعلى الثاني كل منهما كلمة حقيقية عند النحاة فتامل والتاء في الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على تولين مفردين معا فلا تنافي كلية الجنس المدلول عليها بال الداخلة على المحدود وزاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال ليخرج الف المفاعلة واحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التانيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب ابن مالك وذهب الرضي الى انها كلمات وفي الكلمة ثلاث لغات كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة بوزن سدرة وتجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر وهذه اللغات في كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف فانه كان وسطه حلقيا جاز فيه لغة رابعة زيادة على جواز الثلاثة وهي اتباع فائه لعينه في الكسر اسما كان نحو فخذ او فعلا نحو شهد **قوله** وهي اي الكلمة باعتبار مفهومها ومفهومها ينقسم الى الثلاثة لان القول المفرد ينضم اليه الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم وهكذا فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو ليست بمعنى او اذ هي منقسمة اليها لا الى احدها فاندفع ان الضمير ان عاد للفظ الكلمة ورد ان لفظها لا يكون الاسما او الى معناها ورد انه ليس بمؤنث فلا يصح وان نسب باسم ولا فعل ولا حرف لانها الفاظ والمعنى ليس بلفظ وفي اطلاقات المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كاسماء الافعال واما المصادر فان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها لفظ يقتضيه حدها ثم التقسيم على قسمين تقسيم الكلي الى جزئياته وضابطه ان يصدق اسم المقسم على كل واحد من اقسامه كانقسام الحيوان الى انسان وفرس وطير فانه يصح ان يقال الانسان حيوان الفرس حيوان الطائر حيوان وكانقسام الكلمة الى اسم وفعل وحرف فانه يصح ان يقال الاسم كلمة الفعل كلمة الحرف كلمة وتقسيم الكل الى اجزائه وضابطه ان لا يصدق اسم المقسم على كل واحد من اقسامه وينعدم بانعدام واحد منها كانقسام الجسم الطبيعي الى نار وهواء

وهواء وماء وتراب فانه لا يصح ان يقال النار اي العنصر البسيط جسم طبيعي ولا الهواء كذلك جسم طبيعي وهكذا وبهما انعدم واحد من هذه العناصر الاربعة لم يوجد الجسم الطبيعي كما هو مقرر في محله اذا تقرر هذا فنقول لا يصح تقسيم الكلام ولا الكلم الى الاسم والفعل والحرف لانه لا يصدق كل على واحد من الثلاثة كما هو ظاهر فليسا كليين لها ويوجدان بدون الحرف والفعل كما في نحو احمد صاحبك بقصد الاخبار لا الوصف واما الكلمة فيصح تقسيمها الى الثلاثة الاسم والفعل والحرف تقسيم الكلي الى جزئياته كما علم من التمثيل المتقدم وقد تقدم فيما سبق معنى التقسيم وبقي معرفة القسم وهو ما كان مندرجا تحت شيء واخص منه وقسيم الشيء ما كان مقابلا له ومباينا له ومندرجا معه تحت شيء آخر اي تحت اصل كلي مثلا اذا قسمت الحيوان الى الحيوان الناطق والغير الناطق كان كل واحد منهما قسما للحيوان وقسيما للآخر والقسمة هي تمييز الانصبا بعضها من بعض والقسام هو الذي يميز الانصبا والمقسم هو المحل الذي تورد عليه القسمة فعلم ان ههنا مقسما وتقسيما وقسما وقسيما وقسمة وقساما والكلي هو الذي يشترك فيه كثيرون واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزئي قسيمه والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشيء والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام ويقابلها الجزئية وهي الثبوت لبعض الافراد وما هنا من هذا التقسيم فسقط ما قيل من ان تقسيم الكلمة الى الاسم والفعل والحرف من تقسيم الكلي الى جزئياته يقتضي ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لان الواو توجب الجمع ووجه السقوط ان محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل الى اجزائه اذ لا بد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليترتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق اسم المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لا في تقسيم الكلي الى جزئياته فان الواو فيه لمطلق الجمع الافرادي الثابت في كل فرد لان مورد التقسيم فيه لا بد ان يكون مشتركا فيصح اطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة ثم الفرق بين الكلي والكل من ستة اوجه الاول ان الكل موجود في الخارج ولا شيء من الكلي موجود في الخارج والثاني ان الكل يعد باجزائه شيئا واحدا والكلي لا يعد بجزئياته والثالث ان الكل يتقوم باجزائه والكلي لا يتقوم بجزئياته والرابع ان الكلي محمول على كل جزئي له والكل لا يحمل على الجزء والخامس ان اجزاء الكل متناهية وجزئيات الكلي غير متناهية والسادس ان الكل لا بد من حصول اجزائه معا والكلي لا يجب حصول جزئياته كذلك وقولنا فيما تقدم في تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام الجسم الطبيعي المراد بالجسم الطبيعي ... منقسم الجسم الى قسمين تعليمي وطبيعي فالاول مركب من سطوح وخطوط منضمة الى بعضها والخط مركب من نقط والنقطة اخر الخط وهي لا تقبل الانقسام لا طولا ولا عرضا ولا عمقا فاذا تعددت وانضم بعضها الى بعض صارت خطا فهو يقبل الانقسام طولا فقط فاذا تعددت الخطوط وانضم بعضها الى بعض صارت سطوحا فهو يقبل الانقسام طولا وعرضا فقط لا عمقا والقسم الثاني مركب من الهيولى والصورة لا زمتها والهيولى عبارة عن سطوح متراكم بعضها فوق بعض فهي تقبل الانقسام طولا وعرضا وعمقا والقسم الاول عند الحكماء من قبيل الاعراض والثاني من قبيل الجواهر اي الاجرام **قوله** ثلاثة انواع اشار الى ان مجموع قوله الاسم الخ خبر واحد لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى احدها فيكون العطف مقدما على الحمل وانما عرب

او نقال واحد الكلم الجنسي كلمة جنسية وواحد الكلم الشخصي كلمة شخصية صح ونخل صح

جمع العنوبا صح من الاسماء صح

انت خبير بان هذا تقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة او متغايرة الى امر مشترك لتحصيل اقسام كل قيد اليه مفهوم واخص منه اما بحسب الصدق كما في الحيوان ونحوه او بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم فان المعلوم المطلق مباين للمعلوم بحسب الصدق اذ المعلوم الا وهو متحقق وهو مجموع المقسم والقيد فالضمير في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة صح

٦

والقسيم والقسمة والقسام والمقسم فقسم الشيء صح

اذ قد ذكرنا معنى التقسيم وما هو من ما دته فينبغي معرفة الكلي والكل والجزئي والجزء لانه قد تقدم ذكرها قريبا فمن معرفة حقائقها فنقول

مثال صح معرفة الجسم الطبيعي تستدعي تقسيم مقدمة وهي الحكماء قسموا صح

كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع لتعذر اعرابه وكونه اعراب بعض دون بعض تحكم ودليل انحصار
الكلمة في الثلاثة ان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ولان الكلمة اما ان تصلح
ركنا للاسناد اولا الثاني الحرف والاول اما ان يقبل الاسناد بطرفيه بان يقع مبتدأ وخبرا اوبطرف
الاول الاسم والثاني الفعل والنحويون مجمعون على هذا الامر لا يعتد بخلاف من خالفه وهو جعفر ابن صابر
فانه زاد اسم الفعل وسماه خالفة والحق انه من افراد الاسم ونقل عن الفراء ان كلا ليست واحدا
من الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال ٣ **قوله** ومعنى كونه اسم جنس جمعي الخ اشار بهذا الكلام الى الحكمة
الى ضابط ~~اسم الجنس الجمعي~~ قسم من اقسام اسم الجنس الجمعي لان اسم الجنس الجمعي ينقسم ثلاثة اقسام ما يفرق
بينه وبين مفرده بالتاء ~~غالبا~~ ولم يغلب تأنيثه والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين
مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككمأ وكمأة وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في المفرد نحو روم
ورومي وزنج وزنجي فالضابط الذي ذكره المص انما هو للقسم الاول من هذه الثلاثة وليس لمطلق
اسم الجنس الجمعي فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كمأ وكمأة وغير مانع لدخول نحو
تخم وتخمة من الجموع الغالبة عليها التأنيث **قوله** انه كلم اعلى جماعة اي من الكلمات ثلاثة فاكثر
سواء اتحد نوعها ام لم يتحد افادت ام لم تفد وقيل لا يقال الكلم الا على ما فوق العشرة **قوله** ونظيره
اي الكلم من اسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات الغير المطردة لبن ولبنة وهي الطوبة النية
قوله ونبق ونبقة اي من المخلوقات التي لا ليس للعبد دخل فيها المطردة **قوله** عموما وخصوصا
من وجه الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص **فائدة** قال ابن جماعة لابد في اللذين بينهما عموم
وخصوص من وجه من معرفة امور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان
ذلك هنا ليقاس عليه غيره ان المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص والماصدقات
الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الكلم والفعل والحرف والمتعلق الصورة
الحاصلة من اجتماع كلمتين او اكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر اذ الظاهر
انه يستغنى عن معرفته **قوله** على المفيد كضربت زيدا **قوله** وعلى غيره اي غير المفيد كان قام زيد
قوله واخص الخ اي والكلام اعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة
المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد فجهة عموم الكلم جهة خصوص الكلام وجهة عموم الكلام جهة
خصوص الكلم **قوله** لوجود الثلاثة اي وهي زيد وقام واب بدون الهاء **قوله** بل الاربعة وهي
الهاء من ابوه وبرهنا انتقالية لا ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله يجمع ثلاثة **قوله**
كلام اي لوجود الفائدة **قوله** لا كلم اي لعدم التركيب **قوله** بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم
الفائدة وقد اورد على كلامه ان ذكر هذه النسبة ههنا قال المحلوي انه يعد من فضول الكلام
وهذا البحث بمعزل عن الفن وقد يجاب بانه اتى بها تمرينا للطالب وتشحيذا لذهنه الثانية
انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا
يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول
الكلم اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب
من كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منها لدخول
كل منهما في حد الآخر والمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق وعكس ان يدفع
بان الحيثية في التعريفات مرعية **قوله** والقول اي المقول ~~[illegible]~~ الاول انه
عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام الثاني انه عبارة عن المركب خاصة مفيدا
كان

ولا يرد عليه ان من الاسماء ما لا يقبله اصلا كالظروف التي لا تتصرف وما لا يقع الاسناد اليه كالضمائر المتصلة لان الكلام باعتبار الغالب صح

٣ **قوله** الاسم الخ لما كان الاسم اعلى شأنا من غيره قدمه وسمي به لسمو شأنه فهو من السمو بمعنى العلو ثم ثنى بالفعل لانه اي الكلم صح اشرف من الحرف لانه يقع مسندا **قوله** والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه ولذا سمي بالحرف لان معناه الطرف فهو في طرف الكلام فلذا اخر في الذكر صح

مناقشات الاولى

قوله عبارة عن اللفظ هذا هو القول الاصح ومقابله اربعة اقوال صح

كان او غير مفيد فيكون اعم مطلقا من الكلام والكلم مباينا للكلمة والثالث انه مرادف للكلمة والرابع انه مرادف
للفظ حكاه السيوطي **قوله** عبارة اي معبر به **قوله** عن اللفظ المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات
المقروء بها لانها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تع والحكمي كالضمير المستتر **قوله** الدال الخ المراد بالدال
ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل او النوعي كالمركبات والمجازات ومن هذا تعلم سقوط
تشكيك الشيخ خالد في شرحه على هذا المتن فانظره **قوله** على معنى اي واحد او اكثر فدخل المشترك
والمعنى مصدر ميمي بمعنى المفعول اي المقصود من اللفظ سواء صح السكوت عليه ولا ولهذا قال
في النظم والقول عم **قوله** فهو اعم من الكلام اي لانطلاقه على المفيد **قوله** والكلم اي لانطلاقه على المفرد
وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من اكثر **قوله** والكلمة اي لانطلاقه على المفرد والمركب **قوله** عموما
مطلقا اي لصدقه على الكلام والكلم والكلمة ~~فيجتمع~~ وانفرادها في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما
لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان فكل كلام او كلم او كلمة قول ولا عكس
قوله لا عموما من وجه اي دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول
فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس ولهذا قال في النظم والقول عم اي عم الكلام
والكلم والكلمة ~~[illegible]~~ عموما مطلقا كما قاله الاشموني وانما حملنا عم على انه فعل ماض
لتبادره وعدم احوجه الى ~~تقدير~~ تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل
عم افعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد لشموله نحو غلام زيد لحمله
العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله افعل تفضيل اكثر فائدة من جعله فعلا هكذا ومثل
جعله افعل تفضيل في البعد بل ابعد جعله اسم فاعل حذفت الفه ضرورة **تنبيه**
~~[illegible]~~ ان القول اخص من اللفظ لانه اسم للفظ المستعمل خاصة وكان من حقه
ان يأخذ جنسا في تعريف الكلام لانه اقرب من اللفظ ولعله انما عدل عنه لما شاع من استعماله
في الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي كذا بمعنى اعتقده ورآه حتى صار كانه حقيقة عرفية
واللفظ ليس كذلك **قوله** وتطلق الكلمة الخ اي ويطلق ايضا الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد
في من انت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسن
البصري من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب **قوله** لغة
اللغة في الاصل مصدر لغى الرجل لهج في الكلام والمراد الالفاظ الموضوعة للمعاني المخصوصة والاصح
انها استعمال الالفاظ والواضع للغة قيل هو الله تع بمعنى انه خلق الفاظا ووضعها بازاء
المعاني وخلق علما ضروريا في اناس بان تلك الالفاظ موضوعة لتلك المعاني وقيل
هم البشر باصطلاح وتوافق بينهم وقيل بالوقف لعدم الدليل القاطع والكلام في المسئلة شهير
ولغة منصوب اما على التمييز اي من جهة اللغة للنسبة التي بين الطرفين وليس محولا عن شيء
فان تمييز النسبة منه ما هو محول ومنه غير محول او على الحال اي في حال كون اطلاقها لغة او
بتقدير فعل اي اعني لغة او بنزع الخافض على ما فيه لكن الراجح انه سماعي **قوله** كلا انها كلمة اي ان
مقالة من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة **قوله** وذلك اي اطلاق الكلمة على الكلام
قوله كثير اي في الورود كما في قولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول وكما في الحديث

والعبارة بوزن عبارة مصدر عبر كعتق اي تلفظ والمراد بها هنا معنى اسم المفعول صح

قال عليه الصلاة والسلام أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل أي ذاهب أي جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والأرواح والظاهر من إيراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الوارد في الحديث والجزء أصدق دون تمام البيت وهو وكل نعيم لا محالة زائل واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أو لا دوام لها وبأن المراد جائز عليها الزوال وبأن المراد نعيم الدنيا لأن سياق القصيدة لذم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم أي لا بد وقيل لا حيلة وقوله كلمة لبيد الشاهد فيه حيث سمى هذه الجملة ألا كل شيء الخ كلمة ولبيد هذا هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل إنه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الإخباريين وقد عمر في الإسلام دهرا وكان يقول أبدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مدة خلافته بالبيد أنشدني شيئا من شعرك فقال ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الإسلام هذا البيت ما عاتب المرء الكريم لنفسه والمرء يصلحه القرين الصالح وقيل بل هذا البيت الحمد لله إذ لم يأتني أجلي حتى كسيت من الإسلام سربالا قوله لا قليل أي كما يفهم من قول النظم قد يؤم لأن قد يفعل تشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الإحالة ولا ان تقول مراده التقليل النسبي أي استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة لاستعمالها في المفرد لا قليل في نفسه قوله فصل الخ أثر المص التمييز بالعلامة الخاصة على الحد وإن كان الحد أضبط وأتم فائدة وأكثر تحقيقا لوجوب اضطراده أي وجود المحدود عند وجوده وانعكاسه أي انتفاءه عند انتفائه بخلافها أي العلامة فإنها يجب اطرادها أي وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أي انتفاؤه عند انتفائها تسهيلا على المبتدي فقال يتميز الاسم الخ واعلم أن الاسم له حد يجمعه وعلامة توضحه واشتقاق يكشف عن حقيقة وضعه وحكم يخصه فلغة ما أبان عن مسمى فيصدق به وبالفعل والحرف إذ الغالب أن المعنى اللغوي أعم من الاصطلاحي واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فقولنا كلمة تشمل كل الكلم لأنه بمنزلة الجنس وقولنا دلت على معنى في نفسها أي بنفسها أي بلا واسطة أي فلا يحتاج في فهم معناه إلى ذكر كلمة أخرى معه ليفهم بها معناه كما في الحرف فإن الحرف يحتاج في فهم معناه إلى ذكر كلمة أخرى معه ليفهم بها معناه ولذا يقال إنه يدل على معنى في غيره لا في نفسه فهذا القيد فصل خرج به الحرف فإن قيل كما يخرج به الحرف كذلك يخرج به الأسماء اللازمة الإضافة كذو وإذ لا يفهم معناها إلا بذكر المضاف إليه معها كأن يقال رجل ذو مال أو بيت أو غيرهما قلنا معنى كون الاسم دالا على معنى في نفسه أن معناه معنى مستقل بالمفهومية لا يتوقف على شيء بخلاف معنى الحرف فإن معناه نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كمعنى من فإن معناه ابتداء خاص وهو آلة لملاحظة غيره كمعنى السير والبصرة وليس معناه الابتداء المطلق فإنه معنى مستقل وضع بإزائه لفظ الابتداء بل لفظ من وضع لجزئيات الابتداء التي هي مفهومات غير مستقلة لأنها آلات لملاحظة غيرها من المفهومات كالسير والبصرة وهكذا معنى إلى هو الانتهاء الخاص لا الانتهاء المطلق فإن المطلق معنى مستقل وضع بإزائه لفظ الانتهاء والخاص غير مستقل لأنه آلة لملاحظة كالسير والكوفة في قولك سرت من البصرة إلى الكوفة والأسماء اللازمة الإضافة مفهوماتها مستقلة كالابتداء المطلق والانتهاء المطلق فإن معنى ذو هو الصاحب مطلقا وهو معنى مستقل يعقل بنفسه من غير أن يكون آلة لملاحظة

لملاحظة غيره نعم يعقل مع مفهومه غيره مجملا لا مفصلا ولهذا لزمت إضافته لتفصيل إجماله وكذلك معنى الفعل كالاسم مستقل بالمفهومية إذ ليس آلة لملاحظة غيره فهو أيضا كالاسم دال على معنى في نفسه فهما بالدلالة على معنى في نفسيهما ممتازان عن الحرف فإنه لا يدل على معنى في نفسه فقولنا ولم تقترن بزمان فصل ثان يخرج الفعل فإن الاسم بعدم الاقتران به ممتاز عن الفعل المقترن وقولنا وضعا تنصيص على أن المراد الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف الدالين على معنى في نفسه غير مقترن بالزمان عقلا وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا يرد ما استعمل في زمان معين من الأسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل وما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الأفعال كأفعال المقاربة والمدح وعسى وليس قال الفيشي وقولهم في حد الاسم ولم يقترن بزمان لا يرد عليه أمس والآن وغدا لأن هذه نفسها هي الزمان والشيء لا يقترن بنفسه نعم لو قالوا ولم يدل لخرجت انتهى واشتقاقه من الوسم أو السمة على الخلاف المشهور وحكمه الإعراب وما جاء مبنيا فعلى خلاف الأصل قوله الاسم أي ما صدق فأل في الجملة فأل للعهد الذهني على رأي المعانيين ويجوز جعل أل للحقيقة للجنس وذلك لا يقتضي تمييز كل أفراد الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الأفراد فالتمييز لبعض الأفراد تمييز للجنس قطعا فلا يرد أنها لا تتميز بها في كيف وتزال ودراك ونحوها ويمكن كونها أي اللام للشمول بناء على أن المراد بتمييز الاسم بهذه العلامات تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه فلا يرد ما تقدم أيضا والأقرب كون أل في كلامه للعهد الخارجي أي الاسم المتقدم في التقسيم للكلمة صريحا في قوله وهي ثلاثة اسم الخ والقاعدة أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأول وبهذا ظهر تجريد الثلاثة من أل في قوله وهي ثلاثة أنواع اسم وفعل وحرف وتحليتها بأل في قوله يتميز الاسم الخ ويرجع ذلك لاحتمال الحقيقة لأن المراد بالاسم المنكر الواقع في التقسيم الحقيقة فتكون أل هنا للحقيقة أيضا لأن المنكر إذا أعيد معرفة كان عين الأول كما تقدم آنفا وبدأ المص بالعلامات التي يتميز الاسم لكونه أشرف قوله بخمس علامات أي على ما ذكره هنا واقتصر على الخمسة تبعا للناظم حيث قال بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل وأوصلها بعضهم إلى خمسين منها أدوات النداء وبواسخ الابتداء ولولا ولوما الامتناعيتان نحو لولا زيد لأكرمتك فلولا حرف امتناع لوجود أي امتنع إكرامي لك لوجود زيد وأما التفصيلية نحو قوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وفي وسطه ياء التصغير نحو قولك في درهم دريهم وألف التكسير كرجال وفي آخره علامة التثنية والجمع وألف التأنيث الممدودة والمقصورة وياء النسب كشافعي وتاء التأنيث التي تبدل هاء في الوقف كفاطمة وزيادة واو الندبة نحو وازيداه وألف الإلحاق وما في معناه وفي معناه كونه فاعلا وكونه مفعولا وكونه مضافا ومضافا إليه وكونه مجموعا وكونه معرفا وكونه منكرا وكونه مبتدأ وكونه خبرا وعود الضمير عليه نحوها تأنيثا بقيمها اسم لعود الضمير المجرور بالباء عليها وكونه مفردا وكونه مثنى وكونه مخبرا عنه قال بعضهم وهذا تداخل لأن معنى الإخبار عنه كونه فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ وقد ذكرت وكونه مذكرا وكونه مؤنثا وكونه منعوتا أو ظرفا أو مشارا إليه أو يجيء معه نقيضا وصرفا وقد نظم العلامة الدمنهوري ثلاثين منها فقال

للاسم قالوا علامات تميزه ... عدت ثلاثين تتميما لرفعته
سبع بأوله عشر بآخره ... معنى ثمان وخمس عند جملته
حرف وجر من والندا وأل ... لولا وإما وإن أجعل كأخوته
ياء لنسبته تاء كذا ألفا ... بيت نكرة ومكن عند حلته

وعلامات كثيرة وسيأتي بعضها في كلام المص

أنواع جمع كلمة

وإن كانت العلامات كثيرة لأن هذه الخمسة أشهر وأكثر استعمالا والمشهور أسهل فهما وأقرب تناولا

دوف تثنية والجمع صاحبها ✽ جمع المؤنث ذو خفضه الرفعة ✽ وكونه فاعلا او مبتدا جزا ✽ منعونا او علما فرد الشهرته ✽
وان تكن مفعولا به وعندنا ✽ منونا لا عليه يوما لسيرته ✽ كسرة صفر واصغر مااددو وان ✽ اشترت صلاس جفا وقتا بقشوته ✽
ولا يرد قط وعوض لان المراد ما يقبل العلامة بنفسه او بمرادفه ويرادفها الزمن مطلقا **قوله** الجر هو على ان الاعرابه
لفظي الكسرة وما ناب عنها وتعريفه بالكسرة التي يحدثها عامل الجر فيه قصود لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء
والفتحة ودور لاخذ المعرف فيه وان اجيب عن الثاني بانه تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما
وبان الجر ليس من اجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة
وما ناب عنها ويرادف الجر الخفض الا ان الجر عبارة بصرية والخفض عبارة كوفية والجر في الاصل مصدر جر
قوله حرف الجر اي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المطلع في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرف الجر
انتهى وكما قال الموضح في الشذا وليس المراد به حرف الندا كما سيأتي فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
بدليل قوله لانه قد يدخل في اللفظ الخ ونحو المص رحمه الله في غير هذا الكتاب التعبير بحرف الجر من جهة
ان عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها انما يستدل على اسميتها بحروف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها
ولا يرد عليه ما ذكره المص هنا من نحو عجبت من ان قمت لان المدخول اسم تاويلا لنا ويراد قمت بقيامك
قوله لانه اي حرف الجر **قوله** قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم عه فيه نقص ونحو والاصل قد يدخل على ما
ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في
اللفظ **قوله** عجبت من ان قمت اي فقد دخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان
اسما بالتاويل اي من قيامك **قوله** بل المراد به اي بالجر **قوله** الكسرة اي او نائبها كالياء والفتحة فنفي الاقتصار
على الكسرة قصور ويجاب عنه بانه اقتصر عليها لكونها الاصل **قوله** يحدثها نسبة الاحداث الى العامل استعارة
لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض **قوله** عامل الجر
وهو الحرف والاسم ولا ثالث لهما على الاصح ومقابله ان الجر قد يكون بالتبعية وعليه مشى المص
قوله ام اضافة اي المضاف لجري على الصحيح ان عامل الجر هو المضاف **قوله** ام تبعية الصحيح ان التبعية
ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولم يقل ام مجاورة كقولهم هذا جحر ضب
خرب بجر خرب وهو في الاصل مرفوع صفة لجحر وجر لمجاورة ضب لان الجر بها شاذ لا يقاس عليه
او نادر او مجرور يرجع الى الجر بالمضاف ولم يقل ايضا ام توهم كقولهم لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم
دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخولها فيه لان هذا ايضا شاذ او يرجع الى الجر بالحرف اي الحرف المتوهم
لا بالتوهم **قوله** وقد اجتمعت اي الجر بالكسرة والجر بالمضاف والجر بالتبعية على ما مشى عليه **قوله** في البسملة
اي فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالمضاف او بالاضافة والرحمن والرحيم مجروران بالتبعية للموصوف
على ما مشى عليه المص وقد علمت ان التحقيق خلافه وان الجر بالمضاف لا بالاضافة وان العامل في
التابع هو العامل في المتبوع **قوله** الثانية اي من العلامات الخمسة **قوله** التنوين اخره عن الجر لان
التنوين ينافي الجر عند اجتماعهما والمراد التنوين المطلق اي الذي يذكر من غير قيد بخلاف ما لا يذكر
الا مقيدا كتنوين الغالي فانه لا يكون علامة للاسم كما سيأتي ومن هذا تعلم انه قد يتوقف في قول
الزمخشري ملغزا اجزوني عن تنوين يجامع لام التعريف وليس ذلك من التخفيف اي وهو تنوين
الترنم والغالي الآتي بيانه ووجه التوقف ان ما ذكر لا يطلق فيه لفظ التنوين الا مقيدا كما فيعقل
تنوين الترنم مثلا الا ان يقال تسمح لاجل الالغاز **قوله** وهو اي اصطلاحا واما لغة فهو مصدر
نونت الكلمة اذ الحقتها نونا او صوت ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب فصار اسما للنون
المذكورة لان العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال
التنوين

(الهامش:) وقرينته الكناية صح
ويحتمل ان يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب او حقيقيا لانهم جعلوا
فان قيل قد وجدت اضافة اسم الى الفعل المضارع نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع في محل خفض باضافة يوم اليه
اجيب بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من ان والفعل وان لم تكن ان موجودة ولا مقدرة لفظا وان لم يكن اسما حقيقة لكنه في حكم الاسم وهو كاف صح

التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لا من ادخال النون اذ هي مباينة له وباعتبار النقل والغلبة اندفع
اعتراض السهيلي بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه **قوله** نون ساكنة اخص منه ان يقال
نون لا تكتب ولا تؤكد **قوله** ساكنة اصالة فلا يرد انها قد تحرك لعارض نحو محظورا انظر الخ **قوله**
تلحق الاخر اي تتبعه والمراد اخر الاسم وفيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين ومعرفة
التنوين على معرفة الاسم وقد يقال الجهة منفكة لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات ثم المراد
بالاخر الاخر حقيقة كما في زيد او حكما كما في ابن **قوله** لفظا قال ابن بيان للواقع لا للاحتراز **قوله** لا خطا
اي لان الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا ولما ثبت عوضه وهو الالف
في الوقف نصبا كتبت الالف والمراد بالمحوق خطا المنفي لحوقها بنفسها لا او عوضها حتى يرد ان المنون المنصوب
في الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لان عوضها وهو الالف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا
لخروج نون نسفعا في قوله لا خطا وليست تنوينا ولو اريد الزيادة في التعريف لغيره لخرجت ويجاب
بانها اجزاء الكلمة لانها لحقت الاخر فيخرج بقيد لحوق الاخر كذا في الرودان **قوله** تخرج بقيد السكون النون الخ
اخرجها الاشموني بقيد لا خطا واخرجها الروداني بقيد تلحق الاخر نظرا الى انها لحقت اخر ضيف
قوله النون اي الاولى المتحركة المزيدة في اخر ضيفن ولحقت اخره للالحاق بجعفر وكذا اخر رعشن
فيهما واما الثانية فانها تنوين **قوله** للطفيلي وهو الذي يتبع الضيف من غير دعوة وقد الغز في هذا
الحريري بقوله وما وصف اذا اردف بالنون نقص صاحبه في العيون وقدم بالواو وخص الونون
وتعرض للمهون فان ضيفا اذا لحقته النون صار ضيفن وهو الموصوف بالاوصاف المتقدمة و
الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة ويجوز ضيف وضيفة وضيفان واضياف
والاولى افصح قال تعالى هؤلاء ضيفي فلا تفضحون قال الدنوشري **قوله** لم يعش اي لم يعش لبيد
قوله وبقيد الاخر اي لحوق الاخر وبقيد عدم الخط ايضا **قوله** النون في انكسر الخ اي لانها لم تلحق
الاخر وتثبت في الخط وخرج ايضا النون اللاحقة لنحو احمر انطلق لان المراد بلحوقها للاخر
ان تلزم اخر حركة بان لا يمكن التلفظ بها بدون حركة الاخر وهذه النون ليست كذلك
فلا حاجة لاخراجها بقوله لحق فخطا كما فعل الشيخ خالد في التصريح لا يقال يخرج بقيد
الاخر قول بعضهم شربت ما بالغين والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين
لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهي اخر ماء حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في
الحواشي وقد يقال لا يبعد اطلاق الاخر على الميم باعتبار انه لا شيء بعدها فليتأمل
اي ويكون من غير الغالب فلا عبرة به **قوله** وسيأتي الخ اي في تنوين الترنم **قوله** نون لنسفعا خاصة
اي المراد نون التوكيد الخفيفة الثابتة في اللفظ دون الخط التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين
من رسمها الفا لا نونا اما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطا
كما خرج بها التي قبلها ضمة او كسرة ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله والتعريض بالقوم والتعرض
باهيد بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم
توجد في النسخ المعتمدة ولا عرج عليها في المغني وغيره **قوله** وانواع التنوين اي الخاصة بالاسم
وانما اختص التنوين بالاسم حتى صح ان يجعل علامة عليه لان المعاني التي اتي بتلك الاقسام لاجلها
لا تتصور في غير الاسم واستشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور لان معرفة تلك الاقسام
فرع الاسمية كما يعرف من تقريرها اذ لا يعرف ان التنوين للتمكين الا اذا عرف ان ما دخل اسم

(الهامش:) واطلاق التنوين على النون مجاز من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتحها صح

والمراد بالسقوط خطا قياسا فلا يرد ان التنوين في كاين لم يسقط خطا بل رسم نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية لا زائدة لفظا ويكفي في السقوط بعض الاحوال فلا يرد نحو قال زيد بن عمرو اذ التعريف مبني على الاعم الاغلب وبهذا يجاب عن الثبوت خطا في كاين صح

معرب منصرف وهكذا واجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظا او
خطا لا الخصوص الاقسام او انه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الاسماء ولو بالتوقيف ثم
يقال له التنوين في هذا للتمكين وهكذا قوله اربعة اي المشهور منها الكثير الوقوع اربعة فلا يرد انه
بقي من انواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امراة حكاية لما قبل العلمية
وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وكتنوين المنادى
المضموم في قوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كحكي هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء لتكثير
اللفظ وتنوين المناسبة كما في قراءة بعضهم سلاسلا واغلالا بعضهم ادخل الاولين في تنوين
التمكين زاعما في القسم الاول ان تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكي بعدها بقي على
كونه تنوين صرف ورده الدماميني بانه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع
تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف الا ترى
ان الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول القائل رايت زيدا حركة حكاية مع انها
في المحكي حركة اعراب وزاعما في النوع الاول من القسم الثاني ان الضرورة اباحت الصرف ورده
الدماميني بان تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على امكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل
والاسم الموجود فيه مقتضي منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما عرفته ودخول التنوين
فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته ان اثر العلتين قد تخلف للضرورة
فالتحقيق انه ليس تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه منتقد
على انهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو اعم من تنوين الامكنية وزاعما في النوع
الثاني من القسم الثاني ان الضرورة لما اباحت التنوين اباحت الاعراب ويرد بان سبب
البناء قائم ولا ضرورة الى الاعراب بل الى مجرد التنوين فاعرف ذلك قوله احدها اي اولها
عدا عشرة دفعا لما يتوهم اولا من لتوجه سؤال الترجيح بلا مرجح قوله تنوين التمكين من اضافة الدال
الى المدلول اذ التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية وبه اندفع ما قيل الاولى التمكن
لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لا على وصف الواضع الذي هو التمكين ولا حاجة
الى دعوى ان التمكين مصدر المجهول واندفع ايضا ان الاولى التعبير بالامكنية لان التنوين يدل
عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف ويسمى هذا التنوين
المذكور هو اللاحق للاسم المعرب الذي لم يشابه الفعل ولم يكن مجموعا بالف وتاء ولا
مضافا ولا علما موصوفا بابن ولا معرفا بال وكلا وبعض على قول فانه لا يلحقها وقيل لها منصرف لقبوله
لتنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس
ذلك على وجه الحقيقة قوله كزيد ورجل اي وقاض لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثلنا بجر
بقاض دفعا لتوهم ان التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء
في النصب ومثل الشارح برجل ردا على من زعم ان تنوين المنكر للتنكير فقط ورد بانه لو كان كذلك
لزال بزوال التنكير حيث سمي به مذكر واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بان تنوين التنكير زال وخلفه
تنوين التمكين وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا
لشيء لا بعينه فان سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين
كما

فانه هذه الاقسام وان كانت خاصة بالاسم وداخلة في حقيقة التنوين لكنها ليست بمشهورة ولا غالبة الوقوع في الكلمات العربية على صح

اي كتنوينهم

كما اختاره الرضي وعليه لا يختص تنوين التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما سيأتي لا يقال لو لم يكن
تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت ال لانا نقول زواله ليس لزوال الم
بل لان بينه وبين ال تضادا ولهذا لو سميت مذكرا بحسن ثم ادخلت عليه ال زال تنوينه وليس ذلك
لانه كان للتنكير فكذلك رجل قوله الدالة بتثليث الدال قوله على خفة الاسم اي لكونه معربا منصرفا
قوله لكونه بيانا للتمكن قوله لم يشبه الحرف اي شبها قويا قوله فيبنى منصوب بان مضمرة وجوبا بعد فاء
السببية في جواب النفي قوله ولا الفعل اي لم يشبه الفعل في فرعيتين قوله فيمنع الصرف وهو
التنوين قوله التنكير اي الدال على ان ما دخله نكرة اي اريد به غير معين معناه فرد الدال الكلي لو
قوله لبعض المبنيات يعني يفهم ان التنوين فيما نكر من الاعلام نحو صمت رمضانا ورمضانا آخر
ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضي واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس بمتمحض للتنكير
بل هو للتمكين ايضا لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير
معا وعليه فالمختص ببعض المبنيات المتمحض للتنكير ويرد على تعريف تنوين هؤلاء فانه لحق
مبنيا وليس للتنكير الا ان يقال الشاذ لا يرد نقضا ومراد المص ببعض المبنيات العلم المختوم
بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سماعا كما في التصريح ولم يبين البعض بصريح العبارة اتكالا
على ظهور المراد قوله تقول سيبويه اي بغير تنوين قوله اذا اردت معينا اي فهو حينئذ معرفة
بالعلمية قوله وايه بكسر الهمزة وسكون المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اسم يسمى به الفعل كما في الصحاح
قوله اذا استزدت السين والتاء للطلب قوله من حديث معين قال في التصريح فهو معرفة من
قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قاله وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر
واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات انتهى وقوله اي الحديث المعهود المناسب
اي الزيادة المعهودة اي التي هي من حديث معين قوله المصدر اي مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره
وقال محشيه الروداني قوله لان جميع الافعال نكرات فيه انه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة
حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في انه علم له انتهى اي علم شخصي لما ذكره العصام
ان اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره ارباب العربية وعبارة
المتن صالحة لحملها على هذا القول ايضا ولا يخفى ان ما ذكر من علمية اسم الفعل جار في المنون وغيره
لانه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة على القول بانه اسم للفظ
الفعل المراد به اي فرد من افراد حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من افراد
حدثه فايه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين وايه منونا اسم
للفظ زد المراد به طلب الزيادة من اي حديث وان معنى كون الثاني نكرة انه في حكم النكرة
ومشبه لها وانما لم يعتبر التعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي اعتبر به التعريف
والتنكير في اسم الفعل لانه لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من جملة
الاسماء فاجري مجراها ويعتبر مثل ذلك في اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت
مخصوص لغراب مخصوص فتامل قوله من حديث ما اي اي حديث كان قوله تنوين المقابلة
من اضافة المسبب الى السبب قوله لنحو مسلمات اي مما جمع بالف وتاء مزيدتين قوله

~~جعلوه الخ~~ سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء
في الجمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع
توهم اضافة او افراد فجعل التنوين لذلك حتى لا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد النون
للزم ان في الاصل زيادة بخلاف الفرع ولا يقال انه في مقابلة تنوين الواحد لان الواحد قد لا يكون
منونا كفاطمة وقاطمات وزينب وزينبات وليس بتنوين التمكين خلافا للربعي بفتح الباء نسبة
الى ربيعة والزمخشري لانه يكون مع العلمية فانك اذا سميت مؤنثا بفاطمات بقي التنوين ولو كان
تنوين تمكين لزال قال الصبان ولي فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر
الاجتماع المذكور كما ان من يمنع التنوين ويجره بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة
ينظر الى الحالتين فافهم انتهى ما قاله الصبان واختار الرضي انه للتمكين وعلل عدم سقوطه في عرفات
بانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه هذا الجمع اذ الكسر فيه متبوع
لا تابع وليس بتنوين التنكير لثبوته مع المعربات وليس بتنوين عوض عن الفتحة والا لم يوجد في
الرفع والجر لان الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض فان قيل هذا القائل يرى ان الكسرة
عوض عن الفتحة والتنوين عوض عن منعها قلنا منع الفتحة امر لازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا
لاجتمع العوض والمعوض عنه وعلى ما اختاره الرضي انه لا مانع من افادة حرف فائدتين يكون تنوين
نحو مسلمات عنده علما للتمكين والتنكير والمقابلة وعلما للمقابلة فقط قوله جعلوه في مقابلة النون
اي في الدلالة على تمام الاسم فقط فالمراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه في
رتبتها بل هو احط منها لسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلى بسبب
حركتها وما نقله الاسقاطي عن التنوين من قوله نحو فاذا افضتم من عرفات ان التدخل فيما فيه تنوين
المقابلة زيفه في حواشيه قوله تنوين التعويض ويقال تنوين العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا
عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ~~[illegible]~~ قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع انه
المقصود حاصل والخطب سهل مع الاضافة في تنوين التعويض من اضافة المسبب الى السبب اي تنوين سببه الاتيان
به التعويض اي قصده قوله وهو اللاحق الخ اشار الى ان تنوين العوض على قسمين على المعتمد وهو اما عوض
عن حرف او عوض عن جملة او جمل قوله لنحو جوار وغواش اي من كل جمع معتل الآخر على وزن فواعل او من كل
اسم ممنوع من الصرف منقوص كقواد واعيم تصغير اعمى قوله عوضا اي حال كونه عوضا ولاجل العوض قوله
عن الياء ~~[illegible]~~ اي المحذوفة لالتقاء الساكنين ~~[illegible]~~ بناء على الراجح
من حمل مذهب س والجمهور على تقديم الاعلال على منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهر الكلمة وذاتها بخلاف منع
الصرف فانه حال للكلمة وصفة لها وما تعلق بالذات اولى مما تعلق بالصفات وايضا لان سبب الاعلال اقوى
وهو الاستثقال الظاهر في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف وهو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم و
الفعل كما سياتي وعلى تقديم الاعلال فاصل جوار جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء
في حالة الرفع والكسرة في حالة الجر لان فرض الكلام قبل منع الصرف فالمستثقل نفس الكسرة فحذفت
فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة
تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا منسيا فانه كالمعدوم ومن يمنع من
الصرف بحذف تنوينه فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا
ومعنى بكونه فرعا فعوض التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها او للتخفيف بناء على مذهبهم على
تقدم

وتكون الاضافة فيه بيانية ثم صار لقبا للتنوين الدال على المعنى المذكور فاندفع ان الاولى التعبير بالتعويض لتكون الاضافة حقيقية على معنى اللام وكان المحشي رحمه الله راعى هذه الاولوية هنا اه

تقديم منع الصرف على الاعلال فاصله بعد منع صرفه جواري باسقاط التنوين على وزن فواعل استثقلت
الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة
ومقابل مذهب س والجمهور ما قاله المبرد والزجاج انه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال
فاصله بعد منع صرفه جواري باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت واتى بالتنوين
عوضا عنها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر على الاقوال الثلاثة نعم انما كانت
الفتحة حالة الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف
تنوين جندل فانه عوض عن الف والاصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار في المغني انه
للصرف افاده في التصريح ببعض زيادة وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق
لمثل اعيم ويعيل مصغري اعمى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف للوصف وكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو
ابيطر وبيبطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسياتي بيانهما في باب ما لا ينصرف قوله ولاذ
اشار به للعوض عن جملة او جمل قوله في نحو يومئذ وحينئذ قال ابن مالك اضافة يوم الى اذ من اضافة احد
المترادفين الى الآخر وقال الدماميني للبيان كشجر اراك وكان الاول لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف اليه و
الثاني اعتبره وما ذكراه ظاهر ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو احد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها
بالزمن الماضي او كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان
كان المراد من اليوم مطلق ~~اليوم~~ الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالاضافة للبيان مطلقا
لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت
المستعمل فيه اذ اقصر من هذا القدر فمن اضافة الكل الى الجزء او زائدا عليه فمن اضافة الجزء الى الكل واما
حينئذ فاضافته كاضافة يومئذ اذا اريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذ اذا على ما بحثه جماعة من
المتأخرين من انها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا لآتيناهم اذا لامسكتم وانكم اذا لمن
المقربين وتقول لمن قال غدا آتيك اذا اكرمك بالرفع اي اذا اتيتني اكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها
التنوين وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك
تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم قوله عوضا اي حذفت
الجملة او الجمل عوضا اي لاجل العوض او حال كونها محذوفة عوضا والذي يظهر ان حذف ما يضاف اليه اذ جائز
لا واجب كما قاله ابو حيان وقد يحذف جزء الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد نحو والعيش منقلب
اذ ذاك افنانا اي اذ ذاك كذلك قوله عن الجملة التي تضاف اليها اذ اي والاصل ويوم اذ غلبت الروم يفرح
المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عنها اختصارا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال
اذ والتنوين فكسرت الذال على اصل التقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما وزعم الاخفش ان
اذ مجرورة بالاضافة وان كسرتها اعراب وحمله على هذا القول انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة
فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد باستحقاق ملازمتها البناء على السكون لشبهها بالحرف في
الوضع على حرفين وفي الافتقار دائما الى الجملة وبانها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر في قوله نهيتك
عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح واجاب الاخفش عن البيت بان الاصل اذ هو حينئذ
فحذف المضاف وبقي الجر كما في قراءة بعضهم والله يريد الآخرة اي ثواب الآخرة افاده في المغني ويضعفه
انه تقدير مستغنى عنه وان ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ وقوله في البيت طلابك
الطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى او الثانية اي حال كونك ملتبسا بعافية

الضمة او الفتحة النائبة عن الكسرة صح

الجملة التي تضاف هي اليها عوضت عنها التنوين كقوله تعالى واذا لآتيناهم اذا لامسكتم اذا لاذقناك واذا لا يلبثون وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال انا آتيك اذا اكرمك بالرفع بمعنى اذا اتيتني اكرمك فحذف اتيتني وعوض التنوين من الجملة فسقطت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل الا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ترى والله اعلم فتامل صح

وكذا وانت اذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدماميني قال الشمني وهو بناء على انه بالفاء وقد رايناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبته متعلق بتحفيك اي بذكر عاقبته هذا الطلب انتهى ملخصا
ولم يذكر المص تنوين العوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض في نحو قل كل يعمل على شاكلته اي كل انسان وفي نحو فضلنا بعض النبيين على بعض اي بعضهم مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين لانه يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها ورد بان كل تنوين كذلك الا ترى ان تنوين مسلمات انما يكون عند عدم الاضافة ويزول عند الاضافة نحو مسلماتي فهذا الدليل للمدعي بانها تنوين تمكين لا يفيده شيئا ويمكن الجمع بينهما بان تنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك وللتمكين لان مدخوله معرب منصرف قوله مختصة بالاسم اي هي مختصة بالاسم لا الاسم مختص بها لما تقدم من ان الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ ومعنى اختصاصها بالاسم انها لا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره وبيانه ان تنوين التمكين جاؤا به للدلالة على تمكن مدخوله في صفة الاسمية كما علمت وكل من الفعل والحرف لا اسمية له اصلا فضلا عن تمكينه فيها وتنوين التنكير جيء به للدلالة على تنكير مدخوله كما علمت والحرف لا يتصف بتعريف ولا تنكير والفعل وان وصف عند اهل البلاغة بالتنكير الا ان المراد انه في حكم النكرة وتنوين المقابلة خاص بالجمع لانه جيء به في مقابلة ما وجد في جمع آخر هو اصل لذلك الجمع كما علمت وكل من الفعل والحرف لا يقبل الجمعية وتنوين العوض قد يقع عوضا عن المضاف اليه وكل من الفعل والحرف لا يضاف اي ولم يجعل ذلك من بقية اقسام العوض عليه لجواز ان يسقط ما قبل الفعل ايضا ذاك الاسم في الحذف نحو لم يغن ولم يحصوا تنوين العوض بما حذف من الاسم هنا وقد اقتصر ابن الحاجب في منظومته على ان الذي من خصائص الاسم تنوين التمكين والتنكير فقط انتهى ملخصا قوله وزاد جماعة اي من النحويين ومنهم الموضح في المغني قوله الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وكذلك قال شارح اللباب انما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره محب الطبقة من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف اي قطع الترنم لان الترنم مد الصوت بمد يجانس حركة الروي وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية والاشموني في شرح الالفية قوله للقوافي جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولا اشهرها قولان قول الخليل بانها من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء البيت وقول الاخفش بانها الكلمة الاخيرة واعترض قوله للقوافي المطلقة بانه يلحق الاعاريض المصرعة ايضا وبان المراد آخر القوافي وآخر هامدة والتنوين بدل منها لا انه لحقها واجيب عن الاول بان المراد بالقوافي ما يشمل الاعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم المجاز وعن الثاني بمنع ان المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روي القافية كذا في الروداني ولا يرد عليه ما اذا وصل الروي بالها نحو مقامها لان المراد لحوق التنوين روي بيت القافية ولو مع فصل بينهما نعم يرد ما اذا كان الروي هنا اصلية فان الظاهر حذفها والاتيان بالتنوين بعدها فليس التنوين لاحقا لروي القافية في هذه الصورة فتدبر قوله كقوله اي الشاعر المفهوم من السياق وان لم يفهم خصوص اسمه لجرير هنا وهو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي التميمي من فحول شعراء الاسلام توفي سنة عشر او احدى عشرة ومائة وجرير في اللغة الحبل وهو من قصيدة بائية طويلة من الوافر اولها هذا واقلي اللوم عاذل والعتابن البيت واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام منادى مرخم اصله يا عاذلة والعتاب عطف على اللوم ولقد اصبت بضم التاء كما في التصريح وهي الاقرب وكسرها كما في الشمني اي ان اردت النطق بالصواب بدل اللوم وجملة

اوبقال انما يخص تنوين التنكير الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة كما تقدم والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة صح

وجملة اصاب مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولي والمعنى ان اصبت انا وان كنت نطقت ان بالصواب فلا تعنفي وقولي لقد اصاب والعتابن اسم واصابن فعل فلحق التنوين العروض والقافية وهما العتابن واصابن وقد يدخل تنوين الترنم الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل قد اي فجيء بالتنوين بدلا من الياء للترنم وافد وفي رواية ازف بوزن فهم ومعنى قرب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح ولما نافية وتزل المضارع زال التامة والرحال جمع رحل وهو المسكن وكان قد اي كان قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع اي لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل قوله لترك الترنم عبر اولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه من المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل بحروف الاطلاقات لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها في لغة تميم والكلم واجمعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا تلحق لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف قوله وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما في المغني قوله القوافي المقيدة اي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والروي الحرف الذي تنسب اليه القصيدة ويلحق ايضا الاعاريض المصرعة قوله زيادة على الوزن اي فهو في آخر البيت كالخزم بالزاي في اوله فالوزن لا يستقيم الا بحذفه اذ تقطيعه قالت بنات مستفعلن تلعمي مستفعلن سلمي وان مستفعلن فهي مستعلن دنامعدمن مستفعلن قالت وان مستفعلن فلو زدنا هذه النون لزاد الوزن كما علمت قوله ومن ثم اي من اجل هذه الزيادة سمي غاليا وسمى الحركة التي قبله غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان الشاعر زاد ان في آخر البيت اينا ثابتا تمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله اي ما قبل التنوين الغالي بالكسر كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض البصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه اهـ ونظر لي جواز تحريكه بضمة القافية لم قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى الاصل قاله الصبان واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته قال ابن يعيش فائدته الترنم ايضا وقال الجرجاني لحوقه امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المكسر الآخر او اصل انه واقف او واصل وهو نظير فصلهم بينهما بالحرف في نحو قام زيد وهذا هو التحرير وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن اي ورب مكان قاتم اي مظلم والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من اطراف المفازة مستعار من عمق البير والخاوي الخالي والمخترق الممر الواسع لانه المار يخترق اي يقطعه وجر بجر ورب محذوف اي قطعته ويدخل هذا التنوين ايضا الفعل كقول العجاج ابن رؤبة التميمي البصري ~~[illegible]~~ من طلل كالاتحمي انهجن الطلل ما شخص من آثار الدار والاتحمي نوع من البرود بها خطوط دقيقة وانهج فعل من نهج الثوب

والعروض اسم لآخر جزء في النصف الاول من البيت والمصرعة التي غيرت لتوازن ضربها عند حذف حرف الاطلاق والضرب اسم لآخر جزء من البيت صح

ورد بان ورود الغلو بمعنى الغلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له او بان التنوين الغالي ليس قليلا الا ان يراد بقلته بالنسبة الى ترك صح

على من جعله قسما للتنوين الترنم صح

اذا بلي وخلق والشاهد فيه حيث ادخل فيه تنوين الغالي وبه يخلص التنوين الحرفي كما في كلام المص

قوله كقوله اي رؤبة ~~قيل قائله رؤبة~~ وقبله قالت سليمى ليت لي بعلا يمن يغسل جلدي وينسيني الحزن وحاجة ما ان لها عندي ثمن ميسورة قضاؤها منه ومن قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان البعل الزوج ويمن بتخفيف النون واصله التشديد لانه من المن وقوله ومن اصله ومني حذف التشديد والياء للضرورة ويمن في محل النصب صفة لبعلا وتقديره يمن علي بعلا واراد بها قضاء الشهوة ويغسل الجملتان كالصفتان للجملة الاولى وحاجة بالنصب عطفا على بعلا واراد بها قضاء الشهوة حيث عنها بالجملتين التاليتين وما نافية وان زائدة لتاكيد النفي وميسورة صفة حاجة والالف واللام في العم بدل من المضاف اليه تقديره بنات عمي وجواب الشرط في الاول محذوف وفي الثانية الشرط والجزاء جميعا والتقدير وان كان البعل فقيرا ترضين به او تقبلينه ايحذ ذلك من التقدير في الثالث وان كان فقيرا معدما والمعطوف عليه محذوف والتقدير كان البعل غنيا وان كان فقيرا والشاهد فيه حيث ادخل التنوين فيهما في الموضعين زيادة على الوزن فلقب للاسمي غاليا واختلف في هذين النوعين المسميين بالترنم والغالي على اقوال احدها انهما تنوينات لها خصوصيات منها مجامعة ال والالحاق بغير الاسم والثاني ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت زيدا قاله ابن معزوز وزعم انه ظاهر قول سن وان الغالي نون ان خففت الهمزة والثالث ما ذكره الماتن بقوله والحق الخ قوله انهما اي النونين اللاحقتين للقوافي المطلقة والمقيدة قوله كالزيدة تنظير في الثبوت وقفا وهو في قوة التعليل ~~لان النون حقيقتها ويحمل عليه اتركان الصواب ان يقول والحق انهما نونان لا خفيفا كما لحقت نون حقيقة لان النون المذكور في التعريف~~ ووجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة قوله وليسا من انواع التنوين حقيقة ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما في الوقف لان تعليل خروجهما بثبوتهما في الوقف يعلم ايضا من التعريف قوله مع ال كالعتابن والمخترقن قوله وفي الفعل اي كاصابن وانجبن قوله وفي الحرف كقدن وانه اول الامثلة للترنم وثانيها للغالي اي وليس شيء من اقسام التنوين كذلك قوله يسميهما تنوينا اي تسمية مجازية بعلاقة والعلاقة المشابهة في الشكل والصورة وجملة ما ذكر المص من اقسام التنوين ستة وتقدم لنا عند قوله اربعة الخ ذكر اربعة اخرى من اقسام التنوين المزادة وهي تنوين الضرورة وتنوين المهموز وتنوين الحكاية وتنوين الزيادة وتقدم تعريفها فجملة ما ذكروا من اقسام التنوين عشرة نظمها ابن مالك بقوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم او احك اضطر غال وما همزا فائدة قال في المغني يحذف التنوين لزوما لدخول ال وللاضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد اذا قدرت لجار والمجرور صفة والخبر محذوف فان قدر اخر تحذف التنوين للبناء وان قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للاضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب وما فيه فتحة الفاعل على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابيه او ابنه اتفاقا او بنت عند قوم من العرب واما قول جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة

د

ضرورة ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة ليتماثل المتعاطفان في تعين التنكير لاحتمال ذاكر المعنى فتفيده اضافته التعريف وقرئ قل هو الله احد الله الصمد بترك تنوين احد ليتماثل الكلام في ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار ليماثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة انتهى بايضاح قوله النداء قال في المصباح النداء الدعاء وكسر النون اكثر من ضمها والمد فيهما اكثر من القصر انتهى فعلم ان لغاته اربع فكون المكسور الممدود مصدرا قياسيا وغيره سماعيا لان قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة ووجه الروداني لغة الضم والمد بانه لما انتفت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا الف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادي بان المضموم اسم لا مصدر قوله وليس المراد الخ اي كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشره الفعل والحرف حين يحذف المنادى منه قوله لان يا اي خاصة قوله يا ليت قومي مثال لدخول يا على الحرف قوله الا يا اسجدوا مثال لدخولها على الفعل قوله في قراءة الكسائي اي فانه يقف على يا ويبتدي اسجدوا واختلف في توجيهها فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعي منبها والمنبه لا يكون الا معنى اسم اذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقديره في نظم الكلام لانه لا يذكر بعد اداة التنبيه لفظا اصلا بخلاف النداء وقيل يا هنا للنداء لكن المنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو منقيس في الامر كالآية وفي الدعاء كقوله الا يا اسلمي يا دارمي على البلاء وتقدير المنادى يا هنه وهي قيل مرخمة للضرورة وقيل هي اسم آخر لا ترخيم فيه وعلى المعنى من قوله مناداة اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص قوله فل بضم الفاء واللام قال في التصريح بمعنى يا رجل ويا فلة اي يا امراة قوله ويا مكرمان بفتح الراء للكريم الواسع الخلق ويا ملأمان للئيم الدني الاصل الشحيح النفس وخص هذه الاسماء بالذكر لملازمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة قوله ال المراد لفظ ال فهي اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثنيات كما في شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بانه حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بانه ثنائي وهمزته وصل زائدة معتد بها في الوضع كالاعتداد بهمزة نحو اسمع حيث يعد رباعيا نظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على الثاني التعبير بالالف واللام اما على القول بان المعرف اللام وحدها فاللائق ~~النون~~ التعبير بالالف واللام افاده المرادي ثم لا فرق في ال بين المعرفة كما مثل المص بقوله الفرس والغلام او الزائدة ~~كالحارث~~ كطبت النفس او العهدية كقولك جاني رجل فاكرمت الرجل ام الجنسية مثل الرجل خير من المراة اي هذا الجنس خير من هذا الجنس ام التي للمح الصفة كالحارث والفضل ام للغلبة ومعناها ان يقع الاسم المعرف بالذات على شيء بعينه دون سائر امثاله كايقاع النجم على الثريا ام للمفاجاة والحضور مثل خرجت فاذا الاسد وبعد ال بام في لغة طي ونسه ليس من امبر امصيام في ام سفر ويستثنى ال الاستفهامية فانها تدخل على الفعل الماضي نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب وانما لم يستثنها المص

اي يحقق المنادى مع كون حرف النداء خاصة

قوله دخول حرف النداء الخ اذ هو الذي يطلق عليه النداء المنفي

اي يطلبوا اقبال مدلولها

١٣

للندرتها والنادر كالعدم واما الا الموصولة فذكرها بقوله فاما الموصولة الخ قوله فقد يدخل على المضارع اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور وهو المختار حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات قوله كقول الفرزدق واسمه همام بن غالب التميمي البصري وهو شاعر اسلامي لقي الامام علي وابا هريرة وروى عنهما وعن الحسن بن علي وابن عمر رضي الله عنهم توفي بالبصرة سنة عشر ومائة ناهز مائة سنة والفرزدق في الاصل قطع العجين واحدها فرزدقة لقب به لان وجهه كان شبيها بها من الجدري وسبب انشاده البيت انه كان جالسا مع جرير والاخطل عند عبد الملك بن مروان فاتى اعرابي من بني عذرة فقال له عبد الملك هذا فلان وفلان وفلان فانشد الاعرابي يقول فحيى الاله ابا حزرة وارغم انفك يا اخطل وجد الفرزدق اتعس به ودق خياشيمه الجندل فقال الفرزدق يا ارغم الله انفا انت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ان الحكومة ليست في ابيك ولا في معشر انت منهم انها الجبل والشاهد في قوله الترضى حيث ادخل فيه ال تشبيها له بالصفة وهو مبني للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل ووجه الناظم في قوله دخولها عليه اختيار لا اضطرار ان الشاعر متمكن من ان يقول المرضي قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج قوله الاسناد وهو ضم كلمة الى اخرى على وجه الانشاء او الاخبار فهو اعم من كل منهما قوله اليه اي للاسم وفي هذه العلامة خلاف فهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا وكثير من البصريين على المنع مطلقا والفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند اليها قلبيا وباقترانها بمعلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه وهو على الاول مؤول بان في بدا ضميرا يعود على البدا المفهوم من الفعل وليسجننه معمول القول المحذوف اي قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما وياتي بسط في باب الفاعل وحيث كان الاسناد مختصا بالاسم فلا يدخل على الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فهو على حذف ان المصدرية اي سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم وحسن حذفها وجودها في ان تراه وروي ان تسمع على الاصل والمعيدي تصغير معدي منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذي له صيت في الناس لكنه محتقر المنظر كالذي تمت وانا مؤمن مثل هذين المثالين اشارة الى انه لا فرق بين تأخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلا ومبتدأ ولا بين ان يكون المسند فعلا ووصفا ثم لا فرق بين الاسناد الى معنى الاسم وهو الاكثر نحو زيد قائم والى لفظ الاسم الواقع في تركيب آخر غير هذا التركيب الذي وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر لان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه وهذا اعني مسماها المذكور هو المحكوم عليه في الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بان جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافي الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثاني بحرف جر ويصح تسمية الاسناد في نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوي لان المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها لما مر عن السعد التفتازاني ان الالفاظ موضوعة لا لنفسها بل تبعا

قوله غير الموصولة هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر لم يحتاج لذلك صح

نحو رضي صح

قوله تنسب الياء للفظ او للشيء ورجوع الضمير اليهما ... صح

تبعا لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالاسناد اللفظي لان المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثاني فائدة اذا اسندت الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك ان تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كان تقول ضربٌ بالرفع والتنوين ومنٌ بالرفع والتنوين بان تمنع من الظهور مانع ككونه آخر الاسم الفاكي في علي حرف جر واذا كان ثنائي الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لو لوٌّ وفي في فيٌّ وفي ما ماءٌ بقلب الالف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع الفين وجاز لك ان تحكيه بحال لفظه وهو الاكثر فيكون الاعراب مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية او سكونها ولا يبعد اذا كان لفظه حرفا ان يبنى للشبه اللفظي بالحرف وجعل الرضي وتبعه الدماميني التفصيل بين حرف اللين وحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ اما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان او حرف لين وسياتي مزيد كلام في هذا المقام في باب الحكاية والنسب وقد نظم هذه القاعدة في الكافية بقوله وان نسبت لاداة حكما فابن او اعرب واجعلها اسما تتمة انما ميزت هذه الخمسة الاسم لانها خواص له اما الجر فلان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فزيد في مررت بزيد وجاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الاول بانه ممرور به وعلى الثاني بان له غلاما وانما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه واما التنوين فلان معانيه الاربعة لا تتأتى في غير الاسم اما الدلالة على امكنية الاسم والدالة على تنكيره فظاهر واما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للنون في جمع المذكر السالم فلان الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيه ذلك واما كونه عوضا فلان المعوض عنه ان كان غير جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة او عن مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما او عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف واما النداء فلان المنادى مفعول به لفظا ومعنى على مذهب س والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره انادي والمفعول به لا يكون الا اسما ولا يرد عليه انه كان ينبغي في التعريف لمطلق المفعولية لا بخصوص النداء لانا نقول تلك علامة خفية لا يدركها المبتدئ بخلاف كون الكلمة منادى ولا يرد ايضا ان المفعول به قد يكون جملة نحو اظن زيدا ابوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله لانا نقول هذه الجملة في المعنى مفرد لان المعنى اظن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ او هذا المقول واما ال فلان اصل معناها التعريف وهو لا يكون الا للاسم لان وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل واما المسند فلان المسند اليه لا يكون الا اسما خاتمة لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي ان يكون في الكلمة صلاحية لقبولها فصل قوله ينجلي اي ينكشف ويتضح من قسيميه الاسم والحرف قوله الفعل بكسر الفاء مشتق من الفَعل بفتحها مصدرا لا من المكسور الفاء اذ هو اسم لكلمة مخصوصة وهذا انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قاله الشواني وهذا التعريف للفعل من حيث هو اعم من ان يكون ماضيا او مضارعا وامرا اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد والمراد بيان معظم تلك الافراد لا كل فرد منها فليست ال للحقيقة ولا للشمول قوله باربع علامات ذكرها الناظم بقوله بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن وانما اقتصر المص على هذه الاربعة موافقة للنظم ولكونها الاشهر والاكثر في الاستعمال لا انه ليس للفعل غيرها من العلامات فقد ذكروا ان للفعل علامات تدخل عليه في اوله وهي ادوات العرض وادوات التحضيض

ولما فرغ المص من ذكر العلامات التي تميز بها الاسم شرع في بيان العلامات التي يتميز بها الفعل فقال صح

في وسط وفي معناه فالتي يجاد صح

والنواصب والجوازم وحروف المضارعة ولو التي هي حرف امتناع لامتناع وطالما وقلما والتحضيض
وسط التعريف وهو اختلوف اجنبيد لاختلاف ان منته التحضيض اخره ياء المخاطبة
والجزم واتصال الضماير المرفوعة البارزة على حد فعلا وفعلوا وفعلن وبناؤه من غير عارض
يعرض له والنفي في معناه كونه ماضيا وكونه مضارعا وكونه امرا وكونه لا يخبر عنه وكونه لا يضاف
ولا يضاف اليه قوله تاء الفاعل المراد بها التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل او قام به
او نفي عنه كضربت ومت وما ضربت وما مت وبهذا علم انه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم
القصور عليه لخروج التاء اللاحقة لكان واخواتها وللزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبوله
تاء الفاعل وعرف الفاعل في بابه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل
منه الفعل لخروج التاء في نحو ما ضربت ومت وعلم ايضا سقوط اعتراض جماعة بدخول التاء
في نحو ما قام الا انت لانها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه ان والتاء حرف
خطاب فقط لكن ينبغي انه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض متمسكا لمن رد زعم حرفيتها
بلحاقها تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها انها تاء من وجد منه الفعل او قام به او نفي عنه لعدم
دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية اخواتها عليه نص على ذلك ابن مالك في تسهيله بل هي
تاء من نفي عنه الخ اللهم الا ان يراد بالفعل ما يشتمل مدلول الخبر واما دخول اللاحقة لعسى فظاهر
اذ هي تاء من قام به الرجاء او انتفى عنه

[crossed out]

قوله التانيث اي تانيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة
سكونها نعم يرد انه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض متمسكا لمن رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التانيث
اذ ليست التاء من ليست هند قائمة تاء تانيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر الا ان يجاب بما مر لكن الاعتراض
بليس هنا وفيما مر انما مبني على المشهور انها للنفي لا على ما ياتي عن السيد فتنبه ويرد ايضا انه لم تدخل
اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك اذ ليس التاء في نحو عست هند ان تقوم تاء المتصفة بالرجاء اذ المتصف
به المتكلم الا ان يجاب بما مر او بان معنى عسى في الاصل قارب [illegible] ياتي وهند مثلا هي المتصفة
بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبئست فان معناهما ان كان امدح واذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست
له او حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا بانوثة ويمكن اختيار الثاني ويقال
لما كان مع الجنس لاجل المؤنث كان الجنس مؤنثا فتامل قوله الساكنة اي اصالة فالقيد الاول
وهو قولنا الساكنة للاخراج وقولنا اصالة قيد لهذا القيد فيكون للادخال وانما سكنت تاء الفعل
للفرق بين فايدة تاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل و[illegible] الاحتراز بالاصالة
عن الحركة العارضة نحو قالت امة بنقل ضم الهمزة الى التاء في قراءة ورش عن نافع وقالت امراة العزيز
بكسر التاء لالتقاء الساكنين وقالتا اتينا بفتحها لذلك قوله بحركة الاعراب اي واما المتحركة بحركة
البناء فلا تختص بالاسم ولا الفعل ولا الحرف بل تكون فيها ففي الاسم نحو ولا قوة الا بالله وفي الفعل نحو
هند تقوم وفي الحرف نحو ربت وثمت على لغة تحريك تائهما ولات ولعلت على لغة من الحق لعل تاء متحركة

ساكنة وليس من الحروف ما انث بالتاء الا هي كما نقله شيخنا السيد عن اللقاني قوله وبهاتين العلامتين وهما قبول
تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة قوله زعم اي من البصريين كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير
واجاب الفارسي بان لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل في كونه على
ثلاثة احرف ومثله يجري في عسى انتهى قوله حرفية ليس اي قياسا على ما النافية نقل الروداني ان السيد ذكر
في العباب ان ليس عند من جعلها فعلا معناها ثبت انتفاؤه اي انتفاء وصف ما اسندت اليه وعليه الجمهور
وان القول بانها للنفي قول بحرفيتها لان النفي معنى في الاسناد انتهى قوله وعسى اي ورد على من زعم من
الكوفيين حرفية عسى اي قياسا على لعل نقل الروداني انه السيد ذكر في العباب ان عسى زيد ان يخرج
معناه في الاصل قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجا انتهى وما قاله انما يظهر على انها فعل كما
هو الصحيح اما على كونه حرفا فهي للترجي قوله وبالعلامة الثانية اي فقط وهي تاء التانيث قوله
على من زعم اي من الكوفيين كالفراء اسمية نعم اي وبئس وعلامة مدعي اسميتهما بدخول حرف الجر عليهما
في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على
حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وقد اجيب تاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف
الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس
العير فحرف الجر انما دخل في الحقيقة على الاسم وانما قال وبالتانية ولم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها
لان تاء الفاعل لا تتصل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر قوله ياء المخاطبة
ولم يقل ياء الضمير او ياء المتكلم للحوقها الاسم والفعل والحرف نحو غلامي اخي فاكرمني واني وشرط في لحاق ياء
المخاطبة الامر والمضارع نحو قومي يا هند وانت يا هند تقومين قوله هات بكسر التاء وتعال بفتح
اللام اسما فعلين اي للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل
على حذف حرف العلة ان خوطب بها مذكر وعلى حذف [illegible] ان خوطب بها مؤنث قوله ليسجنن
ويكون [illegible] اكدت في الاول بالثقيلة لتحقق قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه وفي الثاني بالخفيفة
لعدم تحقق قصدها تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها في ذلك لما عندها من المحبة له قوله واما
قوله الخ دفع لما يرد على اختصاص نون التوكيد بالفعل وكونها علامة له حيث انها دخلت على اسم
الفاعل في قول رؤبة المذكور في اقائلن فانه اسم فاعل فدفع هذا الايراد بانه ضرورة
نادرة فهو من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه وسهل ذلك مشابهته للمضارع
اقائلن الخ قاله رؤبة وقبله اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا
الشهودا ارايت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الناعم والمرجل
بالجيم المزين من رجلت شعره اذا سرحته والشاهد في دخول نون التوكيد على قائلن مع انه اسم فاعل
والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو اتقولون وفي الشهود
على ان الولد الذي جئت به تلك المراة من حليلها كما قاله السيوطي وبحث الدماميني في الاستشهاد
بهذا بانه يجوز ان يكون الاصل اقائل انا فحذفت همزة انا اعتباطا وادغم التنوين في نون انا على حد لكنا
هو الله ربي وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا
والاول فيه المسافة وعليهما اعترض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس
عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان

هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى اقايلون انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما يعطيه السوابق واللواحق
فبلا على ان العيني قال والمعنى هل انتم قايلون فاجراه مجرى تقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا
مسند الى ضمير جماعة المذكور بناء على انه يسلك به مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع
المفرد وعلى الضم مع جماعة المذكور ولم اقف على نص في ذلك قاله الشيخ خالد

~~[illegible]~~

~~[illegible] هذه العلامات [illegible]~~

~~[illegible]~~

~~[illegible] هذه المذكورات افعال [illegible]~~

~~[illegible] التانيث [illegible] الرفع والجزم [illegible]~~

~~[illegible] عدم دخول تاء التانيث [illegible]~~

~~[illegible]~~

تتميم قولهم في علامات الاسم والفعل بكذا وبكذا هو
من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع اي كل واحد منها علامة بمفرده لا جزء علامة وقوله من باب الحكم بالجميع اي بكل
فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان الفعل يتجلى
بكل ما ذكر وقوله لا بالمجموع اي الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية اي الحاصلة من اجتماع هذه
العلامات وقوله اي كل واحد بيان لحاصل المعنى ولو قال اي الفعل يتجلى بكل واحد مما ذكر لكان اوفق
كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد ولما فرغ المص من ذكر العلامات التي يتميز بها الفعل بعد العلامات
التي يعرف بها الاسم شرع في بيان ما يعرف به الحرف فقال فصل وعبر بيعرف دون يعلم لان العلم
يتعلق بالكليات على قول والمعرفة تتعلق بالجزئيات قوله الحرف له حد وحكم واشتقاق وعلامة
فحده لغة الطرف واصطلاحا ما دل على معنى في غيره ولم يكن احد جزئي الجملة فقولنا ما دل على معنى
في غيره اي انه يشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من البصرة
مثلا فمن وهو الابتدا لا يستفاد الا بذكر البصرة وايضا اذا قلت لم يقم زيد فلم معناها
قلب المضارع الى الماضي ونفيه كما سياتي وهذا انما يتحقق بالنظر الى ما بعدها وهو يقم الا ترى
انك اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده بخلاف الاسم والفعل
نحو قام زيد فانه يفهم من قام بالنظر اليه وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضي من الصيغة
ويفهم من زيد الشخص المعروف وقولنا ولم يكن احد جزئي الجملة لئلا يرد الموصول ونحوه فانه وان
كان يدل على معنى في غيره وهو الصلة الا انه يكون احد جزئي الجملة نحو اعجبني الذي قام ابوه وكذا
اسماء الاستفهام وشبهها الا ترى انك اذا قلت من ابوك فقد دلت من على معنى في غيرها وهو
الاستفهام عن الاب لا يقال الحرف ايضا يكون احد جزئي الجملة بدليل نحو قولهم من حرف جر وما حرف
نفي لانا نقول هو في مثل ذلك اسم كما تقدم لان المراد لفظه وبعضهم قال الحرف ما يدل على معنى
في غيره فقط فزاد فقط لاخراج اسماء الشروط والاستفهام كما تقدم فمن الشرطية مثلا دالة على
شيئين احدهما الشخص العاقل وهذا هو المعنى الذي صارت من به من الاسماء لانه معنى في نفسه
كما في قولك انسان وهو معناه الوضعي والثاني معنى المشروطية اعني عقد السببية والمسببية بين
الجملتين اللتين بعدها وهذا معنى عرض لها لتضمنها معنى ان الشرطية ولهذا يقولون اسماء الشرط
بنيت لتضمنها معنى الحرف وحكم البناء ولم يحك منه شيء معرب اصلا واشتقاقه من التحرف وهو
التطرف وعلامته عدمية كما سياتي قوله بانه لا يحسن فيه شيء الخ المراد بالجنس هنا المنفي الجنس اللغوي
لا

لا العقلي والشرعي اذ لا مانع عقلا وشرعا من ادخال قد على رب مثلا وانما المانع اللغة لان الكلام
في مبحث الالفاظ وهذا امر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى ان تشهد اهل اللغة ان دخول
هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب فاسد كدخول ال مثلا على الباء مثلا فان قيل هذا التعريف
للحرف بكونه لا يحسن فيه شيء من العلامات يصدق على الجملة فانها لا تقبل شيئا مما ذكر اجيب بان جنس
هذا التعريف هو الكلمة فحاصله ان الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان قيل كيف دل انتفاء
قبول العلامات على انتفاء الفعلية والاسمية مع ان العلامة ملزوم لا لازمة فهي مطردة غير منعكسة
اجيب بانها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة
كونها شرطا ولازما لا من جهة كونها علامة لكن كون الشيء شرطا وعلامة بعيد لتنافي مفهوميهما
فلا يجتمعان على شيء واحد الا ان يكتفى بالتغاير الاعتباري والاولى ان يجاب بان اللازم في العلامة
عدم لزوم الانعكاس ولا ينافي انها قد تنعكس وان محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا حيث اريد
العلامات المذكورة وغيرها فتنعكس فليحرر فان قيل جعل علامة الحرف عدمية مشكل لان العدمي
لا يكون علامة للوجودي واجيب بان العدمي على قسمين عدم مطلق وعدم مقيد فالمطلق هو
الذي لا يكون علامة للوجودي بخلاف المقيد كما هنا لان المراد عدم علامات الاسماء والافعال
لا العدم مطلقا فان قلت لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية وهلا
عكسوا قلت ان الاسم والفعل اشرف من الحرف والعلامة الوجودية اشرف من العلامة العدمية
فاعطي الاشرف للاشرف والاخس للاخس فان قيل الضمير في فيه يرجع الى الحرف وحينئذ يلزم الدور فكانه
قال علامة الحرف ان لا يحسن في الحرف كذا واجيب بان الضمير عائد على الحرف لا بعنوان كونه حرفا بل بعنوان
كونه لفظا لان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا قوله الشيء وهي وان كان بعضها حروفا
في الواقع الا انها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة
الحرف بل بعنوان كونها الفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا او لا وانما قال المص الشيء لانه توهم
كلامه ان من الاسماء ما لا يقبل شيئا من هذه العلامات التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل
واجيب بان هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته التمييز في الجملة وما قيل من
انه يؤدي لخطاء المبتدي اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء دفع بان التوقيف الذي لا يستغني عنه
المبتدي كاف في بابه اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن اصل الايراد بانا لا نسلم
ان ما ذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو اعم من ان يقبل بنفسه او بمرادفه
او بمعنى معناه فقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان
واسم الفعل يقبله اما بمرادفه وهو المصدر بناء على ان مدلوله الحدث او بمعنى معناه بناء على ان
مدلوله لفظ الفعل وبغى بمعنى معناه المعنى المتضمن لمعناه فتنبه قوله وقد اشير اليه في النظم
ومراده بيان نكتة تعداد الامثلة في النظم وذلك ان يجعل نكتته الاشارة الى ان الحرف نوعان عامل
العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا تركه العامل العمل المشترك قوله المتلو في تعبيره بالمثل مجاز
من استعمال جمع الكثرة للقلة اذ المثل المذكورة ثلاثة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة قوله الى انواع
المراد بالانواع الانواع اللغوية وهي الاصناف من الشيء لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات
المندرجة تحت النوع ليست انواعا بل هي اصناف ثم الانواع الثلاثة التي ذكرها تصير بالبسط

Margin notes:

انتهى اشموني صح

وانما عبر في الاسم بيتميز لانه من علامة الاسناد وهو علامة معنوية خفية وعبر في الفعل بيتجلى لان علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر في الحرف بيعرف لان علامته بسيطة والمعرفة تتعلق بالبسايط صح

الى الوقاية صح

فانه اللاحق للوجود صح

اي المذكورة فال للعهد الذكري صح

كالانسان حيوان صح

ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل او عامل على خلاف الاصل كما ولا
وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي وغيره من حروف الجر او غير الخاص ك
كان واخواتها او مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد ونحو ما جاء على
الاصل لا يسأل عنه وما جاء على خلافه يسأل عن حكمة مخالفته الاصل وسياتي ذلك مبينا
قوله الى انواع الحروف اي بالنسبة للاختصاص وعدمه قوله ما لا يختص الخ اي بل يشترك بين
قوله كهل انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها في استعمالها
من دخولها على الجملتين نحو فهل انتم شاكرون هل يستطيع ربك لا نظرا الى اصلها من الاختصاص
بالفعل لانها في الاصل بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على
همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في
حيزها اما صريحا نحو هل قام واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
على حد وان امراة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين وانما اختصت
بالفعل اذا كان في حيزها لانها اذا رات فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته
ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة وبما تقرر علم انه لا
منافاة بين قولهم هنا ان هل مما مشتركة بين الاسماء والافعال وبين قولهم في باب
الاشتغال ان هل مما يختص بالافعال لان هنا محمول على ما اذا لم يكن في حيزها فعل وهناك
فيما اذا كان في حيزها فعل لا مطلقا قوله بالاسماء اي بجنسها قوله فيعمل فيها اي على الاصل والحق
الواجب له كما قال ابن النحاس انما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص وايضاح
ان اختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تاثيره فيه فاذا اثر في المعنى اثر في اللفظ ليكون
اللفظ على حسب المعنى قوله الجر وهو العمل الخاص بالاسماء اذ لا يدخل في غيرها كفي
اي في ونحوه من معانيها بل قيل انه اصلها الظرفية قوله بالافعال اي بجنسها قوله فيعمل
فيها اي العمل الخاص وهو الجزم اي حقه وطريقته ذلك فلا ينافي انه قد لا يعمل بالكلية كقد والسين
او يعمل العمل الغير الخاص كلن فانها مختصة بالافعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذي هو الجزم
بل النصب تنبيه حق الحرف المشترك عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا وحق المختص بقبيل
ان يعمل الخاص ليظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تاثيره في ذلك القبيل المختص به وانما عملت
ما ولا وان النافيات مع عدم الاختصاص لعارض هو الحمل على ليس بجامع افادة كل النفي
على ان من العرب من يهملهن على الاصل كما سياتي وانما لم تعمل ها التنبيه وال المعرفة ولو
اصالة مع اختصاصهما بالاسماء ولا قد والسين وسوف واحرف المضارعة مع اختصاصهن
بالافعال لتنزيل البعض منزلة الجزء من مدخولهن وجزء الشيء لا يعمل فيه ووجه التنزيل في
ها التنبيه وال واحرف المضارعة ان العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ووجهه في قد والسين
وسوف ان قد تفيد قرب الفعل من الحال او تحقيقه او تقليله ومقابليه يفيدان تاخيره
فمجموع الفعل واحد الثلاثة بمنزلة كلمة واحدة وضعا على الحدث وقربه او تحقيقه او تقليله
او تاخيره لكن في كون احرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها اجزاء من المضارع حقيقة لا
تنزيلا وقوله لتنزيلهن اورد عليه بعضهم ان وكي المصدريتين تعملان في المضارع مع كونهما بمنزلة
الجزء

اي بواحد منهما وانما كان اصلها ما ذكر والا فهو مختص بهما ولا يدخل على غيرهما

وقولنا واما تقديرا اي على مذهب الكسائي فانه يجوز ان يليها لفظ اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان او منصوبا وان يليها فعل تقديرا واما مذهب س فانه عنده متى وجد الفعل في حيزها لا يجوز ان يليها لفظ الاسم في الاختيار ولا يكتفي بان يليها تقديرا فعل صح

العلامة

١٧

الجزء لانهما موصولتان وعللوا عدم عمل تلك الحروف بانها مخصصة لمدخولها والمخصص للشيء كالصفة له
والوصف لا يعمل في الموصوف فتامل وانما لم تعمل ان واخواتها واحرف النداء الجر لان ان واخواتها
تشبه الافعال في المعنى فان وان يشبهان اكد وليت اتمنى ولعل اترجى وكان اشبه ولكن
استدرك واحرف النداء نائبة عن ادعو وانما عملت لن النصب دون الجزم حملا على لا النافية
للجنس لانها ملابسة للجنس معناها وهو مطلق النفي على ان بعضهم جزم بها كما سياتي ختم
الحروف قليلة لا تكاد تبلغ مائة ولا يلتبس غيرها بها وهي من الآحادية الى الخماسية فالآحادية يجمعها
قولك بكشف سالتمونيها والثنائية ثلاثة وعشرون حرفا ال اي اي او ام هل قد
ان كي لن بل اذ لم ما لا لو يا وا ها عن من في مذ والثلاثية عشرون
حرفا الا اما ايا هيا اجل جير نعم بلى ان ان ليت اذا منذ
رب الى على ثم سوف عدا خلا والرباعية اربعة عشر الا الا
هلا لولا لوما اما اما لكن لعل كان لما اذما حتى حاشا
والخماسية لكن فقط ولما كانت انواع الفعل ثلاثة مضارع وماض وامر اخذ في تمييز
كل منها عن اخويه فقال فصل قوله الفعل ال فيه للعهد الذهني والمراد الفعل الاصطلاحي
اخذا من التقسيم الى ثلاثة فان ذلك ليس الا للافعال الاصطلاحية اي انواعها لا اصنافها لانها
لا تنحصر في ثلاثة لا الفعل اللغوي الذي هو بفتح الفاء وهو المصدر اي الحدث الذي يحدثه
الفاعل من قيام او قعود او غير ذلك لانها تنحصر ايضا فهذا القيد مراد المص لنصب القرينة
عليه بقوله جنس تحته ثلثة انواع كما عرفت ولان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولذا لم
يحتج الى التصريح به فال للعهد الذهني كما تقدم آنفا واعلم ان المقصود من الفعل تقييد الحدث
بالزمان المخصوص وكونه امرا او خبرا خارج عن المقصود وحد الفعل من حيث هو كلمة
تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان وضعا وهذا الحد يشتمل على جنس وثلاثة فصول اي
قيود فقوله كلمة بمنزلة الجنس يعم المحدود وغيره والفصل يميزه عن غيره لان وظيفة
الجنس الاشتراك ووظيفة الفصل التمييز والحد انما يحصل بضم المميز الى المشترك وقوله
تدل على معنى في نفسها بمنزلة فصل اول وجودي يخرج الحرف وقوله مقترن بزمان صفة
لمعنى بمنزلة فصل ثان وجودي يخرج الاسم وقوله وضعا بمنزلة فصل ثالث يخرج اسم
الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب واسماء الافعال كهيهات فان اقترانها بالزمان
ليس بحسب الوضع ومدخل النحو عسى وليس ونعم وبئس مما هو فعل وله دلالة على الزمان في
الاصل وعدم دلالته عارضة تنبيه قال سبط المارديني في حاشيته على البجائي الفعل النحوي
يدل على الحدث والزمان معا مطابقة وعلى احدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما انتهى وقوله
وعلى احدهما تضمنا هو ما شاع عند القوم وانت خبير بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على
جزء مسماه والفعل انما دل على الزمان بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دلت
على الزمان نحو فعل يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيئان الحروف والصيغة فيكون كل منهما

دالا على معناه مطابقة لا ضمنا وكذا اللفظ المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء مسماه ممنوعة بان يكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمستين وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والزمان دلالة ولذا قال بعض المحققين ان دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات فتأمل ولم يتعرض الرهاوي للنسبة مع تصريح غيره بانه يدل عليها ايضا والمراد بالزمان الماضي والمستقبل والحال فان اريد تخصيص هذا التعريف المذكور هو لمطلق الفعل باحد الافعال الثلاثة قيد به كما فعل المص رحمه الله قوله جنس هو لفظ عربي وهو لغة الضرب واعم من النوع كما في الصحاح والقاموس واصطلاحا كلي يقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قوله ذاتيا كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس والحمار وغيرهم حتى اذا سئل عن الانسان والفرس والحمار بما هم كان الحيوان جوابا لانه تمام ماهيتهم المشتركة بينهم وهم مختلفون في الحقائق لان حقيقة الانسان حيوان ناطق وحقيقة الفرس حيوان صاهل وحقيقة الحمار حيوان ناهق قوله ثلاثة انواع اي منحصرة فيها ولا رابع لها في الوجود اجماعا كما قاله البعض وانما قلنا اي منحصرة فيها لان لام الجنس اذا دخلت على مبتداء كان منحصرا فيما بعده كقولهم الائمة من قريش كما انها اذا دخلت على خبر كان منحصرا فيما قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ على الاجهوري مبتداء بلام جنس عرفا منحصر في مخبر به وفا وان عري منها وعرف الخبر باللام مطلقا فبالعكس استقر ودليل الحصر ان الفعل ان تأخر التلفظ به عن وقوعه وانقطاعه فهو الماضي او قارن بعض وجوده فهو الحال او تقدم التلفظ به على الفعل فهو الاستقبال ويدل له قوله تعالى له ما بين ايدينا اي المستقبل وما خلفنا اي الماضي وما بين ذلك اي الحال وقال زهير واعلم ما في اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي وانحصار الفعل في الثلاثة الانواع هو قول جمهور البصريين واما الكوفيون فعندهم منحصر في نوعين باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانتصر لهم المص في المغني وقواه وسيأتي تقريره قوله المضارع اي المشابه وسيأتي وجه الشبه ولم يحده وعلامته تحده ما دل على وضعا على حدث مقترن باحد زماني الحال والاستقبال اي فعل دال بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا باحد زماني بحسب الوضع والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب ان المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كما ان الاسم يكون مشتركا بين المعاني المعدودة كالعين الباصرة والجارية وعين الذهب اي وضع تارة للحدث المقترن بزمان الحال وتارة للحدث المقترن بزمان الاستقبال فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم فالمضارع مقترن بزماني بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد فقولنا مقترن بأحد زماني الخ اي بوضع واحد فيكون جاريا على الراجح فخرج بقولنا وضعا اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو انا ضارب غدا لانه لا وضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك الاسم الفعل المضارع كوي بمعنى اعجب واوه بمعنى اتوجع وكذلك لفظ المستقبل لان تقدم فيكون التعريف مانعا ولا يشكل بنحو لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضي عارض وفي الوضع يدل على المستقبل فهو داخل فيكون التعريف جامعا وقولنا باحد زماني الحال بتخفيف اللام وهو العقد المشترك بين الزمانين ولاجل ذلك يقال زيد يصلي الآن

ايضا في خلافينا فانه نوع من الكلمة كما أشار اليه اللقاني والاظهر ان المراد الجنس اللغوي والجنس صح

والاستقبال صح

١٨

الآن مع ان بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل ويعرف ايضا بانه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الان فيكتب مضارع بمعنى الحال وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعا والحاصل ان الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لان طرف الزمان جزء لا يتجزى والزمان مركب من اشياء فصاعدا واذا عرفت ذلك فقولهم للحال اسم للحاضر فيه تسامح لما علمت ولان الزمان لا يستقر عمقه عيني ولذا قالوا اذا طبق الجفن على الجفن تغير الشمس كذا وكذا الف بريد فتنبه والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل اي الآتي وعلامته ذكرها المص قوله لم آثرها على غيرها لانها اشهر عوامله ولان لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزء منه كما قاله الرضي فان قلت فيه دور فان معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه متوقفة على معرفته قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى المراد بصحة دخول لم استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه مضارع فالجهة منفكة فلا دور قوله والافصح فيه اي في يشم قوله فتح الشين مضارع شم بكسر الميم والحاصل انه جاء من باب علم يعلم وهو اللغة الفصحى وجاء ايضا من باب نصر ينصر حكى هذه اللغة الفراء وابن الاعرابي ويعقوب وغيرهم ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق بها قوله لمشابهته الخ اشار بذلك الى وجه تسمية هذا القسم بالمضارع يعني ان هذا القسم سمي مضارعا لان المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع كان كلا من الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا كذا قالوا ولا يظهر الا لو سمي مراضعا بتقديم الراء على الضاد وهذا القسم اعني المضارع مشابه للاسم في اربعة في الابهام والتخصيص لان الاسم يكون مبهما بالتنكير وتخصص بالتعريف والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص للزمان المستقبل بنحو السين وسوف وفي قبول لام الابتداء لان لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان في ذلك لعبرة وعلى الفعل نحو ان ربك ليحكم بينهم وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته كيضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها ليدخل فيه نحو يقتل بالقياس الى اسم فاعله وهو قاتل والمراد الجريان لفظا او تقديرا ليدخل يقوم بالنسبة لقائم لان اصل يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها وقوله ولهذا اي لهذا الشبه المتقدم اعرب المضارع ورد ذلك بان الماضي يقبل الابهام والتخصيص فاذا قلت ذهب زيد يحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت عليه قد فقد تخصص وان الماضي تدخل عليه اللام ايضا اذا وقع جوابا للو كقولك لو قام زيد لقام عمرو وانه ايضا يجري على حركات اسم الفاعل نحو فرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا اختار انه انما اعرب لمشابهته الاسم في ان كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لولا الاعراب لالتبست فالاسم كما في احسن زيد بالوقف فانه يحتمل التعجب والنفي والاستفهام فان فتحت النون ونصبت الدال تعين الاول وان رفعت النون وخفضت الدال تعين الثالث والمضارع كما في نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمروا فانه يحتمل المعاني الثلاثة التي في لا تأكل السمك وتشرب اللبن من النهي عن الفعلين مطلقا وعن الجمع بينهما وعن الاول وحده مع استيناف الثاني

أي كون الشبه المتقدم علة لاعراب المضارع ولم يرده من جهة انه علة في التسمية ابن مالك فقال ان ...

وان فتحت النون ورفعت الدال تعين الثاني صح

لكن الاعراب في الاسم واجب لعدم ما يغني عنه لان معانيه مقصورة عليه وفي المضارع
استحساني لاغتنائه عن الاعراب بوضع اسم مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب و
المرفوع فتقول لا تعن بالجفا وتمدح عمرو ولا تعن بالجفا مادحا عمروا ولا تعن بالجفا
وللامدح عمرو انتهى ومن ثم كان الاعراب اصلا في الاسم فرعا في المضارع واورد
عليه ان ما اختاره يأتي مثله في الماضي مع انتفاء اعرابه اجماعا لانك اذا قلت ما صام
زيد واعتكف يحتمل نفي الفعلين والمعنى ما صام ولا اعتكف ونفي الاول مصاحبا للثاني
والمعنى ما صام معتكفا ونفي الاول واثبات الثاني والمعنى ما صام لكنه اعتكف فتامل فالحق
ان الاسم انما اعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه وهذه لا تتصور في الفعل
لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال اشبه الاسم مشابهة ما فاعرب وفي هذا المقام يطول
الكلام فعليك بالكتب الصحاح **قوله** على اضربه هما الماضي والامر **قوله** على معنى المضارع وهو الحدث
المقترن باحد الزمانين الحال او الاستقبال **قوله** فهي اسم لي اما لوصف كصفارت الآن او فعل
واما لفعل كاوه **قوله** كاوه اسم لاتوجع **قوله** واف اسم لاتضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها
في الارتشاف **قوله** الماضي سمي ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه واخره عن المضارع لتاخره في
الوجود لانه مسبوق بالحال والاستقبال وقدمه على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على
بنائه ~~ولاه علامته بمنزلة~~ وله علامة وحد فعلامته سيذكرها المص واما حده فهو ما دل
وضعا على حدث ~~وزمان~~ منقضي فقولنا ما اي فعل دل من الدلالة لا من الدلال وهو ما يفعله
الانسان كانه مخالف وليس بمخالف والمراد ما دل بحسب الوضع بالتضمن اي دلالة تضمنية كما
تقدم في التنبيه وضعية على حدث اي حادث بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض
بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان معتبرين في المعنى الوضعي اي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك
الحدث بحسب الوضع بزمان ماض اي ان الحدث والزمان اصطحبا في الوضع لها في ساوى
قول بعضهم ما دل على حدث وزمان كما يأتي فلا يعترض بانه لا يقتضي دخول الزمان
في مفهوم الفعل وانما فسرنا ما بفعل وقلنا بقرينة ان الكلام في اقسام الافعال والمتبادر
من الدال الدال بالوضع والالفاظ في التعاريف يجب حملها على المتبادر منها واراد بالماضي
في قولنا بزمان ماض اللغوي وهو الحين المنقضي وباول الصناعي وهو الكلمة المخصوصة
فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه وغيره ويجاب عنه بان المعرف غير ما في التعريف كما عرف
ولا يشكل التعريف بيضرب في لم يضرب ولما يضرب اي لا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه على المضارع
المجزوم بلم نحو لم يضرب او لما اختها نحو لما يضرب لان دلالته على الزمان الماضي عارضة نشأت
من لم وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو باصل الوضع وكذا لا يشكل بلفظ الماضي
لانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف الفعل اما اذا اريد به الزمان فظاهر انه لم يدل على
حدث مقترن بزمان ماض وان اريد به شيء كان في الماضي فلانه لا يدل على حدث مقترن
بزمان ماض وانما يدل على شيء من الاشياء غير معين فان قلت ينتقض التعريف
بالماضي المستعمل في المستقبل كثيرا بعارض وذلك في الانشا كبعت او عند الاشارة الى
القطع بالوقوع كاتى امر الله او عند النفي بلا وان في جواب القسم وبعد كلم المجازاة غير
لو وبعد ما النائبة عن الظرف نحو ما دامت السموات والارض وبعد همزة التسوية وبعد
كلما

قال اللقاني وينتقض بنحو يا
في يا زيد فانها نائبة عن ادعو
وهي حرف الا ان يراد بقوله
دلت الدلالة الوضعية على
ان فيه نظرا لان الوضع مقترن بزمان
ماض صحيح وضع يا للدعاء فالجواب الصحيح
ان يراد بقوله دلت الدلالة
بالهيئة لا بالمادة فلا نقض
بيا صح

19

كلما وحيث وحرف التحضيض الطلبي وبعد وقوعه صلة عام او صفة عام نحو كل رجل اتاني
وفي التعاريف ايضا كما قاله السيد اي دح فلا يكون التعريف جامعا قلت لا نقض بشيء
من ذلك لانه في اصل الوضع للمضي وهذا الاستعمال عارض فان قلت ان مقتضى التعريف
وجوب اقتران حدث الفعل مطلقا بزمانه وحينئذ ينتقض بما لا يتقيد بزمان
نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلت
قال شيخنا رحمه الله يكفي في ذلك توهم العقل للزمان فليراجع ودخل في التعريف
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد بالدال وليس ونعم وبئس لاقتران حدثهما
به بحسب الوضع فهي داخلة في قولنا بالوضع ودلالتها بالوضع على الزمان ثم لما اشبهت
الحرف في الجمود وعدم التصرف انسلخت عن ذلك فلا يخرجها عن الفعلية وخرج عنه اسم
الفعل الماضي نحو هيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق اما لان اسم الفعل موضوع
للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه البعض واما
لانه وضع للمعنى المصدري ثم استعمل غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون والمراد
من الوضع ما يشمل الوضع التقديري لان المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب
انه لم يثبت في عسى وضعه للزمان اي وهل ثبت في ليس واخواته راجعه
لكن لما وجد في عسى خواص الفعل وهو تاء التانيث وتاء الفاعل قدر ذلك
ادراجا له في نظم اخواته انتهى ملخصا **قوله** وعسى وليس في قبولهما تاء الفاعل ما عرفت فيما
تقدم من ان مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما لان معناهما النفي والرجا ومرفوعهما لم يفعل النفي والرجا
الا ان يقال ان معنى ~~عسى~~ ليس الانتفاء وهو قائم بمرفوعه فهو مثل ماتت هند ومن قال معناها
النفي مراده به الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل بالمصدر او لجعله مصدر المبني للمفعول
والمراد بفاعل الفعل ما يشمل من قام به الفعل **قوله** وعسى وليس بنه بتكرير عسى وليس على اشتراك
التاء بين فيهما كما اوما اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس
على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اوما اليه ايضا بقوله وبالعلامة
الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التانيث
بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك ثم رايت في شرح الشهاب البجائي على
الآجرومية ان تبارك يقبل التانيث تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى لا يقال
هذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس لانا نقول هذا ليس من اثبات
اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لان غاية
ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها **قوله** او تاء التانيث الساكنة فان قلت من الفعل
الماضي لا يقبل تاء التانيث الساكنة كفعل التعجب وحبذا وخلا وعدا وحاشا وكفى
في قولهم كفى بهند اي من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية بخلاف ما كانت فيه بمعنى الوقاية فانها تقبل التاء
نحو كفت هند ابنها اي وقته وكفى الله المؤمنين القتال اي وقاهم قلت اجيب عن ذلك
بجوابين الاول ان تلك الافعال بالنظر الى اصلها تقبل التاء المذكورة لكن طرأ لها ان لزمت
استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك انهم التزموا تذكير فاعلها فان فعل التعجب يرجع

الى ما وهي بمعنى شيء عظيم وفي فاعل عدا وخلا وحاشا الخلاف الآتي في الاستثناء من انه ضمير يرجع
الى البعض المفهوم من الكل او المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من الامثال وهي لا تغير والعبرة
باصل الوضع فقوله بقبول اي بالوضع والثاني ان هذه علامة والعلامة يجب اطرادها
ولا يجب انعكاسها والاطراد استلزام وجود الشيء وجود شيء آخر والانعكاس استلزام عدم
الشيء عدم شيء آخر فكل كلمة قبلت تاء التانيث الساكنة فهي ماض فهذا الاطراد ولا يلزم كل كلمة لا تقبل
التاء ليست ماضية لان هذا هو الانعكاس وهو غير واجب قال الشنواني فان قلت كل التمييز
بالعلامة رسم والرسم كالحد يجب انعكاسه قلت قال شيخنا ذهب الى عدم الوجوب المتقدمون
لانهم جوزوا التعريف بالاعم وصوبه السيد واما المتاخرون فاوجبوا الانعكاس واجابوا
عن هذه بان قبول التاء مع كونه علامة هو شرط لازم يلزم من عدم القبول العدم من جهة
كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم قال ابن قاسم في نكته
وقال آخرون محل كون العلامة غير منعكسة اذا لم تكن مساوية للمعلم اما اذا كانت مساوية
للمعلم فهي مطردة منعكسة قوله على معنى الماضي وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي قوله فهي اسم اي
اسم وصف كضارب امس او اسم فعل نحو هيهات الخ قوله بمعنى بعد الخ اي على اللف والنشر
المرتب فهيهات بمعنى بعد معناها وشتان معناها افترق وفي هيهات اربعون لغة ياتي بيانها
في باب اسم الفعل قوله الامر هو لغة نقيض النهي وجمعه امور واصطلاحا ما دل على طلب حدث
في زمانه مستقبل ابدا اذ المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل فقولنا ما اي فعل
دل بحسب الوضع بصيغته على طلب حدث من اضافة الصفة للموصوف اي حدث مطلوب وحاصل
ذلك الحدث في زمان مستقبل وان لم يستعمل فيه بل اريد به معنى آخر من معانيه المجازية
الكثيرة كالاباحة والتهديد الخ وقولنا وضعا خرج به نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله لانه وان ~~قبل ياء المخاطبة~~ دل على الطلب اذ هو بمعنى آمنوا وجاهدوا بدليل
جزم المضارع في جوابه وهو قوله تعالى يغفر لكم ذنوبكم ليست دلالته على الطلب بالوضع وقولنا
بصيغته خرج به نحو لتضرب لانه وان ~~[illegible]~~ دل على الطلب بالوضع ليست دلالته عليه
بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترك وقولنا على طلب خرج
به ما لم يدل على الطلب وذلك المضارع نحو انت تقومين ونحو ليسجنن وخرج افعل في
التعجب لانه لا يدل على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض اتي به في صورة
الامر والظاهر انه مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة او مبني
على السكون لكونه على صيغة الامر وان كان بمعنى الماضي وقولنا وان لم يستعمل فيه للتعميم ادخل
نحو اضرب واترك كذا وكف عنه وان استعملت في نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بالوضع
بصيغتها وقولنا في زمانه مستقبلا ابدا اي مستقبل زمنه لا ينفك عن الاستقبال في وقت من
الاوقات هذا باعتبار الحدث المامور بايقاعه واما باعتبار كون الامر انشاء فقط هو قول
ابن مالك الانشاء هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ان كل انشاء له زمن حالي من
حيث كونه انشاء ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعت واشتريت وهذا حالي الآخر
وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشائي وهو الامر
وهذا له زمان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب له فعليته
بهذا

انتهى ايضاح

وضعا بصيغته مع قبول نون التوكيد

قبل النون وهي نحو احسن بزيد

بهذا الاعتبار الاول وابتات الحال للافعال الانشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في اصل الوضع وخصوص
وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع فلا ينافي هذا نفي ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حال
الانشاء وان ذلك لا يقدح في فعليتها العروضه لان ذلك بالنظر الى الزمان الذي كانت دالة عليه
في اصل الوضع فلم يتوارد النفي والاثبات على محل واحد قوله مع دلالته اي بنفسه واشار بهذه
المعية الى ان علامة فعل الامر مجموع شيئين افهام الكلمة الامر اللغوي وهو الطلب وقبولها نون التوكيد
قال الدور ~~[illegible]~~ الحاصل من كلامه اخذ الامر في تعريف فعل الامر منتف فالمعلم الامر الاصطلاحي والمعلم
به اللغوي قوله وان دلت اي الكلمة وقوله على الامر اي الطلب قوله فهي اسم اي اما مصدر نحو صبرا
بني عبد الدار بمعنى اصبروا لا يقال ان المصدر لم يدل على الامر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الامر
لانا نقول المراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال واما اسم فعل امر كنزال الخ قوله
بمعنى انزل وادرك فيه ميل الى ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل وهو الراجح قال سعد الدين في حاشيته
على الكشاف كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ
من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل
وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به
اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها اسماء اخر غير الفاظها
تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسماء الافعال فصه مثلا اسم
موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة
بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع انه اسم لا اسكت كلاما تاما
بخلاف اسكت الذي هو اسم لا اسكت الذي هو فعل امر في قولك اسكت فعل امر انتهى وبقي
~~[illegible]~~ ثلاثة اقوال اخر كون مدلوله معنى الفعل لا لفظه وكون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل
فعلا فالاقوال اربعة كما في الروداني قوله وهذا اسم الاشارة راجع للتمثيل بنزال ودراك
قوله من التمثيل ~~[illegible]~~ الناظم والامران لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل قوله وحيهل فيه
ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي ابدال الحاء
عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة ومعناه اقبل او عجل او قدم وعلى الاول يتعدى بعلى وعلى
الثاني بالباء وعلى الثالث بالباء قوله فان اسميتها الفاء للتعليل بمعنى اللام وهذا وجه الاولوية
قوله مما تقدم اي في علامات الاسم قوله لانهما تعليل ~~للتعطيل~~ قوله بقبلان التنوين تقول صه وحيهلا
بالتنوين وعلى هذه الاولوية فكان الاولى ايضا للموضح ان لا يمثل فيما تقدم بان لانها تقبل
التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم ايضا فما اورده على الاصل يرد عليه ايضا ثم النظر في هاتين
وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيه خلاف في علامة الامر او لا فيخالف ما اختاره او لا فيهما
وسد درك المص حيث لم ~~[illegible]~~ اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع ومفهومي علامة الامر التي اغفلها الناظم
قوله باب شرح الكلام فيه كالكلام فيما تقدم عند قوله هذا باب شرح الكلام لكن بقي الكلام في معنى باب
فانه لم يذكر هناك فنقول الباب لغة ما يدخل منه الى غيره وبعبارة اخرى ما يتوصل به من داخل
الى خارج وعكسه ويقال لما يتوصل منه الى مقصود ما باب وفلان باب على القوم اذا كان عميدهم
والقائم عليهم واصطلاحا الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد فقولهم

وقولنا او دوام ما حصل نحو يا ايها النبي اتق الله

واما حرف نحو كلا بمعنى [illegible]

الباب اسم لجملة من العلم مشتملة على فصول وفروع ومسايل غالبا وتفيد بحسب نوعها من العلوم
كان يقال ابواب نحوية كما هنا او فقهية او غير ذلك هو على حذف مضاف هو على حذف مضاف
اي اسم لدال جملة الخ والحاصل ان الباب حقيقة في الاجسام كباب المسجد وباب الدار مجاز في
غيرها اي في المعاني كباب المعرب والمبني قال الشيخ ابو بكر الشنواني عقب قوله والباب ما يدخل
منه الى غيره ما نصه فسمي مبتدأ كل كلام مفصول بابا لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمي نفس
ذلك الكلام بابا للوصول منه او بمعنى المبوب انتهى ومن المجاز قولهم في نبينا صلى الله
عليه وسلم باب الله قال سيدي محمد البكري وانت باب الله اي امرئ اتاه من غيرك
لا يدخل فان قلت اسماؤه صلى الله عليه وسلم كاسماء الله توقيفية قلت قد ورد ذلك
واصل باب بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا فهو واوي لقولهم في الجمع ابواب
وفي التصغير بويب وفي الفعل بوبت وفيه الغز بعضهم فقال وما شيء حقيقته مجاز
واوله واخره سواء وفيه صحة وبه اعتلال له الاعراب حقا والبناء وقال اخر وفيه تورية
ما واقف في المخرج يذهب طورا ويجي لست اخاف شره ما لم يكن مرتج واضافة باب
الى شرح من اضافة الدال الى المدلول اي هذا باب دال على شرح المعرب الخ اي دال على حقيقة
المعرب والمبني واقسامهما لانه يتكلم في هذا الباب على حقيقتهما واقسامهما فايدة
قال الزمخشري تبويب الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع في اخر كان انشط وابعث
كالمسافر اذا قطع فرسخا ولذا كان القرآن سورا قال السيد عيسى الصفوي ولانه اسهل
في وجدان المسايل والرجوع اليها وادعى لحسن الترتيب والنظم والا لزم تذكر المسايل
منتشرة انتهى قوله شرح المعرب وشرح المبني اي من الاسم والفعل لذكره في هذا الباب المعرب والمبني
منهما فذكر اولا المعرب والمبني من الاسم ثم ذكر بعده المعرب والمبني من الفعل وعقد له فصلا مستقلا
والمعرب والمبني اسما مفعول مشتقان من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على اصله وان كانت معرفة
المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا او يقال
ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال
معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق منه بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان سبب
القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففي تقديم المعرب والمبني
على بيان الاعراب والبناء توطئة لاجرائهما على الكلمة لانه من عرف اولا قابل الاعراب
وغير قابله تاتى له اجراء الاعراب على قابله وتفيد من غير قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم
اجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين اولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب
وغيره وهذا الجواب احسن الاول قاله سم فتامله فانه في غاية الرقة والنفاسة وقيل انما قدم
المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم المحل على الحال قوله الاسم ال فيه للعهد الذكري اي الاسم الذي
هو احد اقسام الكلمة ثم انقسام الاسم الى الضربين الاتيين انما هو بعد التركيب له واما قبل تركيبه
فقسم ثالث لا معرب ولا مبني وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انها مبنية لشبهها بالحروف
المهملة في انها ليست عاملة ولا معمولة ~~[illegible]~~ قوله ضربان الضرب والنوع والقسم بمعنى
قال في الفواكه وتقسيم الاسم الى معرب ومبني من تقسيم الشيء الى ما هو اخص منه مطلقا لا من تقسيم
الشيء

الشيء الى ما هو اعم منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم اخص مطلقا من المقسم انتهى
واشار المص بقوله ضربان الى ان في كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد قولهم
شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة النظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم هذين الشيئين ومنه
شيء آخر لم يذكره واختصار الاسم في هذين الضربين هو الاصح ومقابله ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب
ولا مبني بل هو قسم ثالث موقوف والمعتمد انه معرب وتقدم ايضا ان الاسماء قبل التركيب فيها مذهبان
احدهما انها لا معربة ولا مبنية وثانيهما انها مبنية قوله وهو الاصل اي الغالب والراجح في نظر الواضع
فاندفع انه لا معنى للاصالة والفرعية في الانواع المنطقية على ان ذلك في الانواع المنطقية لا مطلقا وصح عموم قولهم
الاصل في الاسماء الاعراب وسقط ما قيل انه يخرج منه صنفان اسماء الاصوات لان الواضع لم يضعها
الا لتستعمل مفردة لانها غير كلمات في الاصل والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي
التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوايلها الحروف المحكية الا الفظة لا لعدم امكان النطق بالالف الساكنة
وانما كان الاصل في الاسم الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب كالفاعلية
والمفعولية والاضافة بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره فان قيل لم حكمتم بان المعرب هو الاصل
مع ان اصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب بل مبنية فكان يقتضي
ان الاصل البناء قلنا ان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة
مخالفة لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها
مفردة عارضا غير وضعي قوله ويسمى اي الاسم المعرب متمكنا واعلم ان الاسم قسمان متمكن وهو
المعرب وغير متمكن وهو المبني والمتمكن قسمان متمكن امكن وهو المعرب المنصرف ومتمكن غير
امكن وهو المعرب غير المنصرف فالجملة ثلاثة متمكن امكن وهو المنصرف ومتمكن غير امكن وهو
المعرب غير المنصرف ولا متمكن ولا امكن وهو المبني واعترض ابو حيان تعبيرهم بامكن بانه
اسم تفضيل من تمكن وبناؤه منه شاذ ورد بانه سمع من كلامهم مكن مكانة فلا بناء قياس
جار على القاعدة قوله وانما يبنى انما اداة حصر يعني ان علة بناء الاسم منحصرة في مشابهة الحرف
قوله يبنى اي وجوبا فلا يرد على المص ما ذكره في باب الاضافة من ان من اسباب البناء الاضافة الى مبني
لانها مجوزة وح فالاسم معرب ومبني وجوبا للشبه من الحروف ومبني جوازا لغير شبه من الحروف
بدليل باب الاضافة وعلى هذا فلا يحتاج لتقدير محذوف في كلام الناظم في قوله والاسم منه معرب ومبني
كما تقدم بل يكون الكلام ~~[illegible]~~ ويصير المعنى والاسم منه معرب ومبني وجوبا ومنه غير ذلك
وهو المبني جوازا وهو غير مذكور فتامل قوله اذا اشبه الحرف اعترض بان هذا يقتضي تقدم وضع
الحرف على وضع الاسم لانه لو لم يتقدم وضعه لم تتحقق علة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم اشبهه
وهذا بعيد لان الحرف غير مقصود بالذات وانما وضع للربط فكيف يتقدم على ما هو المقصود واجيب
بانا لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تاخر وضعه بان يوضع الاسم
اولا من غير نظر الى حكمه من اعراب او بناء ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وايضا
يجوز ان يكون بناء الاسم لشبهه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما دبره في عقله بان يكون تعقل اولا
الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض
فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفي في بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف

بشبه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواصل بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف **قوله** شبها قويا احترازا عن الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم كما في اي فانها سواء كانت موصولة او شرطية او استفهامية مشبهة للحرف ولكن عارض شبهها الحرف لزومها للاضافة التي هي من خواص الاسماء وسياتي لذلك مزيد ايضاح **قوله** يدنيه منه اي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف والجملة صفة كاشفة لقويا وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف مدني **قوله** وانواع الشبه الفه للعهد الذكري **قوله** ثلثة اورد على حصر البناء لشبه الحروف في واحد من تلك الانواع ان اسماء الاصوات انما بنيت لكونها اشبهت الحروف المهملة من حيث انها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعا اخر وهو الشبه الاهمالي واجيب بانه يمكن ادخاله في الشبه الاستعمالي فهو قسم منه لا زايد عليه وزاد بعضهم ايضا الشبه الجمودي وهو ايضا يرجع لما ذكر وزاد بعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر ابن مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ وان حرى الاسمية بنيت لشبهها بحرى الحرفية في اللفظ وكذا يقال في كلا الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية كما ذكر ابن الحاجب ال ولين والمص الثلاثة في المغني لكن ما كان على حرفين يمكن ادراجه في الوضعي بناء على انه لا يشترط في الثاني كونه حرف لين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وما كان على ثلاثة احرف موجبا للبناء بل يجوز كما هو صريح كلام المغني في الباب الثامن والكلام في اسباب البناء الواجب كما عرفت **قوله** الشبه الوضعي نسبة الشبه الى الوضع نسبة لادنى وجه فان قلت قالوا فلو سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وهذا ينافي اقتضاء الشبه الوضعي للبناء قلت لا منافاة لان شرط تاثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض فضعف عن تاثير البناء ولما كان التعبير بالوضعي مبنيا على شرط تاثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الانسب في مقابلة المعنوي ولعل الاتيان بهمزة الوصل او بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الاعراب بالحركات كيد ودم فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوي وسكت عليه من استشكال الاتيان بالهمزة مع تحرك الاخر بحركات الاعراب وانما قدم الوضعي مع انكار كثير له تقديما للحسي او اهتماما به لكونه في مظنة المنع **قوله** على حرف بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد ورجل من قالها **قوله** او حرفين ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي ويقدم الشاطبي بكونه الثاني حرف لين كما سياتي ودل كلامهم هنا على ان حصر اصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافيه قول الصرفيين الاصل في كل كلمة ان توضع على ثلاثة احرف حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصل الملايم للطبع والمحقق من جهة الوجود الخارجي اي الكثرة الخارجية فالاول هو مراد الصرفيين والثاني هو المراد هنا **قوله** فالاول اي وهو الموضوع حرفا واحدا **قوله** والثاني وهو الموضوع على حرفين **قوله** شبيهة بنحو قد وبل جري على قول من لا يشترط كون ثاني الحرفين حرف لين وهو غير الشاطبي واما الشاطبي فقال في شرحه للالفية تابع قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما ولا ولات شيئا من الاسماء اي المعربة على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به اي لوجوده في الاسم معربا نحو مع بناء على القول بانها ثنائية وضعا وقيل ثلاثية وضعا

فان قلت اذا اشبه الاسم الحرف لزم ان يشبه الحرف الاسم اذ المشابهة مفاعلة تكون من الجانبين فلم اثر تعاكس مشابهة الاسم للحرف حتى بني ذلك الاسم ولم تؤثر مشابهة الحرف للاسم حتى يعرب ذلك الحرف واجيب بان الحرف بنيت استغناء عن الاعراب فلو اعرب لكان الاعراب فيه ضايعا كما ياتي صح

لا ثنائيا كمرتبت ما بالقصر والوقف لانه وضعه على حرفين ثانيهما عرض بالتغيير لا اولي فلا يعتد به وهذا الوقع خاص بالحرف صح

وضعا واصلها معي وكذا قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناها ثم قال بعد ذلك وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبنائكم ومن بانهما موضوعان على حرفين واشبها هل وبل اي والصحيح على ما ذكره الشاطبي ان علة بناء كم الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوي ان كانت استفهامية او شرطية والافتقاري ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا اشكال ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى ما قاله الشاطبي بزيادة ايضاح قال يس وما قاله الشاطبي هو الحق لكن رجح الشيخ يحيي في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي فتامل **قوله** وانما اعرب الخ جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلتم نحو اب واخ معربين مع انهما موضوعان على حرفين وقياس ما قلتم فيما تقدم ان الاسم اذا وضع على حرفين يبنى للشبه الوضعي فاجاب بقوله وانما اعرب الخ **قوله** نحو ابه واخ اي كيد ودم فانها على ثلاثة احرف وضعا واعلت بحذف حرف العلة اختصارا والظاهر انه حذف اعتباطي اذ قياس اب واخ القلب لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها قبله كما في عصا وقياس يد ودم الابقاء لسكون ما قبل حرف العلة كما في ظبي ودلو مما هو على ثلاثة احرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر ابن مالك والمختار عند الرضي ولامها المحذوفة المنقلبة عن ياء او لا عراب نقدر فيها ان افردت وظاهر على ما قبلها ان اضيفت ويرد ان ذلك انما يكون فيما حذفت لامه نسيا ولو كان حذف الياء نسيا لم يقدر الاعراب فيها ان افردت وجعله نسيا في حال دون حال اخرى تحكم وقيل انما اعربت نصا على الظرفية مع كونها ثنائية وضعا لان اغلب احوالها الاضافة التي هي من خواص الاسماء فما بعدت شبه الحروف **قوله** فان اصلها اي قبل الحذف **قوله** بدليل ابوان الخ اي لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها كما قال الشاطبي وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت منهلا فثبت بهذا الدليل انهما موضوعان على ثلثة احرف واما ابان واخان من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر كما سياتي فان قيل لم بنينا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلثة احرف كنعم وبلى يجاب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر الاسماء موضوعة على ثلثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فيجاب بان بناءه ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر ياتي في باب المضمرات **قوله** المعنوي واشار اليه في النظم بقوله والمعنوي في متى وفي هنا **قوله** ان يتضمن اي تضمنا لازما بان يتوقف على المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو كونه ظرفا زمانا او مكانا لمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بان يصرح بفي ويدخل المنادي لان المقصود عند التضمن وهو كونه منادى مخاطبا غير حاصل بدونه واسم لا فان المقصود من التضمن وهو التنصيص على نفي الجنس غير حاصل بدونه لكن يرد على هذا ان المقصود في اسم لا يحصل بان يصرح بمن الاستغراقية كما في قوله الا لا من سبيل الى هند الا ان يراد بالحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه او بمعنى انه خلف حرف في معناه اي ادى به معنى حقه ان يؤدى بالحرف لا بالاسم لا بمعنى انه حل محل هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من **قوله** معنى اي زيادة على معناه الاصلي الموضوع له اولا وبالذات ولكونه وضعه

اي كون الوضع على حرفين المختص بالحرف ان يكون الثاني حرف لين صح

والمراد بالشاطبي هنا هو ابو اسحق شارح الالفية لا القاري صاحب حرز الاماني فان ذاك كنيته ابو القاسم صح

لراولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال يتضمن ولم يقل وضع
وضع لئلا يتوهم منه الوضع الاولي وانما راعينا المتضمنة معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوي
ايضا والحاصل انا راعينا ما وضع له اولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين
قوله من معاني الحروف اي من المعاني التي حقها ان تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة
بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن
الشاطبي عن جميع النحاة الا ابا حيان من ان معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا وفعلى هذا يكون
المتبادر من عبارة المص ان المعنى الذي يتضمنه الاسم المبني النسبة الجزئية التي حقق السيد انها معنى
الحرف انتهى والظاهر ان مراده بمتعلق المعنى كلية كما في البيان ولعل وجه ما ذكره انه المتبادر من
مثل قولهم تضمنه من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط ونحو ذلك قوله سواء وضع لذلك
بتعميم في قوله وهو ان يتضمن الاسم معنى الخ قوله لذلك المعنى اي المعنى الذي تضمنه الاسم قوله حينئذ اي حين اذ
استعملت شرطا قوله في المعنى اي وهو تعليق الجواب على الشرط قوله وتستعمل الخ اي فلا تهمل شيئا قوله
ايضا مصدر آض اذا رجع قوله حينئذ اي حين اذ استعملت استفهاما قوله وانما اعربت الخ جواب عن
سؤال مقدر وارد على تعليل بناء الاسم بتضمنه معنى من معاني الحروف وتقدير السؤال ان يقال
لم اعربت اي الاستفهامية واي الشرطية مع انهما اشبها الحرف اي حرف الشرط وهمزة الاستفهام فاشار
الى جوابه بقوله لضعف الشبه الخ قوله ايما الاجلين قضيت اي اسم شرط جازم منصوب على المفعولية
بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليها وجملة فلا عدوان علي
جوابها قوله فاي الفريقين احق بالامن اي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليه واحق خبر المبتدا
قوله مع ملازمتها للاضافة اي لمفرد فان قيل كيف صح جعل الاضافة دافعة للبناء مع مجيء قد زيد
درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة فالجواب ان ملازمتها للاضافة دافعة لتحتم بنائها ولذا
جاز اعرابها وهي لغة فيسير قيل واحسن منه ان يقال المعارض لزوم الاضافة ولا نسلم لزومها
فلم يذكروا ان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه اقوى
مما هو بغير صورته وان كان على وضعه انتهى ومنع لزوم اضافتها الذي اشار اليه بقوله ولو سلم
لزومها غير ظاهر لانها تستعمل مفردة البتة ويرد على قوله لم يذكروا ان الشبه الوضعي يعارض ما مر
القول بمعارضته في مع جرى على ذلك القول في الهمع وعلى قوله ان ما هو بصورة الحرف اقوى ما
اسلفناه من ان الشبه الصوري اذا لم يكن من الوضعي مجوز للبنا لا موجب فهو ضعيف لو قوي ولا حاجة
فيه اذ لا حاجة الى دعوى انه عورض لان تخلفه جائز فتدبر قوله والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى
ولم يوضع له حرف قوله هنا اسم اشارة للمكان قوله لتضمنه معنى الاشارة اي المعنى هو الاشارة فالاضافة
للبيان من اضافة العام الى الخاص كشجر اراك قوله لم تضع العرب له حرفا نوزع فيه بانهم قد صرحوا بان
اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وخارجا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا واجيب
بان المراد بالاشارة التي لم يضعوا لها حرف الاشارة الحسية وهي ما كانت لشيء من المحسوسات كاليد
والراس والاشارة بال ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن ابن علي كما في نكت السيوطي ان هنا
بنيت لتضمن معنى ال كامس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود قوله من حقها ان تؤدى
لغيرها اي لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار اليه كان الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب
والمخاطب

تخرج باللزوم كم فانها قد
تضاف الى المفرد وقد لا تضاف
اصلا وبالمفرد اذ واذا وحيث
لدن فانها انما تضاف الى الجملة و
كانها قد تضاف الى الجملة وقد
تضاف الى المفرد فلم يوجد المعارض
ولو سلم وجوده في لدن فاعراب
لدن لغة صح

قوله فانها الفاء للتعليل اي لانها
وهذا تعليل لبنائها وما ذكره
المص من ان علة بنائها
تضمن معنى الاشارة هو ما قاله
ابن مالك واعترضه ابو حيان
وقال الذي ذكره الناس انها
بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار
الى المشار اليه صح

والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه قوله لانه اي معنى الاشارة قوله كالخطاب اي الموضوع
له الكاف المسماة بكاف الخطاب قوله والتنبيه اي الموضوع لها المسماة بها التنبيه بالقصر ولا يجوز المد لانه
علم على الكلمة المركبة من ها والف فتنكر واضيف الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح المراد به ولو مد
اقتضى ان لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك افاده يس قوله لتضمنه اي لفظ هنا وهو تعليل
للاستحقاق المذكور وانما كانت مستحقة لان حق الاسم ان يدل على معنى في نفسه فقط فاذا وجد
مع ذلك قد دل على معنى في غيره بان تضمن معنى غير مستقل بالملحوظية تبعا كما هو شان الحروف كان ذلك
الاسم مشبها للحرف في ذلك اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي من شان الحروف قوله وانما اعرب الخ جواب عن سؤال
مقدر وارد على تعليل بناء الاسم بتضمنه معنى من معاني الحروف الغير الموضوع لتلك المعاني حروف مع
مجيئهما على صورة المثنى اعترض بان من قال بالاعراب حكم بان التثنية حقيقية ومن قال بالبناء حكم
لاشتراطه في اعراب التثنية اعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الاصح حكم بانها صورية لان معربها
ذكر مبني لا يقبل التنكير والمص لفق بين القولين فحكم اولا بالاعراب وثانيا بان الشبه صورية فالجواب
منع التلفيق بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم تجئ هذه التثنية
على قياس التثنية لان قياس التثنية ما كان كذا وتا والتي والذي ذيان وتيان واللذيان
واللتيان كانها غير حقيقية فلذا قال صورة قوله الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال
الحرف وهو المراد بقول النظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا قوله طريقة جمعها طرائق
قال الراغب اصل الطريق السبيل الذي يطرق بالارجل اي يضرب وعنه استعير لكل مسلك يسلكه الانسان
في فعل محمودا او مذموما وقيل طريقة من نخل لشبهها بالطريق في الامتداد قوله كان ينوب اي الاسم
وقوله عن الفعل اي في معناه وعمله قوله ولا يدخل عليه عامل ولو اقتصر على نفي الدخول فقط دون قوله
فيؤثر فيه لكان اولى لان الفاء في فيؤثر واقعة في جواب النفي ويؤثر بالنصب جواب للنفي المنصب
على الدخول الناشئ عنه التاثير فيفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية
لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح به الموضح في باب الاضافة ولا يرد قول زهير
فلنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الزعر لانه من الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت
هذه الكلمة ~~فيؤثر فيه~~ ولعل المص حاول موافقة النظم في قوله بلا تاثر الذي لو حذف وجعل
الالف في قوله اصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار او للاطلاق والحذف من الاول لدلالة
الثاني والاصل كنيابة اصلا وكافتقار اصل لصح واستغنى عن قوله بلا تاثر المسوق لاخراج
المصدر النائب عن فعله لان نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فان
نيابته عن الفعل متاصلة حقيقة في المرتجل كامين وتنزيلا في المنقول كرداك وهذا
هو السر في بناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل
والاخفاء كذوق قوله فيؤثر فيه التاثير قبول الاثر الذي هو الاعراب فالمعنى يبنى الاسم لشبهه
الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب وضعه ومعناه وبقولنا بحسب وضعه
ومعناه اندفع عن المص ما اورده عليه من ان التاثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فكانه
قال يبنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التنافي ولان عدم التاثر مسبب
عن البناء فهو متاخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه وهذا تناف واجيب ايضا بان المراد

في بعض المواضع نحو هذاك
حيث وضعوا للتنبيه ها وللخطاب
الكاف وتركوا الاشارة بلا
حرف فكانت تستحق ان يوضع
لها حرف كما وضع لما قبلها ولما
بعدها صح

يعدل عن قول الشارح لانه كالتمني
والترجي الى الخطاب والتنبيه
لكونهما يكتنفان الاشارة

قوله مستحقة اي وجوبا صح

بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بان عدم تسلط العامل فرع البناء
فهو متاخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك ان تمنع الفرعية فتامل فان قلت
وجه الشبه ينبغي ان يكون في المشبه به اصلا وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل
وعدم التأثر بالعامل اصل في الحرف قلت لا شك ان عدم التاثر بالعامل اصل في الحرف
دون الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب فبتسليم ان النيابة من الفعل اصل في كل من الاسم
والحرف لا في الحرف فقط يكون اصالة وجه الشبه في المشبه به باعتبار احد جزئي وجه الشبه
وهو عدم التاثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض **قوله**
وكان يفتقر اي الاسم ~~...~~ **قوله** متاصلا اي غير عارض او بعض بلا لزوما
اذ من شان المتاصل اللزوم من اطلاق اللازم وارادة الملزوم بحسب لسانه **قوله** الى جملة اي
اسمية او فعلية او ... ما قام مقامها كالوصف في ال الموصولة او عوض عنها كالتنوين في
اذ اه دنوشري ولعله اخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو من جعله
للتنويع لان النوع كما يتحقق بالافتقار الى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود
منه الحكاية لعدم افتقاره دايما الى الجملة او المفرد القايم مقامها كالقصيدة والشعر لونه قد
ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا اي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على جمع كقلت
كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئا هكذا ينبغي
تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض **قوله** فالاول اي وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل
عليه عامل **قوله** كهيهات بفتح التاء وبكسرها لغة ايضا كالضم عند بعض **قوله** نايبة عن بعد بضم
العين على طريق اللف والنشر المرتب فهيهات نايبة عن فعل ماض اي بعد وصه نايبة عن فعل امر
وهو اسكت واوه نايبة عن فعل مضارع وهو اتوجع **قوله** من العوامل اي العوامل الجنس والمراد
بحول العامل على الكلمة طلبه اياها ليشمل العامل اللفظي والمعنوي **قوله** ~~ولا يصح ان يدخل عليها~~
على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب ومقابله انها مبتدا اغنى فاعلها عن الخبر
كالجماعة او مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها في المعنى بناء على انها موضوعة للحدث
كالجماعة منهم المازني وانظر ما عليه البناء على هذين القولين **قوله** نايبان عن اتمنى وارتجي
لعل معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما معناهما لا ان الاصل ذكر الفعلين فتركا واقيم مقامهما
الحرفان كما في نيابة حرف النداء عن ادعوا **قوله** ولا يدخل عليها عامل اي اصلا فضلا عن ان تتاثر
به **قوله** النايب عن فعله قيد بالنايب لانه العامل لزوما وغيره وان كان ايضا يتاثر بالعوامل
تارة يعمل وتارة لا وما ذكره المص في المصدر النايب عن فعله هو احد مذهبين ثانيهما ان
المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نايب عن الفعل معنى لا عملا **قوله** ومع هذا اسم
الاشارة راجع الى كونه نايبا عن فعله **قوله** وذلك لانه اي المصدر منصوب بالفعل المحذوف
وجوبا والتقدير اضرب ضربا لانه اذا ناب عن ان والفعل يدخل عليه العوامل كو وبهذا
التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم لا في التصريح **قوله** والثاني اي وهو الذي
يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة **قوله** كاذ واذا اي من ظروف الزمان **قوله** حيث اي خاصة من
ظروف المكان وفيها تسع لغات تثليث الثاء مع الياء والواو والالف ~~...~~
~~...~~ ومن العرب وهم فقعس من يعربها مطلقا في الاحوال الثلاث وقراءة بعضهم

سيستند بعضهم

ادخل بعضهم في الشبه الاستعمالي الشبه الافتقاري وجماعة جعلوا الاول قاصرا على ما ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه كاسماء الافعال والثاني قاصرا على ما يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة كالاسماء الموصولة والخلاف في المعنى وانما ذلك اصطلاح ومعنى مشابهة الاسم للحرف في الافتقار ان الحرف مفتقر في افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتادية معاني الافعال او شبه الافعال **قوله** فتتاثر به اي الى الاسماء فاشبه الاسم في هذه الحيثية ...

سيستند بعضهم في حيث لا يعلمون بالكسر يحتمل الاعراب والبناء على لغة من يبنيها على الكسر وذهب الزجاج
الى ان حيث اسم موصول بمعنى الذي وليست مضافة فبناء حيث وكونها غاية هو المشهور وذهب
بعضهم الى اعرابها موافقة لفقعس وهي للمكان اتفاقا وقد ترد للزمان ويلزم في حيث الاضافة
الى الجملة اسمية كانت او فعلية واضافتها الى الفعلية اكثر ومن ثم يرجح النصب في نحو جلست حيث
زيدا اراه وندر اضافتها الى المفرد كقوله ونطعنهم تحت الحبى بعد ضربهم ببيض المواضي
حيث لي العمائم والكسائي يقيسه واندر من ذلك اضافتها الى جملة محذوفة كقوله اذا ريدة
من حيث ما نفحت له اتاه بريا ها خليل يواصله اي اذا ريدة نفحت له من حيث هبت
وذلك لان ريدة فاعل المحذوف يفسره نفحت فلو كان نفحت مضافا اليه حيث لزم بطلان التفسير
اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه قال ابو الفتح ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها
انتهى مغني **قوله** وكذلك الباقي اي من الظروف والموصولات فانها اشبهت الحروف باسرها في
افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى جملة **قوله** هذا يوم قراء
نافع بالنصب على انه ظرف لقال وخبر هذا محذوف او ظرف مستقر وقع خبرا والمعنى هذا الذي
من كلام عيسى واقع يوم ينفع وقيل انه خبر ولكن بني على الفتح لاضافته الى الفعل وليس
بصحيح لان المضاف اليه معرب قاله البيضاوي **قوله** مضاف اي بدليل حذف تنوينه **قوله**
الى الجملة وهي الفعل ومفعوله وفاعله **قوله** من نحو سبحان اي على المشهور من مذهبين ثانيهما انه
يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله سبحان من علقمة الفاخر اي براءة منه قال عبد الحكيم في حواشيه
على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء والاصل سبحت
بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام واقيم المصدر مقامه واضيف الى المفعول
فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كما في انبته الله الشيء نباتا ويجوز ان يكون
مصدر سبح في الارض والماء كمنع اذا ذهب وابعد اي ابعد من السوء ابعادا او من ادراك
العقول واحاطتها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز ان يكون من سبح سبحانا كمنع او سبح
تسبيحا اذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور اه مع بعض ايضاح وزيادة من القاموس
وفي كونه علم جنس على التنزيه او غير علم خلاف وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي آخره
الف ونون **قوله** وانما اعرب جواب سؤال وارد على الشبه الافتقاري **قوله** ايهم اشد بنصب
اي لان جملة اشد صلة تامة فسقط القول بان اي هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر
صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون جزء مفردا
ومتى كان جزء جملة امتنع حذفه كما سياتي **قوله** لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب **قوله** بما عارضه
متعلق بضعف **قوله** من المجيء بيان لما متعلق بعارضه **قوله** على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو
راجع للذين واللتين ~~...~~ وانما بني اللذين وان كان الجمع
من خواص الاسماء لانه لم يجر على سنن الجموع لانه اخص من الذي لان الذي يستعمل في العاقل
وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا في العاقل والشان في الجمع ان يكون اعم من مفرده

ومن اعربه نظر الى مجرد الصورة اي الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى المعنى من كونه اخص من مفرده وقيل هو على هذه اللغة اي لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا مبني جيء به على صورة المعرب ومن اعرب ذوو وذات الله يليق حملها على ذي وذات بمعنى صاحب وصاحبة قوله ومن معطوف على قوله بما عادمنه قوله من لزوم الاضافة اي الى مفرده وهو يرجع الى اي تنبيه اهمل المص الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في اهماله عن العمل اي كونه لا عاملا ولا معمولا كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور نحو ص وق والم وهذا مبني على انها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل اما على انها اسماء للسور مثلا وان محلها رفع بالابتداء او الخبرية ونصب على المفعولية لمحذوف اي اقرأ او جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كصاد او موازنا لمفرد كحاميم موازن قابيل جاز اعرابه لفظا وتقديرا بان يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالمر وكهيعص يتعين فيه الثاني كذا في تفسير البيضاوي وحواشيه وبقولنا ولم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة لا تقتضي عدم المحل وعدم الاعراب كينوب ذلك في غيرها من المتشابه قال في التصريح وادخل اي الشبه الاهمالي ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي انتهى وانما يظهر القولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالاستعمالي والمعنوي خصوص معناهما السابق بل اريد الاعم الشامل للشبه الاهمالي وعد بعضهم من انواع الشبه الشبه الجمودي والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالي بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر ابن مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد ان الشبه اللفظي مجوز للبناء لا محتم له فعليه يجوز ان يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا الا قد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا ... ولما فرغ من حكم ما اشبه الحرف من الاسم شرع يذكر حكم ما سلم من المشابهة فقال وما سلم الخ وانما صرح بتعريف معرب الاسماء مع انها مدرس قوله وانما سمي الاسم اذا اشبه الحرف لانه توطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره قوله ما سلم ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بان التعريف صادق على الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه قوله من شبه لحرف الاضافة للعهد الذكري والمعهود شبه الحرف المتقدم اعني المدني اي الذي لم يعارضه معارض قوله يظهر اعرابه اي ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع قوله ونظير الفتى اي في تقدير الحركات في الاعراب قوله سما بضم اوله وفتح ثانيه والقصر قوله لغة في الاسم اي لغة من ثمانية عشر جمعت في هذا البيت اسم وسمة سماة اسم وسم سماة كذا اسماء بتثليث لاول كلها قوله ما سماك اي ما اسمك وجر الجلالة منه لانه بمنى الالف مع الاضافة وذلك بقيد كونه مقصودا واما انه بمعنى ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها قوله واما قوله اي ابو خالد القناني وسمي كهمه وابرك الله المختص اسمه به اي بالاسم المبارك وايثارك ايثارا كما نصب بنزع الخافض اي كايثارك قوله لانه اي سما وقوله ان الاصل سم اي من غير قصر وقوله الناصب هو اسماك وقوله ففتح اي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روي برايضا تتمة بدا ... المصنف في تقسيم الاسم بالمعرب لشرفه وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية

وتمامه اثرك الله به ايثارا كا صح

٢٥

بما وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودي اولى من الاهتمام بالعدمي وايضا فلان افراد موصوف معلول علة البناء محصورة لان علة البناء شبه الحرف ومعلولها البنا وموصوفه المبني وافراده النوعية محصورة لانها المضمرات واسماء الشرط واسماء الاستفهام واسماء الاشارة والاسماء الموصولة واسماء الافعال واسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لا ان جعل الكلام فيما يشمل البناء الاصلي والعارض ويصح ان يراد افراده الشخصية فيتعين جعل الكلام في البناء الاصلي بخلاف فعلة الاعراب فانها غير محصورة ولما فرغ من ذكر المعرب من الاسم شرع في بيان المعرب والمبني من الفعل فقال فصل والفعل الخ قوله وهو الاصل اي في الافعال اذ لم يعتورها معان تفتقر في تمييزها الى اعراب قوله بخلافه اي المبني والظاهر ان الباء في بخلافه زائدة في الخبر ... ولو قال وهو خلافه كان اخصر واظهر فلا تتعلق بشيء ومجرورها لفظا هو الخبر واعرابه تقديرا او محلي على ما فيه ولو قال وهو بضده لكان اولى لان الاعراب يضاد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك قيل والاولى ان يقول وهو نقيضه لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والاعراب من الاسم وليس كذلك وقد يقال صرح بعضهم في غلامي والمتبع والمحكي انه لا معرب ولا مبني فمراعاة هذا القائل لا باس بها وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقيضين لا لغة لان نقيض كل شيء رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب فلا يصح التعبير بالنقيضين الا على وجه المسامحة باعتبار ان احدهما مساو للنقيض لان لا معرب مثلا هو المبني فتدبر بقي هنا شيء وهو ان التضاد انما يكون بين الاعراض لا الجواهر كما صرح به ولا خفاء ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض فتضادهما باعتبار تضاد وصفيهما واليه يشير قولنا لان الاعراب ضد البناء ولم نقل لان المعرب ضد المبني فتفطن قوله الماضي اصله ماضوي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون قوله وبناؤه على الفتح اما بناؤه فمتفق عليه واما ... ما بني عليه فمختلف فيه على قولين قول بالتفصيل وهو انه ان اتصلت به واو الجماعة بني على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون كضربت والا بني على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر الاحوال لكن الفتح اما ظاهر كضرب او مقدر للتعذر كرمى او للثقل كضربت او للمناسبة كضربوا وهذا القول هو الذي مشى عليه المص هنا وهو الراجح وقوله على الفتح اي على علامته وهي الفتحة او هو نفس الفتحة وسمي فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم من غير احتياج الى تحريك شيء من العضلات عند التلفظ به واعلم انه تقدم ان اصل الافعال البناء فلا يقال لم بني الفعل الماضي لانه بني على اصل الافعال وما جاء على اصله فلا سؤال فيه وانما يقال لم بني على حركة ولم يبن على سكون اذ السكون هو اصل البناء ويقال ايضا لم خص بتلك الحركة فيقال انما بني على حركة ولم يبن على سكون لانه له مزية على فعل الامر وتلك المزية مشابهته للمضارع في وقوعه ... والمضارع معرب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فاستحق ان يبعد عن السكون الذي هو اصل البناء الى اصل الاعراب الذي هو الحركة ومشابهته ايضا للاسم بوقوعه موقعه نحو مررت ضرب اي ضارب فهو قد وقع موقع ضارب ولا يقال ...

واما على القول بانه لفظي فيقال بناؤه فتح ...

والمبني هو

قال الدنوشري معطوف على قوله الاسم ضربان صح

قوله نوعان تثنية نوع وهو كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقائق صح

صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا صح

برجل اضرب فالمضارع لما شابه الاسم المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته
الناقصة استحق البناء على الحركة وانما خص بالبناء على الفتح الذي هو اخف الحركات
طلبا للتخفيف ولانه لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف وظرف ولو بني على الكسر
اجتمع كسرتان في علم وشرب قوله واما ضربت الخ اشار بالمثالين الى الصورتين اللتين يعرض
فيها السكون لآخر الماضي وهما اتصاله بتاء الضمير او بالتي للفاعل وترك صورة ثالثة وهي
اتصاله بنون النسوة كما ستبقى قوله ضربت بتثليث التاء قوله ونحوه اي مما اتصل به ضمير
رفع متحرك بارز فخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب نحو ضربه وضربنا
وضربك وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو ونحو ضربا على الاصح كما قال الشهاب القاسمي
فيما كتبه على الالفية يبقى النظر في نحو ضربا هل يقال انه مبني على فتحة مقدرة على الباء وهذه
الموجودة لاجل الالف فلا تكون هي العلامة ونظير ذلك امررت بغلامي فانهم يقدرون كسرة
للجر لان الموجودة لاجل المناسبة او يقال انه مبني على فتحة ظاهرة ويفرق بينه وبين غلامي
والفرق ظاهر لانه حركة المناسبة سابقة على دخول العامل فلم يكن بد من التقدير ونظيره
لو بني على مذهب سن بخلاف الفتحة في ضربا فانها موجودة قبل وجود الالف ولم توجد
لاجل مناسبتها بل اكتفي بها فتدبر قوله عارض وعلى هذا فهو مبني على فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض قوله كراهتهم توالي اربع متحركات اي في الثلاثي
وبعض الخماسي كانطلقت وحملا للرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت اجراء للباب على
وتيرة واحدة وانما حملوا الاكثر على الاقل لان في حمله على الاقل دفع المحذور بخلاف العكس
ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لانهما مزالان عن اصلهما وهو علابط وجنادل
ولا نحو شجرة لان تاء التانيث على تقدير الانفصال ويرد عليه ان نحو قلنسوة يدل على اعتبار
وعدم تقدير انفصالها والا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة
المضموم ما قبلها وقد يدفع هذا الايراد بان الاصل في قلنسوة وهو المفرد موضوع على التاء
والحذف طارئ كما في الجمع نحو قلانس بخلاف نحو شجرة فان الاصل بدون التاء ويرد ان جعل
الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم ان الموجب لسكونه في
الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا بالسكون واكرمنا بالفتح وحملت
التاء ونون النسوة على نا للمساواة في الرفع والاتصال قوله فيما هو الخ ظرف للتوالي لا الاربع
متحركات لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت لا في نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه
من ظرفية الجزء في الكل قوله عارضة وعلى هذا فهو مبني على فتحة مقدرة تعذرا منع من ظهورها
اشتغال المحل بالسكون العارض وانما قلنا تعذرا لانه يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين في آن
واحد ومما يؤيد انها للتعذر ما صرحوا به من ان تقدير الحركة في المحكي والمضاف لياء المتكلم
للتعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية والمناسبة قوله لمناسبة الواو باضافة المصدر
الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو ولا يرد عليه نحو غزوا وقضوا ودعوا
حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا على الواو والياء المحذوفتين من غزا
او المنقلبتين الفا المحذوفة لبقاء فتحة العين دليلا عليها اذ الاصل غزووا وقضيوا و
دعووا ورميوا استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو
والياء

والياء لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلهما والجمع مفتوحا على حاله او يقال تحركتا الواو والياء
وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين فالتقى ساكنان حذفت الالف لالتقاء الساكنين قوله والثاني
الامر وهو مبني على الاصح عند جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب
مجزوم بلام الامر مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع فاصل قم لتقم فحذفت اللام تخفيفا
وتبعها حرف المضارعة دفعا للبس بالمضارع الجزئي الصحيح العين واللام في الوقف وحملا المعتل
العين او اللام كقم وادم والصحيح في الوصل عليه قال في المغني ويقويهم اقول لان الامر معنى
حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن
خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا
مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما في الجزم ولان البناء لم
يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت
وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم
ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال
على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه ورد ما ذهبوا اليه الكوفيون اليه بان اضمار الجازم ضعيف
كاضمار الجار قيل وبانه تخلف من العامل بناء على راي امامهم الكسائي ان حرف المضارعة
هو علة الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب وفيه نظر لجواز الاعتماد على النقل برويني
الهمع ومنشأ الخلاف ان الاعراب اصل في الافعال ايضا اولا فعلى الاول هو معرب ايضا لانه
الاصل فيه ولا مقتضي لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل ولا مقتضي لاعرابه
وربما علل الكوفيون ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كاصله والبصريون لا يرون
ذلك بل يقولون انه اصل براسه كما تقدم فالخلاف في اعرابه مبني على الخلاف في اصالته
فتدبر قوله على ما يجزم به مضارعه اورد عليه ان امر الاناث مبني على السكون صحيحا كان نحو
او معتلا كاخشين مع ان مضارعه ليس بمجزوم لبنائه باتصال نون التوكيد والامر التي
لا مضارع لها كهات وتعال مبني مع انه لا مضارع له حتى يكون مجزوما واجاب بعضهم
عن الاولين بان المضارع الذي اتصلت به نون الاناث او نون التوكيد في محل جزم
والمتبعس لكن ياتي قريبا ما يؤيده وبعضهم بان المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن
اللواحق ويرد عليه امر الاناث المعتل فانه مبني على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث
مجزوم بحذف آخره وبعضهم عن الاخير بان المراد لو كان له مضارع ولك ان تستغني عن هذه
التكلفات بجعله كلاما اغلبيا وقال شيخنا السيد التحقيق ان هات له مضارع يقال هاتى
يهاتي مهاتاة كناجى يناجي مناجاة انتهى قوله اضرب مبني على السكون اي لفظا لكونه صحيح
الآخر وقد يكون الامر مبنيا على السكون تقديرا نحو اضرب الرجل وعض وهلم وقد اجتمعا في قوله
من ابا قاسم وام اباه ولزيدا ومن اباه الجهولا وذلك لان من في الموضعين امر من
المين وابا قاسم مفعول به اي كذب ابا قاسم يا فلان وان شئت نصبت ابا قاسم على النداء
وام فعل امر من ام يؤم واباه مفعول به منصوب بام اي اقصد ول فعل امر مبني على
الياء من ولي يلي وزيدا مفعول به اي قاربه واباه الثاني مفعول من الثاني اي

لان الفعل ثقيل اذ مدلوله الحدث والزمن صح

لان ضمير النصب في معنى الانفصال صح

قوله فيما هو كالكلمة الواحدة

فان قلت كون ضمة ضربوا لمناسبة الواو ينافي كونها ضمة بناء قلت لا منافاة اذ قد صرحوا بان الكسر في امس للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين فتامل صح

٢٦

كتب اباه والمجهول نعت اباه والفه للاطلاق **تنبيه** علم مما مر في ولزيدا ان فعل الامر قد يبقي بعد الحذف فلا يبقي منه الا حرف واحد ومثله محمد زيدا كا اخا الجود والفضل وادع اهمال ما ارجوه منك من البسل البسل لان محمد محمد منادي مرخم ودع فعل امر من ودى يدى وزيدا مفعول به والبسل الحرام في بعض الوجوه وقد لا يبقي منه الا حركة كما اشار اليه الدماميني ملغزا بقوله اقول يا اسما وقولي ثم يا زيد قل وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل وذلك لان الاصل قل اي يعني عل ثم حذف الياء للبناء ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت

لام وقد نظم العلامة الجرجاني مجيء فعل الامر على حرف واحد فقال

اني اقول لمن ترجى وقايته ق المستجير قياه قوه في فينا
وان وشي عز ثوبي قلت في ضجري ش الثوب ويك شياه شوه شي شينا
وقد لقيت انسان علي خطاء د حرة قلت دياه دوه دي دينا
وان هم لم يعوا قولي اقول لهم ع القول ويك عياه عوه عي عينا
وان هم لم يفوا بالوعد قلت لهم ف بالعهود فياه فوه في فينا
وانهم لم يلوا شغلي اقول لهم ل شغلهذا لياه لوه لي لينا
وقل لرآء راى صيدا ليقتله ر الصيد ويك رياه روه ري رينا

قوله مبني على حذف النون اي لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي **قوله** اغزوا اصله اغزووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لالتقاء الساكنين فصار اغزوا على وزن افعوا **قوله** مبني على حذف آخر الفعل اي لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم لكن يشترط ان لا يتصل به شيء من الضمائر لانه حينئذ يبني على حذف النون كالصحيح ويشترط ان لا يتصل به نون النسوة ونون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا والا بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين وعلى السكون في اتصاله بنون النسوة نحو اضربن واغزون واخشين وارمين

قوله والمعرب اي من الافعال المضارع وانما اعرب المضارع بطريق الحمل على الاسم لمشابهته اياه في الاربعة وجوه الاول الابهام فالاسم يكون مبهما بالتنكير والمضارع يحتمل الحال والاستقبال الثاني التخصيص فالاسم يخصص بالتعريف كالرجل والمضارع يخصص بالسين بأحد الزمانين كالآن وغدا الثالث قبول لام الابتداء فانها تدخل الاسم نحو لعبرة والفعل نحو ليحكم بينهم والرابع الجريان على مطلق حركات اسم الفاعل لا شخصها وسكناته والمراد الجريان لفظا او تقديرا ليدخل يقوم بالنسبة لقائم لان اصل يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو نقلت الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها فان قلت ذكروا في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه مستفيد من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا وهما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور في باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام او من وتقديره لا يكون

كالف الاثنين او واو الجمع او ياء المخاطبة فحكمه صحيح اتصاله في نون التوكيد فلو اكد بنون التوكيد الثقيلة

مما اتصلت به واو الجمع او ياء المخاطبة صحيحا كان او معتلا فكذلك يبني على حذف النون فتحذف منه الواو والياء لخوف التقاء الساكنين وانما حذف فالدلالة ما قبلها عليها نحو قولن واغزون وهذا من المواطن التي يطرد فيها حذف الفاعل ومن هذا تعلم انك اذا امرت المخاطبة بان تعد بالجن تقول لها اي بالهمز مع الياء وحذف النون فان اكدت بالنون الثقيلة حذفت الياء وقلت ان يا هند اي عدي بالجن ومنه قول القائل ان هند المليحة الحسناء واي من اضمرت لخل وفاء برفع هند والمليحة ونصب الحسناء فان فعل امر للمؤنثة المخاطبة

يكون في الفعل او يقال ما هنا لك بالنظر للاثر يعني معاني التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا في الاسم او المراد ان ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال انه مشترك بينهما وهو احد الاقوال ثانيها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كالدماميني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شان الحقيقة وللاول ان يقول قد يكثر استعمال المشترك في احد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب ان يكون للحال صيغة تخصه كالماضي صيغة الفعل الماضي وللمستقبل صيغة فعل الامر ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند اهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمحهم يقولون نصلي من قول القائل زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرنا من ان زمن فعل الامر مستقبل هو باعتبار المامور به اما باعتبار الامر والطلب فحال فتدبر ثم اعلم ان ابن مالك لم يرتض تعليل اعراب المضارع بالتعليل السابق ورده بان الوجه الاول والثاني وهو الابهام والتخصيص يأتيان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد يخصص بالقرب والثالث ايضا يأتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو والرابع ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح وامن فهو امن وغلب غلبا وجلب جلبا فالاوجه الاربعة ليست تامة في نفسها وتبقى بتمامها لا تفيد لانها ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع ان شرط القياس ذلك واجيب عن قوله وتبقى بتمامها لا تفيد الخ بان وجود علة الاصل في الفرع انما يشترط في قياس العلة ويصح ان يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بانه يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه ان قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بان يقاس المضارع على الاسم في الاعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل وان امكن تمييزها في الفرع بغير الاعراب كما سيأتي ودعوى ان قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها ابن مالك والذي ارتضاه انه انما اعرب لمشابهته الاسم بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابهة لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة اي انه يطرأ على كل منهما بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لولا الاعراب لالتبست في بعض الاحيان واشار بقوله جواز الى ان سبب الاعراب واجب للاسم وجائز للمضارع لان الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة مقصورة عليه لا تحصل الا باللفظ فيتعين اعرابه طريقا لبيانها والمضارع يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما في نحو لا تعن بصيغة المجهول اي تهتم بالجفا وتمدح عمرو فانه يحتمل المعاني الثلاثة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ويغني عن الاعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال لا تعن بالجفا ومدح عمرو ولا تعن بالجفا مادحا

عمرو ولا تغترّ بالجفا وللاصح عمرو ومن ثم كان الاحسن اجلان الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل
كان اعراب الاسم اصلا واعراب المضارع فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان الاعراب
اصل في الافعال كما هو اصل في الاسماء قالوا لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود
في الافعال في بعض المواضع كما في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم واجيب بان اللبس في
المضارع كان يمكن ازالته بغير الاعراب كما تقدم واورد على ما اختاره وارتضاه ابن مالك
ان الماضي ايضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما
صام لكن اعتكف واجيب بانه نادر فلو يعتنى وفيه بحث تامل وقد تقدم بعض
هذا البحث عند قول المتن والفعل جنس تحته ثلاثة انواع المضارع الخ واعلم انا ههنا
لا نخلو عن زيادات وبعض ايضاح لما تقدم قوله لكن بشرطه اي على الاصح قوله من نون
الاناث اي النون الموضوعة لهن وان استعملت مجازا في الذكور كما في قوله يمرون بالدهنا
خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب قوله المباشرة اي ولو تقديرا
كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اصله لا تهينن بنون التوكيد الخفيفة
حذفت لالتقاء الساكنين افاده يس وغيره قوله فانه اي المضارع اذا لم يسلم مما ذكر لا يكون معربا
بل يكون مع نون الاناث مبنيا الخ وانما لم يوجب المضارع عند عدم سلامته مما ذكر لمعارضة شبه
شبه الاسم بما هو من خصائص الافعال فرجع الى اصله من البناء قوله مبني على السكون اي على
الاصح حملا له على الماضي المتصل بها في كون كل ساكن الآخر لفظا لا في البناء على السكون لئلا ينافي
ما سبق من كون الماضي المتصل بنون الاناث مبنيا على فتح مقدر والماضي والمضارع مستويان
في اصالة السكون وعروض الحركة لما مر من ان الاصل الاصيل في الافعال البنا وفي المبني السكون
وانما علل سكونه مع انه الاصل في ~~المبني بالسكون~~ لانه لما استحق الاعراب الذي هو اصله الحركة
وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان المنظور اليه فيه هو الحركة فاحتيج في خروجه عنها
مع نون الاناث الى وجه فان قلت اذا كان الماضي والمضارع مستويين في اصالة
السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي قلت المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت
في القوة ولما خرج المضارع عن اصله واعرب ضعفت اصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذي
لم يخرج فضعفت اصالة السكون فيه ومقابل الاصح ~~[illegible]~~
ما ذهب اليه ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه وطائفة من انه معرب لبقاء موجب الاعراب
فيه فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي
وقال يس هو معرب محلا ان دخل عليه ناصب او جازم وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس
انها كذلك الا ان يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا السيد ثم رايت شيخنا
في بابه اعراب الفعل نقلا عن يس ان له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه
وجزم بانه ليس له في حالة التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبي وغيره قوله نون التوكيد
اي الخفيفة والثقيلة قوله المباشرة احترز به عن غير المباشرة ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ قوله مبني اي على الاصح وذهب الاخفش
وطائفة الى البناء مطلقا باشرت او لم تباشر لان النون لما لحقته اكدت فيه الفعلية وردته
الى اصله من البناء اذ النون من خصائص الافعال فاذا اكدتها بعد عن مشابهة الاسم لانه تخلص
بها للاستقبال فلم يبق فيه ابهام وذهب جمع الى الاعراب مطلقا كحاله قبل ان تدخل عليه النون
قال الشاطبي ومن الناس من يطلق على الفعل هنا انه لا معرب
ولا مبني كالمضاف الى ياء المتكلم فله حال بين حالين

مع ان الاعراب صار كانه اصلا له صح

مبني وانما بني

والاصح الاول كما تقدم قوله على الفتح اي لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ولا اعراب في الوسط والنون
حرف لا حظ له في الاعراب فبني الجزءان ولا تعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما اعرب الاسم
بالتاء على التاء عنده ولا على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها
لان الاسم لاصالته في الاعراب روعي اعرابه بقدر الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى اصله
بادنى سبب وبما تقرر ظهر الدليل والا فمجرد التركيب ليس من اسباب البنا لانهم لم يعدوه فيها
وقد رايت بخط بعضهم ما نصه الذي يحصل لي ان التركيب لا يستدعي البناء ولا تلازم بينهما
بدليل بعلبك وحضرموت لان حقيقته جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن اين يقتضي هذا البنا
انما يقتضي التخفيف لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه للتخفيف فيصح ان يجعل علة في كون البناء
على الفتح دون غيرها لا علة في اصل البناء الا ترى ان بناء الاسم دائما وغالبا لشبه الحرف ولا
تركيب في الحروف حتى ايه اقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد في الحرف اصلا ولا يليق به
فهو بان يضاد البناء اولى منه بان يقتضيه الا ترى انه من خصائص الاسماء والاولى بانه في
المتوسط انه انما بني لانه لو اعرب مع نون التوكيد لم يعلم انه يسند الى الواحد والى الجمع في
مثل هل تضربن ولو اعرب على نفس النون لحركة الاعراب على ما يشبه التنوين وهو النون
وهذا غير جائز قوله واما غير المباشرة محترز قوله المباشرة والمراد بغير المباشرة التي فصل
بينها وبين الفعل فاصل ملفوظ به او ~~مقدر~~ كالف الاثنين او مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة
المخاطبة نحو تضربان وتضربن وتضربن الاصل تضربانن وتضربونن وتضربينن
حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ثم حذفت
الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ولم تحذف الالف
لئلا يلتبس بفعل الواحد لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان
سبب الكسر وقوعها بعد الف تشبه الف المثنى على ان اللبس حاصل حال الوقف قوله فانه
معرب معها اي مع غير المباشرة والضابط ان ما كان رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بني
لتركيبه معها وما كان رفعه بالنون اذا اكد لم يبن لعدم تركيبه معها لان العرب لم تركب
ثلاثة اشياء لا يقال ان العرب ركبت ثلاثة اشياء في قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها
على الفتح كما سياتي في باب لا لانا نقول انما دخلت لا بعد تركيب الموصوف والوصف
وجعلها كالشيء الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل ثم ادخال
نون التوكيد بعد ~~[illegible]~~ قوله او تقديرا سياق كلامه
يقتضي ان تقديرا راجع للامثلة الثلاثة التي ذكرها مع ان الاول منها وهو لتبلون
معرب تقديرا فقط والثاني والثالث الاعراب فيهما لفظي كما ستعرفه واجاب بعضهم بانه
يمكن ان يجعل الاعراب في المثالين الاخيرين تقديريا ايضا ويبقى سياق كلامه على عمومه
بان نقول انما دخل الجازم عليهما وهما مؤكدان بالنون وهو صحيح في نفسه وان لم يتعين
لان الاعراب حينئذ مقدر على ما قاله الرضي من ان الفعل المؤكد المسند الى احد الاحرف الثلاثة
معرب مقدر الاعراب لاشتغال المحل بحركة الفرق اي الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع
المذكر والمؤنثة المخاطبة وفي هذا الجواب نظر لان تاكيد الفعل الخالي عن الطلب مما الحق به
نادر ولا يليق تخريج التنزيل عليه واجيب ايضا بان المص لم يقصد بذكرها التمثيل

وانها كلها معربة تقديرا
والثالث صح

لما هو بصدده بل لما كان قوله واما غير المباشرة فانه معرب معها تقديرا ظاهره التعميم وليس
كذلك ذكرهما لينبه بهما على ان التعميم ليس مرادا وانما هو اعني كونه مع غير المباشرة
معرب تقديرا في بعض الصور كما في لتبلون **قوله** لتبلون مضارع بلى يبلو مبني للمجهول
مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة والاختبار واصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون
بواوين اولاهما لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل
فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت الواو الاولى وانفتح ما قبلها فقلبت وعلى التقديرين
التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف المنقلبة وواو الجماعة على التقدير الثاني
فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث
نونات فحذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد
المدغمة وتعذر حذف احدهما لفوات المقصود من الاتيان بالنون ولعدم ما يدل على الواو
فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة لتدل على المحذوف ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعوض
الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال
فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب
مع نون التوكيد كما ياتي في المثالين الآتيين **قوله** فاما ترين اصله قبل التوكيد ترأيين
كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا لكثرة
الاستعمال فصار ترييين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية فاما ان تقول استثقلت
الضمة على الواو والكسرة على الياء فحذفت او تقول تحركت الياء الاولى التي هي لام الكلمة وانفتح ما
قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما ثم فصار ترين بفتح الراء
وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار
فاما تري بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة
والنون المدغمة وتعذر حذف احدهما لما علمت فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى اخر
ما مر في لتبلون **قوله** ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل
الجازم وهو لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان
الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات
المقصود منها والنون المدغمة لا يمكن تحريكها كما علمت فحركت النون الثانية المدغم فيها بالكسر
تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة
تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم
وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة
فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها فصار يصدنك بنون التوكيد وقد
تبين مما تقدم ان الفعل في هذه الامثلة ما عدا الاول معرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر
اذ هو بحذف النون للجازم **قوله** والحروف كلها اي كل فرد من افرادها وال في الحروف للعهد الذكري
قوله مبنية بالاجماع لانها لا تتصرف تصرف الافعال ولا يتعقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج
معه الى الاعراب وخرج بالمعاني التركيبية المعاني الافرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة
الى من فتعتوره لحروف لكن لا يميز بينها بالاعراب وهذه العبارة احسن من قول الناظم وكل
حرف مستحق للبناء اذ لا يلزم من استحقاقه البناء الاتصاف به وقد يجاب عن الاصل وتكون عبارته
مساوية لما هنا بان يقال ان في البناء للعهد الحضوري اي البناء الحاضر في الحرف فيكون مفيدا لبناء الحروف
و

واستحقاقه بناءه الحاصل له ويجاب ايضا بان حصول البناء للحرف علم من قوله لشبه من الحروف مدني
والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له ثم من الحروف ما هو مبني على السكون كقد ولم
وما هو مبني على الفتح كان وليت وما هو مبني على الكسر كلام الجر وبائه وما هو على الضم
كمنذ في لغة من جر بها ثم لما فرغ المصنف من ذكر المعرب والمبني من الاسماء والافعال شرع يذكر
الاعراب والبناء مقدما الكلام على البناء لقلته على احكام انواعه فقال **فصل** وانواع
البناء اعلم اولا ان البناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت مدة طويلة
وفي الاصطلاح على القول بانه لفظي وهو ما عليه الجمهور ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه
الاعراب وليس حكاية او نقلا او اتباعا او تخلصا من سكونين فقولنا ما اي شيء وقولنا
جيء به اي لفظا او تقديرا وقولنا لا لبيان مقتضى العامل اي الامر الذي يطلبه العامل ويقتضيه فهذا
فصل خرج به الاعراب وقولنا من شبه الاعراب من فيه لبيان الجنس الذي به لرفع الابهام عن ما
وشبه الاعراب كسر فسكون او بفتحتين اي مشابهة اي جنس الامر المشابه للاعراب في كونه حركة او حرفا
او سكونا او حذفا وكونه في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وذلك نحو فتحة لام فلس
وضمة لام افلس وقولنا وليس اي ما جيء به من الشبه المذكور وقولنا حكاية اي لاجل الحكاية
كما في من زيدا حكاية لمن قال رايت زيدا وقولنا او اتباعا كقراءة زيد بن علي كقراءة زيد
ابن علي الحمد لله بكسر الدال اتباعا لحركة اللام وقولنا او نقلا كما في نحو اوتي بنقل ضمة الهمزة الى النون
وقولنا او تخلصا من سكونين كما في اضرب الرجل وقولنا او مناسبة نحو ضربوا وضربت
على المختار من ان الماضي فيهما مبني على فتح مقدر وان الضم للمناسبة والسكون لكراهة
توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وليسا للبناء وقولنا او وقفا نحو جاء زيد بالسكون
فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات
ولا بناء في هذا ما سياتي من عد الاتباع والتخلص من اسباب البناء على حركة لان ما هنا فيما اذا
كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين وما سياتي فيما اذا كان ذلك في كلمة وعلى القول
بانه معنوي لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال فقولنا لزوم جنس
وخرج باضافته للاخر لزوم ما عدا الاخر حركة واحدة فليس بناء كما انه ليس اعرابا وقولنا حالة
والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد ان في اخ حيث لغات الضم والفتح والكسر لان كل
لغة فيها حيث تلك اللغة لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية وقولنا حالة واحدة
فصل خرج به المعرب المختلف الاخر وقولنا لغير عامل متعلق بلزوم خرج به ما لزم حالة واحدة
للزوم عامل واحد كالظروف الغير المتصرفة كلدى بناء على اعرابها كما سياتي في الاضافة
وما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزوم المذكورات
للعامل وقولنا ولا اعتلال خرج به نحو الفتى واورد عليه ان المراد اللزوم فلا حاجة الى هذا
القيد وهو ولا اعتلال لان المعتل مختلف الاخر تقديرا ويمكن الاعتذار عنه بانه لما كان لازما
بحسب الظاهر دخلا بحسبه في الملزوم اتى بما يخرجه صريحا والمناسبة في تسمية البناء
باللفظي على المذهب الاول وبالمعنوي على المذهب الثاني ظاهرة لان ما جيء به لا للبيان
من الحركات او غيرها امر ملفوظ به واللزوم معنى من المعاني المعقولة **قوله** وانواع البناء اربعة
دعوى انها ليست انواعا للجنس الشامل لها ممنوع سيما ان قلنا ان البناء لفظي والمراد
بالانواع الانواع الاصلية فاندفع الاعتراض بان انواع البناء لا تنحصر في الاربعة فان منه
البناء على حرف كما في يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما في اغز واخش وارم

او مناسبة او وقفا او تخفيفا او لا ادغاما صح

فاللفظي يأتي مثاله في كلام المصنف والتقديري كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى لا على صح

او تخفيفا صح

وهو ما عليه غير الجمهور من قدماء النحاة وبعض المتأخرين يقال في تعريفه صح

واضربا واضربوا واضربي وقد جمع بعضهم القاب الاعراب والقاب البناء في قوله لقد فتحت باب
الرضى بعد هجوها بشقيقة بدر التم فانجبر الكسر فاسكنت بعد الضم ما قد جنيته فقلت ارفعي
جزما فقد طاب لي الجر واعلم ان انواع البناء وانواع الاعراب وان اتحدت في الصورة مختلفان
في الحقيقة كما اختلفتا في الاسماء فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة مجتلبة
لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الاعراب رفعا ونصبا
وجرا وخفضا وجزما وفي البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من انواع
احدهما على نوع من انواع الآخر وقد تقدم قريبا جمع بعضهم لالقابهما في البيتين المتقدمين و
سمي الفتح فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم من غير احتياج الى تحريك شيء من العضلتين
عند التلفظ به وسمي الكسر كسرا لانه ينشأ عن كسر اللحى الاسفل اي انجراره الى اسفل انجرارا قويا
عند التلفظ به وسمي الضم ضما لانه ينشأ عن ضم الشفتين عند التلفظ به قوله اربعة احدها الخ
اجمل اولا ثم فصل ثانيا لان الاجمال يرسخ عند المتعلم لان علمين خير من علم واحد ثم اعلم ان كلا من
هذه الاربعة له معنى لغوي ومعنى اصطلاحي على ان البناء لفظي او معنوي فالجملة اثني عشر
فالضم لغة الجمع واصطلاحا على ان البناء لفظي نوع من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالضم وهو نفس
الضمة وما ناب عنها وعلى انه معنوي نوع من اللزوم مخصوص يسمى بالضم وعلامته الضمة ملفوظا
بها او مقدرة وما ناب عنها والفتح لغة ضد الغلق واصطلاحا على ان البناء لفظي نوع من
شبه الاعراب مخصوص يسمى بالفتح وهو نفس الفتحة وما ناب عنها وعلى انه معنوي
نوع من انواع اللزوم مخصوص يسمى بالفتح وعلامته الفتحة ملفوظا بها او مقدرة وما ناب
عنها والكسر لغة ضد الجبر واصطلاحا نوع من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالكسر وهو
نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى انه معنوي نوع من انواع اللزوم مخصوص يسمى بالكسر
وعلامته الكسرة وما ناب عنها والسكون لغة عدم الحركة واصطلاحا نوع من شبه الاعراب
مخصوص يسمى بالسكون وهو نفس قطع الحركة وعلى ما ناب عنها وعلى انه معنوي نوع من اللزوم
مخصوص يسمى بالسكون وعلامته قطع الحركة لفظا او تقديرا وما ناب عنها قوله السكون
اعلم ان المص لم يذكر ان غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الاعراب
فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل والامر للاثنين
او جماعة او مخاطبة وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين
للاثنين والالف في نحو لا ورنان في ليلة وعن الكسر الفتح في نحو سحر على رأي من يقول ببنائه وعن الضم
الواو والالف في نحو يا زيدون ويا زيدان قاله السيوطي وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو
سحر نظر فتامل قوله وهو الاصل اي اصل انواعه اي الارجح منها قال المص وقولنا الاصل
كذا له احكام فمنها ان لا يستعمل الا فيما ينفك كقولنا الاصل في الاسماء الاعراب لانها قد تخرج عنه
فاما قول ابن الخباز الاصل في حروف البناء فغلط في استعمال لفظ الاصل ومنها ان لا يستعمل في شيء
وهو ملازم لغيره وقول ابن معط الاصل في الافعال البناء غلط لانه يقتضي انه في الحروف فرع ومنها
اذا قلناه في شيء امتنع السؤال عما جاء على وفقه ثم لا يسأل عن بناء الحروف والفعل الماضي
والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسأل عن بناء الاسم واعراب المضارع
والبناء على الحركة وانما علل بناء المضارع لان الاعراب قد صار له اصلا وقال في موضع آخر
نعم

علامات البناء لفظي

علامات البناء لفظي صح

نعم اذا وجد معارض يقتضي الخروج عن الاصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال لانه راجع الى الفحص عن
علة عدم تاثير ذلك المعارض مثال ذلك ان يقال لم لا بني التميميون نحو حذام مع مشابهته لنزال
ولم بني المضارع مع نون التوكيد والاناث مع قيام المشابهة المقتضية للاعراب ولم بني على السكون
مع نون الاناث مع ان كل شيء كان البناء له بعد الاعراب استحق البناء على حركة انتهى وانما كان الاصل
في البناء السكون لخفته وثقل الحركة والمبني ثقيل للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضميمة
ولتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبني الحرف الثقيل فلو حرك لاجتمع ثقيلان وعللت اصالته
ايضا بانه ضد الاعراب واصل الاعراب الحركة فاصل البناء السكون وعللت ايضا بانه اخف من الحركة
فناسب اصالته قوله ويسمى اي السكون الذي هو عدم الحركة قوله ايضا اي رجوعا الى تسميته سكونا
اي كما يسمى سكونا يسمى وقفا والوقف قطع النطق عند آخر الكلمة اختيارا او اضطرارا قوله ولخفته
تعليل لمحذوف تقديره والسكون خفيف ولخفته قوله الثلاث الحرف والفعل والاسم قوله نحو هل
الخ قدم الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه قوله كم بني كم للشبه الوضعي على مذهب
غير الشاطبي او لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التي للتكثير على مذهب الشاطبي
ايضا قوله وهو اقرب الحركات اي لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحتاج
لاعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى
اسفل قوله ايضا اي كما دخل السكون في الكلم الثلاث قوله والنوعان مبتدا الاخران صفة المبتدا
والكسر والضم خبر المبتدا قوله ولثقلهما تعليل لمعلل محذوف معلوم من المقام وتقديره وهما ثقيلا
ولثقلهما الخ والضم اثقل من الكسر لانه يحتاج الى اعمال العضلتين بخلاف الكسر فاحتياجه لاعمال عضلة
واحدة قوله وثقل الفعل اي اما لفظا فلانك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط واما معنى فلدلالته
على الحدث والزمان ولطلبه المرفوع بطريق الاصالة ودلالة اسم الفاعل عليهما عارضة بواسطة
حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب المفعول ونحوه قوله فلم يدخلا فيه اي لئلا يجتمع ثقيلان
واما نحو ديش ونحوهما فمبنيان على الحذف والكسر كسرة بنية واما رد بكسر الدال فمبني على سكون مقدر
والكسر للتخلص من التقاء الساكنين واما نحو ضربوا فمبني على فتح مقدر والضمة للمناسبة كما مر واما
رد بضم الدال فمبني على سكون مقدر وضمته للاتباع على ان الكلام في الفعل المجرد عن اللواحق
قوله ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما بدل لانهما على شيء واحد ولم يمش المص على سنن
ما تقدم لانه علل دخول السكون في الكلم الثلاث بخفته والفتح بقربه منه فكان المناسب للتعليل
ان يعلل عدم دخول الضم والكسر في الفعل ببعدهما عن السكون او كان يعلل دخول السكون
والفتح في الكلم الثلاث بخفتهما قوله لام الجر اي الداخلة على ظاهر غير مستغاث به قوله
وامس بني امس عند الحجازيين بشروط خمسة يأتي ذكرها في باب ما لا ينصرف مفصلة ان يراد به
معين وان لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بال واما التميميون فبعضهم يعربه اعراب ما لا
ينصرف في الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه
على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وهو قد قال
الشنواني والفرق بين العدل والتضمين ان العدل يجوز معه اظهار ال بخلاف التضمين انتهى
فعلى بنائه لتضمنه معنى ال تكون امس مؤدية معنى ال مع طرحها وعدم اظهارها وامتناع

ولا يبنى على الحركة الا لسبب
كالتقاء الساكنين في نحو
امس وكون الكلمة على حرف
واحد ككاف كتبت وكونه
عرضة للابتداء بها كلام
الابتداء وكونها لها اصل
في التمكن كاول وشبهها
بالمعرب كضرب والقوة
الطلب للحركة نحو ديث
وكيت كذا بنيت عن الحركة
صح

لتضمنه معنى حرف التعريف
لانه معرفة بغير اداة
ظاهرة فكون بناؤه

ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل تكون امس حالا ومحلا الامس مع النظر الى ال
وجواز ذكرها **خوتم** منه يأتي الكلام عليها مستوفى في باب حروف الجر **تنبيه** ما بني من
الاسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بني وما بني منها على الحركة فيها ثلاثة اسئلة لم بني ولم
حرك ولم كانت الحركة كذا وما بني من الافعال غير المضارع ومن الحروف على السكون لا يسأل عنه
وما بني منها على حركة فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا وانما استثنينا من الافعال
الفعل المضارع لانه لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كان الاصل فيه استحق
ان يسأل عنه اذا بني على السكون سؤالين لم بني ولم سكن ولا يرد علينا [illegible] ما بني من الاسماء
على السكون فانه لا يسأل عن سكونه ويسأل عن تحريكه مع ان الاسماء اشد اصالة من المضارع
في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة لانا نقول لما ضعفت اصالة المضارع في الاعراب لكون الاصل
الاصيل فيه البناء فربما يتوهم عدم تأصله في الاعراب بالكلية فاحتيج الى دفع هذا التوهم
بالسؤال عن سكونه عند سكونه وعن سبب تحريكه عند تحريكه لاستشعار ذلك بان له اصالة ما
في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم في الاعراب فانها قوية غير محتاجة
الى ذلك فتامل **تتمة** اسباب ~~البناء~~ تحرك المبني خمسة الاول دفع التقاء الساكنين كاين ومن الثاني
الكلمة ~~[illegible]~~ على حرف واحد ولا يرد عليه ان السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس
كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما في تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة والف الاثنين
وتاء المخاطبة لان المراد بالسبب هنا اعم من ذلك الثالث كون الكلمة عرضة لان يبتدأ بها كباء
الجر الرابع كون الكلمة لها اصل في التمكن اي حالة في التمكن اي انها تعرب في بعض الاحوال وليس
المراد انها متمكنة اصالة حتى يعترض بمنافاته لحكمهم بان المبني غير متمكن مثال ذلك اول
اذا حذف ما يضاف اليه ونوي معناه كابدأ بذا من اولُ بالضم الخامس كون الكلمة مشابهة
المعرب كالماضي لان بناءها على الحركة اقرب من بناءها على السكون فان الماضي اشبه المضارع
في وقوعه صفة وصلة وحالا كما تقدم وزاد الشاطبي سادسا وهو قوة الطلب للحركة نحو ذيت
وكيت كنايتين عن الحديث بنيا على حركة لان تاءهما للتأنيث وهي تطلب تحريك ما قبلها وسابعا
وهو الفرق بين اذا تقع نحو انا وانْ وخصوا لها بالحركة لمزيد التسمية واسباب فتح المبني
خمسة الاول طلب الخفة كاين الثاني مجاورة الالف كايان الثالث كونها حركة الاصل نحو يا مضارّ
مرخم مضارر على لغة من ينتظر اسم مفعول ونظر فيه السيوطي بان هذه الفتحة ليست فتحة البناء
التي الكلام فيها بل هي فتحة بنية وحركة البناء على هذه اللغة انما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم
وكذا يقال في الموضعين الآتيين الرابع الفرق بين معنيين منبه عليهما باداة واحدة اي
كالمستغاث به والمستغاث له في نحو يا لزيد لعمرو بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين
لام المستغاث له واورد عليه ان الفرق يحصل بالعكس واجيب بان المراد الفرق المصحوب بالمناسبة
وهي هنا ان المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة الخامس
الاتباع نحو كيف بنيت على الفتح اتباعا لحركة الكاف لان الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز
غير حصين فان قلت لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا باين مع انه يصح العكس
وكون الفتح في كلا الامرين معا لان الاسباب قد تتعدد اجيب بان وجه ما صنعه ان الهمزة
لما كانت ثقيلة ناسب ان يمثل باين لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب ان يمثل
بكيف للاتباع واسباب كسر المبني سبعة الاول كونه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين
لان

المضارع صح

كبعض المضمرات صح

اي الاعراب صح

لان الكسر لا يلتبس بحركة الاعراب اذ لا يكون حركة اعراب الا مع التنوين او ال او الاضافة
مثاله امس الثاني مجانسة العمل كباء الجر الثالث الحمل على المقابل كلام الامر كسرت حملا على لام
الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث به فان لام الامر حالة كونها في الفعل نظيرتها اي لام الجر
حالة كونها في الاسم اي في ان كلا عمل العمل الخاص بمدخوله الرابع الاشعار بالتأنيث نحو انتِ
لان الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي اشعار به الخامس كونها حركة الاصل
نحو يا مضارِ ترخيم مضارِر اسم فاعل السادس الفرق بين اداتين كلام الجر كسرت فرقا
بينها وبين لام الابتداء نحو لموسى عبد بكسر اللام مثال للام الجر المحدث عنها فان قلت لم تكسر
لام الابتداء فرقا قلنا لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو
الزيدون لهم عبيد واجيب بان الكلام باعتبار الاغلب السابع الاتباع نحو ذهِ وتهِ
بالكسر للاشارة للمؤنثة واسباب ضم المبني ستة الاول ان لا يكون الضم للكلمة حال الاعراب
نحو لله الامر من قبلُ ومن بعدُ بالضم الثاني مشابهة الغايات اي الظروف المنقطعة عن
الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية في النطق مثال
مشابهة الغايات نحو يا زيد فانه اشبه قبل وبعد قيل من جهة انه يكون متمكنا في حالة اخرى
وقيل من جهة انه لا تكون له الضمة حالة الاعراب اي هو منادى واما الكسرة والفتحة فيوجدان
فيه وهو منادى معرب اما الاول فظاهر واما الثاني ففي حالة الاستغاثة به باللام وعاضد لمشابهته
الغايات ايضا حيث على لغة ضمها فانها انما ضمنت لشبهها بقبل وبعد من جهة انها كانت
مستحقة للاضافة الى مفرد كما في اخواتها فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد من الاضافة
الثالث كونها حركة الاصل نحو يا تحاجّ ترخيم تحاجج مصدر تحاجج اذا سمي به الرابع كون
الكلمة كالواو في ~~[illegible]~~ نظيرتها اي في كون كل يكون علامة رفع وهي واو واحد مثاله نحن
ونظيرتها هموا فنحن ضمير لجماعة الحاضرين وهموا ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما
بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها ولما كانت
نحن للعدد اقله اثنان وهموا للعدد اقله ثلاثة كانت هموا اقوى فاستحقت واوها
ان تكون اصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر احد اقوال
الخامس كونه في الكلمة مثله في نظيرتها نحو اخشوا اليوم ونظيرتها قل ادعوا وحاصله
انهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا للثالث ما اتصل به لا نقلا لان الهمزة همزة وصل
فلما ارادوا تحريك واو اخشوا التي هي لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند اتصاله
بنحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشيء على نظيره فوجه الشبه بين الضمتين كون كل في آخر
الفعل اعم من ان يكون آخرا حقيقة او تنزيلا واورد على هذا السبب الخامس ان ضمة الواو لمناسبتها
لها كما قالوا لتبلون فهي ضمة مناسبة لا ضمة بناء وضمة قل الاتباع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لا ضمة
بناء واصل تحريكها للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا في اسباب ضم البناء فكان الاولى
اسقاط هذا الاخير السادس الاتباع كمنذُ ثم لما انهى المصنف الكلام على البناء شرع يتكلم على
الاعراب فقال **فصل** الاعراب الخ والاعراب بكسر الهمزة واما بالفتح فهم سكان البوادي
في اللغة مصدر اعرب ~~[illegible]~~
على اربعة عشر معنى الاول بمعنى ابان اي اظهر لا بمعنى فصل الثاني بمعنى اجال يقال اعرب

زيد دابنة اي اجالها ونقلها من مكان في مرعاها الى آخر الثالث حسّن الرابع غيّر الخامس ازال
الشي بفتحتين يقال عرب يعرب عربا من باب فرح اي فسد كما في القاموس السادس تكلم بالعربية لان
المتكلم بالاعراب موافق اللغة العربية السابع ولد له ولد عربي اللون الثامن اعطى العربون بفتحتين
وبضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبابدال العين همزة في الثلاثة ففيه ست لغات
التاسع تكلم بالفحش العاشر لم يلحن في الكلام الحادي عشر صار له خيل عراب الثاني عشر تحبب
الى غيره ومنه العروبة المتحببة الى زوجها فهذه اثنى عشر معنى وجعله في الاصطلاح منقولا عن
سايرها صحيح والحكم على انه منقول عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن الانسب نقله
عن التبيين اي الابانة لان الكلمة اذا اعربت ظهر معناها وبان وهذا انسب بالمعنى الاصطلاحي
على ان الاعراب لفظي كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والانسب به على انه معنوي التغيير
لان الكلمة تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لان الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح
دلالتها وعن ازالة الفساد لان الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل الى حال العلم وفي ذلك
ازالة للفساد وعن التحبب لان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع وعن التكلم بالعربية لان المتكلم
بالاعراب يوافق اللغة العربية واما في الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه معنوي
والحركات وجودا وعدما دلايل عليه واختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه
بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا فقولهم تغيير اواخر
اورد عليه ان التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف للكلمة
واجيب بان المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغيّر وهو مصدر مبني للمفعول اي كون
الكلمة الآخر متغيرة لكن قال ابو حيان في تفسير قوله تعالى واحينا اليهم فعل الخيرات ثم اعتقادا بناء المصدر
للمفعول مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح منعه واستشكل البعض قول المورد ان الاعراب
وصف للكلمة وتاويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بان الاعراب مصدر اعرب بالبناء للفاعل
واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا الكلمة يدل على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول
وتقرير جوابان الاصل في المعاني الاصطلاحية كونها اخص من اللغوية لا مباينة لها فالذي ينبغي
ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التاويل فيه وانا اقول يرد على هذا البعض قول النحاة
هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو معنى اصطلاحا على القول بانه معنوي
بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعا لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة لحيث
لم يدل قولهم معرب على ان الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصف للكلمة بدليل
تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك فح يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا
منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة ان مقابله وهو البناء كذلك والجري على
الاصل من اخصية المعاني الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبني
باعتبار حال ما قبل النقل على القول بان الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظاير كقولهم هذه
الكلمة منونة مع ان التنوين اصطلاحا النون المخصوصة مع ان اول اللزوم في تعريف البناء بالالزام
اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب
ومبني باعتبار ما بعد النقل ايضا لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على
محل

السادس سوء

ومعناه التبيين المجل من التحبيب وتسمية العامة العربون مج

من ان المبتدا عين الخصوص من اطلاق اسم المسبب على السبب

شيئين وان كان بالحقيقة اربعة اشياء لانا نقول واذا اقدر فعلا يكون المقدر كشيء واحد لما يأتي وان كان
بالحقيقة شيئين فيبقيت كثرة الحذف على تقدير الاسم وحذف ركني الاسناد اللذين ليسا كشيء واحد بخلاف
الثاني فانه وان كان فيه حذف ركني الاسناد ولكنهما كشيء واحد اذ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة
ولهذا ظهر اعراب الفعل بعد الفاعل في الامثلة الخمسة وهذه الاشياء وان كانت ظاهرة واجيب عن
بعضها مجموعها يفيد القطع لان الظواهر اذا كثرت افادت القطع نعم لو جعل متعلقا بالجر سقط
الاول والاخيران اذ النائب يقوم مقام المنوب عنه انتهى شيخنا الشيخ قاسم المغربي والاولى بالنسبة
فتلخص مما تقرر ان المختار عند المحققين من الاحتمالات المتقدمة في المتعلق ان يكون فعلا لما تقدم
وان يكون خاصا لوجود ما يدل عليه اعني التلبس بالفعل دون العام اذ التلبس به انما يدل على خصوصه لا على
بدأ فيه لان العام يوهم قصر التبرك على الابتداء والخاص يقتضي عموم جميع اجزاء الفعل وان اجيب بان التبرك
اذا حصل في الابتداء انسحب على الجميع لان الايهام باق ولانه اذا وجد في كلامهم التصريح بالمتعلق كان
خاصا كما في قوله صلى الله عليه وسلم باسمك ربي وضعت جنبي وقوله تعالى اقرأ باسم ربك والمحتمل يحمل على
المحقق وان يكون مؤخرا لان تقديم المعمول هاهنا اوقع كما في قوله تعالى بسم الله مجريها ومرساها وقوله
اياك نعبد لانه اهم وادل على الاختصاص وادخل في التعظيم واوفق للوجود فان اسمه تعالى مقدم
لانه قديم واجب الوجود لذاته والمعنى اؤلف مستعينا او متبركا بالله واعترض هذا التقدير بانها
متعلقة بمستعينا او متبركا لا بالفعل الخاص الذي هو اؤلف واجيب بان مستعينا ونحوه لم يقدر
ليكون متعلقا والا لم تكن الباء للاستعانة ح اذ ذكره لا يخفى وان كان له وجه في العربية فانه يكون
مستعينا ونحوه على هذا التقدير حالا من فاعل الفعل المحذوف وهو اؤلف مثلا وانما قدر ليكون
توضيحا لمعنى الباء كما تقول في معنى قطعت بالسكين قطعت مستعينا بالسكين وهذا لا ينافي ان
الباء متعلقة باؤلف وقطعت فتامله ومعنى التبرك بمصاحبة البسملة اجراء الفاظها على اللسان
واحضار معانيها بالبال وانما كسرت الباء ومن حق الحروف المفردة ان تفتح لاختصاصها بلزوم الحرفية
والجر كما كسرت لام الامر ولام الجر اذا دخلت على المظهر للفرق بينها وبين لام التوكيد قاله م في شرحه
ثم الاسم لغة ما ابان اي اظهر وكشف عن مسمى فهو كلمة وضعتها العرب بازاء مسمى متى اطلقت
فهم منها ذلك المسمى فعلى هذا لا بد من مراعاة اربعة اشياء المسمى بفتح الميم والمسمي بكسرها والتسمية
فالاسم هو اللفظ الموضوع على الذات لتعريفها وتخصيصها عن غيرها كلفظ زيد والمسمى هو الذات
المقصود تبيينها بالاسم كشخص زيد والمسمي هو الواضع لذلك اللفظ والتسمية هي اختصاص
ذلك اللفظ بتلك الذات اي جعل ذلك اللفظ دالا على ذلك المعنى والوضع تخصيص لفظ بمعنى اذا اطلق
او احس به فهم ذلك المعنى وانما لم يقل بالله ليجمع بين التبرك بالدال والمدلول وليحصل الفرق بين
اليمين والتيمن ولتحصل نكتة الاجمال ثم التفصيل واما الباء فهي وسيلة الى ذكره على الوجه المطلوب
ومن تتمته وهو مصاحبته او الاستعانة به مع الاختصار اللفظي والخطي وكل ذلك مبني على ان
حديث البسملة مروي بباء واحدة وهي اصح من روايته بباسم اما على روايته بباسم فلا اشكال
في الاتيان بلفظ اسم لانه من جملة ما اريد لفظه اهو ملخصا والاسم مشتق اشتقاقا كبيرا
وهو الاخذ لمناسبة لا الصغير وهو المصطلح عليه عند الصرفيين لان لفظ الاسم جامد من السمو

تقرير شيخ

لان تقديم المعمول يفيد عند الجمهور ... كما قال السعد ...

انتهى ملخصا

الاسم ...

قال بسم الله ...

عند البصريين

[illegible]

المحامد ثناء عليه جل ...

دعاء بخلاف ما هو

[...] لو كثرت

[...] ادراك المسبوق الركعة مع الامام ان

يطمئن معه في الركوع بالفعل لا بالامكان يقينا على

ما اعتمده م ر كابن حجر في شرحيهما بان يطمئن معه قبل

ارتفاعه عن اقل الركوع وذلك لان ادراك ما قبل

الركوع به اي بالركوع رخصة فلا بد من تحقق سببها

لان الرخص لا يصار اليها الا بيقين انتهى ملخصا وكتب

الشيخ الجمل على المنهج ما نصه قوله فلا يصار اليه الا بيقين

قد يؤخذ من هذا ان غلبة الظن غير كافية

ونظر فيه الزركشي ونقل عن الفارقي انه اذا كان

المأموم لا يرى الامام فالمعتبر ان يغلب على ظنه

انه ادرك الامام في القدر المجزي انتهى عميرة

انتهى ابن قاسم وفي ق ل على الجلال قوله

واطمان اي يقينا كما يؤخذ مما بعده ومثله ظن

لا تردد معه كما هو ظاهر في نحو بعيد او اعمى

واعتمده شيخنا الرملي انتهى انتهى وكتبوا ايضا

ولا يحصل اليقين الا بالمشاهدة للبصر وبوضع

اليد على ظهر الامام لغيره انتهى وكتب الغزي

على الجلال نحو ما كتبه عميرة ثم قال فمحل الاخذ

باليقين على الاول اذا كان يرى الامام والا فيكتفى

بغلبة الظن لانها ملحقة باليقين وهو ظاهر

انتهى

ويحل ... الرجل من الفضة الخاتم ...
في اليسار لكنه في اليمين افضل لانه الاكثر في الاحاديث
وكونه صار صار شعارا للروافض لا اثر له ويجوز
بفص منه او من غيره ودونه وبه يعلم حل الحلقة اذ
غايتها انها خاتم بلا فص ثم قال وينجعل فصه مما يلي
كفه للاتباع ولا يكره لبسه للمراة وال في الخاتم للجنس
فيصدق بقوله في الروضة واصلها لو اتخذ الرجل خواتيم
كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد جاز وظاهر
جواز الاتخاذ لا اللبس واعتمد المحب الطبري لكن صوب
الاسنوي جواز اتخاذ خاتمين واكثر ليلبسها كلها معا
ونقله عن الدارمي وغيره ومنع الصيدلاني ان يتخذ
في كل يد زوجا وقضيته حل زوج بيد وفرد باخرى
وبه صرح الخوارزمي والذي يتجه اعتماد كلام الروضة
الظاهر في حرمة التعدد مطلقا لان الاصل في الفضة
التحريم على الرجل الا ما صح الاذن فيه ولم يصح في الاكثر من
الواحد ثم رايت المحب علل بذلك وهو ظاهر جلي
اذ التعدد صار شعارا للحمقا والنسا فليحرم من
هذه الجهة حتى عند الدارمي وغيره وحكي وجهان
في جوازه في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم
رايت القمولي صرح بالكراهة وسبقه اليها في شرح
مسلم والاذرعي صوب التحريم والاوجه الاول وزعم انه
من خصوصيات النسا ممنوع والكلام في الرجل فقد
صرح الرافعي في الوديعة بحل ذلك للمراة واذا جوزنا
اثنين فاكثر دفعة وجبت فيها الزكاة لكراهتها كما قاله
ابن العماد قال غيره ومحل جواز التعدد على القول به حيث
لم يعد اسرافا والا حرم ما حصل به الاسراف ثم قال والعبرة
بعرف امثال اللابس فيما يظهر يعني في مقدار وزنه
انتهى من تحفة ابن حجر

... الرجل من الفضة الخالص ...

وهو العلو فالاسم على هذا من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فوزنه افع اصله سمو حذفت الواو
اعتباطا ونقل سكون الميم الى السين لصيرورة الميم آخرا حكما فهي محل للاعراب ولما سكنت السين ادخلت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وتعويضا عن اللام المحذوفة وعند الكوفيين الاسم مشتق من الوسم
بكسر الواو وهو التعليم فهو عندهم من الاسماء المحذوفة الصدر فوزنه عندهم اعل ادخلت عليه الهمزة
توصلا الى النطق بالساكن وتعويضا عن الفاء المحذوفة وقول البصريين ارجح قال الشاعر واشتق
الاسم من سما البصري ◦ واشتقه من وسم الكوفي ◦ والراجح المقدم لجلي ◦ دليله الاسماء والتسمي
وابن جني قولا ثالثا وهو انه مشتق من السيما اي وهي العلامة فوزنه على هذا افل فهو محذوف الوسط
ثم لفظ الجلالة علم على الذات اي بالغلبة التقديرية كما عليه جمع منهم صاحب الكشاف والقاضي وهي اختصاص
اللفظ بمعنى مع امكان استعماله في غيره بحسب الوضع لكنه لم يستعمل فيه اما التحقيقية وهي غلبة اللفظ
في غير ما اختص به بان سبق له استعمال في غير المعنى العلمي فليست مرادة هنا وانما المراد الغلبة التقديرية
كما قلنا فهو علم انفرد به سبحانه لم يسم به غيره قال تعالى هل تعلم له سميا اي هل تعلم احدا تسمى باسم الله
فهو لفظ خاص به سبحانه لا تجوز التسمية به مطلقا فهو اخص الاسماء واعرف المعارف باتفاق وان كان
علما وحكي ان سيبويه رؤي في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثيرا لجعلي اسمه اعرف المعارف
وهو عربي ونطق به العرب من توافق اللغات وهو عندنا جامد عند المحققين وهو المشهور المختار
الذي لا ينبغي خلافه اذ لا يليق ان يكون منقولا ولو مشتقا وقيل مشتق ومنقول وعليه جمهور النحاة
وفي اشتقاقه من اله اذا تحير لتحير الخلق في كنه ذاته تعالى وتقدس والمحققون على انه الاسم الاعظم لانه
الاصل في الاسماء الحسنى لان سائر الاسماء نعت له فاليه فهو للتعلق وما سواه للتخلق فهو يوصف ولا يوصف
به وقد ذكر في القرآن في الفين وثلثمائة وستين موضعا اي وما احصيتها اكثر من ذكره وعدم اجابة
الدعاء به لكثير لفقد شروط اجابة الدعاء التي منها اكل الحلال البحت وحفظ اللسان والورع واختلف
في الجار له ما هو فقيل المضاف وقيل الاضافة وقيل حرف الجر والصحيح منها انه مجرور بالمضاف
فهو العامل فيه الجر لنيابته عن الحرف وهو مذهب سيبويه كما قال ابو علي نقله عنه الرضي في باب الاضافة
وقال عند قول ابن الحاجب العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل
في المضاف اليه هل هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه
في الاصل هو المقوم للاضافة بين المضاف والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى
الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير
في قول رؤبة وذلك لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه ومبني به كما ان النصب
بان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب نواصب
المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بجيد ومن قال
ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة اي متروكة والمضاف مفيد لمعناه
ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة
الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد ان الاضافة
كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها
النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي
بينهما

لانه يعلي مسماه ويظهره صح

[illegible]

وحكى صح

بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق قاله الصبان وقيل هو علم صح فانها صح

لانه صح

وقيل معرب واصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاها فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال ال صح

... [illegible] ابن حجر

بينهما وبين الفعل كما قال اختلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل انتهى اي والجمهور قائلون بان العامل
هو الفعل لا النسبة ولعله لكون العامل اللفظي اقوى من المعنوي ثم الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان
صيغتا من مصدر رحم بكسر الحاء بعد نقله الى فعل بضمها ليصير لازما فتصاغ منه الصفة المشبهة
لكونها لا تصاغ الا من اللازم وقصد بهما افادة المبالغة بالمادة لا بالصيغة فلا يرد ان الصيغ الموضوعة
للمبالغة خمسة لا مزيد عليها وهي فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل وليس واحد منهما من هذه الخمسة
فان فعيلا انما يكون من صيغ المبالغة حالة عمل النصب بحيث لا عمل له لو حمل على صيغتها انتهى ملخصا ثم اختلف
في الرحمن هل هو مجرور بالبدلية من لفظ الجلالة لا بالتبعية والرحيم بعده نعت له لا نعت للفظ الجلالة اذ لا
يتقدم البدل على النعت او هو مجرور بالتبعية للفظ الجلالة والرحيم بعده نعت لها ثان قولان
وهما مبنيان على خلاف بينهم في ان الرحمن هل هو علم او صفة قال في المغني في الباب الرابع فيما افترق
فيه الحال والتمييز والرابع ان الحال تتعدد كقوله علي اذا ما زرت ليلى بخفية ◦ زيارة بيت الله رجلان حافيا
بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك رحمانا رحيما وموئلا انهما تمييزان والصواب
ان رحمانا باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن
ليس بصفة بل علم وبهذا يبطل ايضا كونه تمييزا وقول قوم انه حال واما قول الزمخشري اذا قلت الله
رحمن القرى فذام له وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم
يستعمل صفة ولم يجرد عن ال وانما حذفت في البيت للضرورة ويبنى على علميته انه في البسملة ونحوها
بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله تعالى اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي
سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ لقولهم عالم نحرير وجواد فياض
غير متجه ومما يوضح لك انه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن
واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى قوله ـــــ الذي يظهر انه صفة لا علم قال الكافيجي
في شرح القواعد فان قلت من اين علم ان الرحمن ليس بعلم مع انه مختص استعمالا قلت من جهة انه
يقع صفة وان معناه البالغ في الانعام لا الذات المخصوصة وايضا لو كان علما لكان قولنا لا اله الا
الرحمن يفيد التوحيد كقولنا لا اله الا الله وقال الدماميني اقول ظهور الوصفية فيه يمنع علميته والاستدلال
عليها بما ثبت دالية المص بعد هذا من وروده كثيرا تابعا ضعيف فان المشتقات الكائنة بال يجوز ذلك
فيها نحو القائم زيد ولا تخرج به عن الوصفية وغلبة العلمية يردها ان الرحمن لم يستعمل الا معرفا
فلا تتحقق الغلبة وقد صرح المص في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي
جعل الرحمن الرحيم في نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم نعتين لهو وفيه دليل على ان الكسائي لا يرى الرحمن
علما انتهى فقوله وغلبة العلمية من اضافة السبب للمسبب اي العلمية الحاصلة بسبب الغلبة وحاصله
تصويب القول بان الرحمن صفة لا علم دليله ان الوصفية ظاهرة ولا يعدل عن الظاهر الا بدليل وما ذكره
المص لا يصلح دليلا لان الوصف يحذف موصوفه اذا كان معلوما ولا شك في كون الموصوف هنا معلوما
فان قيل دليل المص كثرة الحذف قلت لما كان الوصف مختصا به تعالى كثر الحذف ونزل منزلة العلم فان
قيل لو كان الموصوف به معلوما ما جهلته الجاهلية وقالوا لما سمعوه صلى الله عليه وسلم يقول يا رحمن ان
محمدا يدعو الها غير الله قلنا الاختصاص توقيفي ولذا لم يرد عليهم تدعوا الها وادعوا الرحمن

المحامد ثناء [illegible]

دعاء بخلاف ما هو

ومثله يقال في قوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن الآية هكذا ينبغي له ان يعترض دليل الملم لا بما ذكره فانه
لم يتعرض فيه للكثرة وهو نوع الدليل واما ما قاله الشمني في الاعتراض عليه انما استدل الملم بان لفظ الرحمن
لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجردا من ال لا بجواز استعماله كذلك حتى يقال ان ذلك يجوز
في نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفية انتهى فيقال عليه ~~انما استدل به ردا على الزمخشري والحاجب~~
~~...~~ قلنا ان الملم انما استدل بكثرة مجيئه غير تابع لا بلزوم
مجيئه كذلك ثم قال معترضا عليه واما عدم استعمال لفظ الرحمن لغيره تعالى فانما يمنع الغلبة التحقيقية لا التقديرية
انتهى وهو ظاهر يكون الذي نقله ابو حيان في البحر عن صاحب هذا القول يقتضي انه من قبيل العلم المرتجل
الذي جاء على صورة الصفة قال في البحر كما ذكر عنه قبل وذهب الاعلم وغيره الى ان الرحمن بدل وزعم انه علم
وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا
من دبر صيغ للعلمية فجاء على مثال لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته وروده غير تابع اسم قبله قال
تعالى الرحمن علم القرآن قال ابو زيد السهيلي البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول
لا يفتقر الى تبيين لانه اعرف الاعلام وابينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله
فهو وصف يراد به الثنا وان كان يجري مجرى الاعلام انتهى ولم يذكروجه امتناع البدل لظهوره لانه
يلزم عليه ان يكون لفظ الجلالة غير مقصود وهو غير لايق وقوله وان كان مشتقا اي على صورته بدليل قوله
صيغ للعلمية ثم فيقتضي هذا انه علم مرتجل جاء على صورة المشتق كما في سعاد ولعل هذا انسب
من القول بان اصله صفة لما مر ان الغلبة انما تكون في اسماء الذوات دون المشتقات انتهى تقرير شيخنا
الشيخ قاسم المغربي فتلخص مما تقدم ان الاعلم وابن مالك يقولان ان الرحمن علم والزمخشري وابن
الحاجب يقولان انه صفة وقد علمت استدلال كل بماذا ويظهر اثر هذا الخلاف في الجار للرحمن ما هو
فعلى القول بانه صفة اي نعت يجري فيه خلاف التابع للمجرور في غير البدل اهو مجرور بما جر المتبوع او
بنفس التبعية والاصح منهما الاول دون الثاني لنظير ما قلناه في الاضافة عن الرضي من انه لا يخلو اما ان
يراد كونه تابعا وهو المعنى المقتضي للاعراب او النسبة بين التابع والمتبوع والنسبة لم يقل انها
عاملة الاخلف لما مر في الاضافة واما من قال ان التبعية مشاركة ثان لاول في اعرابه الحاصل
والمتجدد ففيه زيادة على ما مر ان المشاركة في العمل انما تحصل بعد تحقق العمل فلو كانت عاملة لزم الدور
وبقي قول ثالث وهو ان العامل مقدر مماثل للاول ثم الصحيح ان العامل في التوابع كلها بدلها ونسقها
وغيرهما هو العامل في المتبوع هذا هو مذهب س كما في الرضي وعلى القول بانه بدل او علم فيكون
بدلا مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع على غير قول س وعلى قوله هو نفس العامل في
المتبوع وهو التحقيق وان كان المشهور على الالسنة ان البدل على نية تكرار العامل واما الرحيم
فعلى القول بان الرحمن صفة يبقى الرحيم صفة بعد صفة وعلى القول بانه بدل يبقى الرحيم صفة للرحمن
لا للفظ الجلالة لما تقدم سابقا من ان البدل لا يتقدم على النعت للقاعدة المشهورة وهي انه اذا اجتمعت
التوابع قدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم يجاء بعطف النسق مثاله مررت باخيك
الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا اجتمعت يوما اليك توابع
وجاءتك فانظم بديع تدانسق تقدم نعتا ثم بالتوكيد وتوكيد ابدل وضمك بالنسق ثم معنى الرحمن
المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها ومعنى الرحيم المنعم بدقايقها ولطايفها والرحمة في الاصل
معناها رقة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى فتعين صرفها ذلك عن اصله
الى

للفظ الجلالة صح

بجلايل النعم صح

بينهما

الى مجاز يليق به تعالى فذهب قدوتنا ابو الحسن الاشعري رحمه الله الى ان المراد برحمته تعالى ارادة الاحسان
واختاره امام الحرمين فان من رحم شخصا اراد الاحسان اليه بايصال الخير ودفع الشر وارادة الاحسان
من لوازم الرحمة بالمعنى الاصلي الذي هو العطف والحنو والشفقة فهو من مجاز الملازمة المرسل
ورحمته تعالى ترجع الى وصف ذاتي لا تعدد فيه بوجه وانما التعدد بحسب التعلقات وذهب القاضي
ابو بكر بن الطيب الى ان المراد برحمته تعالى نفس الاحسان وهو ايصال الخير ودفع الشر فان من رحم
شخصا اصابه بمعروفه ودفع عنه ما يؤلمه ورحمته تعالى ترجع الى صفة فعل وتبعه شيخ الاسلام
القاضي زكريا في كتابته على البسملة وعلى هذا يجوز ان يكون من مجاز السببية المرسل وهو اطلاق
اسم السبب على المسبب وان يكون من مجاز التشبيه شبه معاملة الله بمعاملة الراحم ويجري مثل ذلك
في كل ما استحال اطلاقه على الله تعالى باعتبار مبدايه فيطلق عليه باعتبار منتهاه وغايته وقدم الله
عليهما لانه اسم ذات وهما اسما صفات وقدم الرحمن على الرحيم لانه اسم خاص اذ لا يقال لغير الله بخلاف
الرحيم والخاص مقدم على العام ولانه لما دل على جلائل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما دق منها
ولطف فيكون كالتتمة والرديف انتهى ملخصا والرحمن ابلغ من الرحيم والابلغية تكون تارة باعتبار
الكمية واخرى باعتبار الكيفية فالواصل في الدنيا كثير الكمية باعتبار كثرة من يصل اليه من مؤمن وكافر
وحيوان قليل الكيفية باعتبار قلة الدنيا وسرعة انصرامها وكثرة شوائبها والواصل في الآخرة
قليل الكمية بالاضافة الى من يصل اليهم وهم المؤمنون كثير الكيفية لوجود الملك المؤبد والنعيم المخلد
قاله الشيخ حمدان انتهى شيخنا حفني اي ولان زيادة البنا تدل على زيادة المعنى ~~...~~
~~الابلغية ...~~ وقاعدة ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى مشروطة بثلاثة شروط الاول ان يكون
ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو شره ونهم لان الصفات الجبلية لا تتفاوت والثاني ان يتحد اللفظان
في النوع فخرج نحو حذر وحاذر اي فان الاول صفة مشبهة والثاني اسم فاعل والثالث ان يتحدا في الاشتقاق
فخرج زمن وزمان فاذا توفرت هذه الشروط فلا احتياج الى زيادة قولنا غالبا لان القاعدة حينئذ
كلية لا اغلبية قاله المدابغي وجملة البسملة لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية وليس مرادنا بجملة البسملة
بسم الله الرحمن الرحيم فان هذه وان لم يكن لها محل لان المحل انما هو لمجاد والمجرور بل المجرور وحده على التحقيق
ومن ثم يظهر النصب فيه عند نزع الخافض لكن لا يقال لها جملة اذ الجملة ما تضمن اسنادا كما ان فيه القائم وان
لم يفد بالفعل كجملة الشرط فان افادت بالفعل كانت كلاما ايضا بل مرادنا بالجملة الالف المحذوف وفاعله ان
قلت ان البسملة خارجة عنه فقولك جملة البسملة من اضافة المصاحب قلت بل من اضافة الكل للجزء
فان فضلات الجملة منها ثم لم يقال للرابط الفضلة انها من الجملة نحو زيد عمرو ضرب رجلا معه انتهى امير
قوله الحمد لله لما كان المقتصر على البسملة لا يسمى حامدا عرفا وان كان لفظ الجملة من افرادها وما صدقاتها
ولذا اقتصر عليه الامام مالك في موطئه والبخاري في صحيحه اردفها المصنف بالحمد كالاكثر جريا على العرف المستمر فقال
الحمد لله ولدفع ايهام التعارض بين حديث البسملة والحمدلة اذ حديث البسملة محمول على الابتداء الحقيقي
وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي ومعنى الحمد لله الثناء بالجميل كائن وثابت لله لان الظرف اذا وقع خبرا فهو وصف واما حادث
فهو فعل فالكلام لم يقل فيه اما للجنس او للاستغراق والاول يستلزم الثاني وجد الاستلزام ان لام
لله للاختصاص واذا اختصت الحقيقة به فلم يوجد من افراد تلك الحقيقة اولى بان يختص واولى من هذين
ان تكون للعهد اذ فيها الاشارة الى الحمد الذي حمد به نفسه المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك لا يقال جعل الانعام علة لثبوت جميع المحامد له تعالى لانا نقول هو علة
خارجي العلمي الحضور معناه في علم المخاطب صح

وهي الدالة على الحقيقة بمجردها من غير تعرض لشيء من افرادها

اي ومعناه جميع افراد الحمد من جميع الخلق او جنسه المتحقق في ضمن اي فرد منها او المعهود شرعا ملاك ومستحق لله ومختص به لا يشترك فيه غيره صح

المحامد ثناء عليه

دعاء بخلاف ما هو

للاجناد بان جميع المحامد ثابتة له تعالى فافهم ولوم له اما الاختصاص الصفة بالموصوف او الاختصاص المتعلق بالمتعلق والحصر اما افرادي ان كان المخاطب مشركا او قلبي ان كان منكرا او تعييني ان كان مشككا واختار مادة الحاء الحلقية والميم الشفوية والدال اللسانية في استعمالها في الثناء على رب البرية حتى لو يخلو جزء من نصيبه من ذلك بالكلية والحمد اما مكسور للمشاكلة او مرفوع على انه مبتدا جزم ما بعده او منصوب وهو اصله لانه من المصادر التي تنصب بافعالها المضمرة اذ اصل الحمد لله حمدت حمدا لله وقد قرئ به شذاذا وانما عدل عنه الى الرفع ليدل على عموم الحمد وثباته له تعالى دون تجدده وحدوثه ولو ابقي على النصب لانتفت الدلالة المذكورة لان بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع لا يقال الاسمية الدالة على الدوام هنا جزؤها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والاسمية التي جزؤها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفي لعمله في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت ايضا ولئن سلمناه فمحل افادة الاسمية التي جزؤها فعل للتجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه ذكره الغزي ومن هنا يظهر سر نصب سلام ورفعه في قوله تعالى حكاية عن الملائكة وابراهيم قالوا سلاما قال سلام لانهم لما حيوه بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث ونصبوا سلاما اجابهم بالجملة الاسمية الدالة على الدوام فرفع لانه ابلغ قال تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها ولفظ الحمد اما ان يراد منه ما هو المبني للفاعل او المفعول او الحاصل بالمصدر او القدر المشترك اعني ما يطلق عليه لفظ الحمد والحمد على خمسة اقسام قولي وفعلي وحالي ولغوي وعرفي فالاول حمد اللسان وثناؤه على الحق بما اثنى به على نفسه مخبرا بذلك على لسان انبيائه والثاني وهو الاتيان بالاعمال البدنية ابتغاء مرضات الله والثالث هو الذي يكون عن اتصاف الروح والقلب بالاوصاف الالهية والرابع هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل باللسان وحده فمورده خاص والخامس فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما اعم من ان يكون فعل اللسان او الاركان فمورده عام وهو اعم من الشكر لانه الثناء بجميل الصفات الذاتية والشكر هو الثناء بالانعام ولذا يقال حمدت فلانا على علمه ولا يقال شكرته على شجاعته فكل شكر حمد ولا عكس ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم الحمد راس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده والشكر اللغوي هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل على النعمة من اللسان والجنان والاركان والعرفي هو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق من اجله فمورد الحمد اللغوي خاص اذ هو اللسان ومتعلقه عام اذ هو في مقابلة نعمة والحمد العرفي بالعكس ففي فعل اللسان في مقابلة النعمة حمد لغوي وعرفي وشكر لغوي وفي فعله لا في مقابلة نعمة حمد لغوي وفي فعل الجنان والاركان في مقابلة النعمة حمد عرفي وشكر لغوي وبين الحمد والشكر اللغويين وكذا بين الحمد اللغوي والحمد الاصطلاحي العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة احسان وينفرد الحمد اللغوي في ثناء بلسان على جميل غير احسان وينفرد الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي في ثناء بغير لسان في مقابلة احسان انتهى تقرير والدي وجملة الحمد لله وان كانت خبرية اللفظ فهي انشائية المعنى ~~ويحتمله~~ اي مستعملة في الانشاء مجازا لحصول الحمد بالتكلم بها كما هو شان الانشاء ومن حيث ان ايجاد لفظه ايجام معناه اذ المقصود بها الثناء على الله بمضمونها لما خوذ من مادتها وهيئتها وهو اختصاص المحامد اي بانه يحمد عليه بانه وقيل انها جزئية لفظا ومعنى لان الحمد الانشائي ينقطع بانقطاع التلفظ به ويبقى افادة الحمد ضمنيا لان الاخبار بثبوت الحمد للمحمود بعينه انه اهل لان يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا وقيل انها انشائية في اللفظ والمعنى بحسب الشرع لانها وضعت شرعا للانشاء كصيغ العقود كبعت واعتقت وليس المراد على هذا انشاء جميع المحامد الذي هو مضمون الجملة اذ لا يمكن العبد انشاء جميع المحامد منه ومن غيره

بل هو صريح لانه وصف صريح بالجميل

فهاتان نسبتان تصادق المجموع ست صح

انتهى من تحفة ابن حجر

فيه بل المراد انشاء حمد الشخص بنفسه فقط وقرن المصلي بلفظ الجلالة اشارة الى انه سبحانه يستحقه لذاته لا بواسطة شيء آخر فانه قيل ما معنى كون حمد العباد له تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات

قوله رب اي مربي فذكره في عبارة جمع الفعل والذات والصفة اشارة الى انه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته ثم لفظ الرب يطلق على معان المالك والسيد والمصلح والخالق والمعبود ويختص المحلى بال والمنكر دون المضاف بالله تعالى ونحو قول الجاهلية للملك لمن الناس الرب من كفرهم ويطلق ايضا على الصاحب والثابت وقيل هو في الاصل بمعنى التربية وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل ووجوه تربيته سبحانه لخلقه لا يحيط بها غيره منها تربية النطفة اذا وقعت في الرحم حتى تصير علقة ثم مضغة ثم يصير لها عظام وعضاريف وهي عظام رخوة لينة فهي ابيض العظم واصلب من غيره من سائر الاعضاء ومنافعها ايصال العظام بالاعضاء اللينة لئلا يتاذى اللين بمجاورة الصلب اذا كان بلا واسطتها ثم جعل سبحانه لتلك المضغة رباطات وهي اجسام لطيفة شبيهة في اللون بالعصب وهي غير حساسة وجعل لها اوتارا وهي اجسام شبيهة بالعصب الموصلة بين العظام وقيل هي نفس الاعصاب وجعل لها اوردة وهي العروق الغير المتحركة وجعل لها شرايين وهي العروق المتحركة ومنفعة الاوردة توزيع الدم على الاعصاب ومنفعة الشرايين نفض البخار عن القلب ثم يتصل بعضها ببعض ثم يصير في كل قوة خاصة كالنظر والسمع والنطق فسبحان من بصر بشحم واسمع بعظم وانطق بلحم انتهى ملخصا

قوله العالمين بفتح اللام قيل انه جمع عالم وصرح به شيخ الاسلام في شرح الشافية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع اذ العالم اسم لما سوى الله تعالى من جميع المخلوقات والعالمين خاص بالعقلاء وقال بعضهم انه جمع لم يستوف شروط الجمع فيلزم وهو اولى

قوله والصلاة والسلام لما كان نبينا صلى الله عليه وسلم واسطة لنا في ايصال كل خير من الله الينا فلا يصلنا منه شيء الا على يديه وكان شكر الواسطة مطلوبا لحديث من اسدى اليكم معروفا فكافئوه فان لم تقدروا فادعوا له وكان مقدورنا في اداء هذا الشكر الدعاء اتبع المصنف الحمد بالدعاء له صلى الله عليه وسلم بالصلاة والسلام عليه اداء لبعض حقه وتوسلا الى الله في قبول حمده وجمع بينهما جريا على كراهة افراد احدهما عن الآخر خطا او لفظا خلافا لمن قال لفظا فقط والافراد انما يتحقق ان اختلف المجلس والكتاب قاله حج وذكرهما بالجملة الاسمية للاشارة الى الدوام والثبات ولو بمعونة ان الاصل في كل ثابت دوامه كما في جملة الحمد وتناسب جملة الحمد بحرف العطف والصلاة اسم مصدر اذ مصدر صلى التصلية ولم يات به لكونه لم يسمع بمعنى الدعاء بل سمع بمعنى التعذيب اي في العذاب في قوله تعالى وتصلية جحيم وكذا السلام اسم مصدر اذ مصدره التسليم كما في الآية وانما لم يات به بدل السلام نظرا للمناسبة بين لفظي الصلاة والسلام في كونهما من اسماء المصادر انتهى ملخصا وجملة الصلاة والسلام اما خبرية لفظا ومعنى ويكون مضمونها مفهوما متقدما في جملة الحمد واما خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء بالصلاة اي الرحمة عليه والسلام اي السلامة من النقائص والمطلوب بزيادة على ما حصل له في كل وقت فان نعمة الله لا نهاية لها ففيه حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم او فيه استعمال العام في الخاص اي اطلق الصلاة والسلام الشاملين للحاصل والزائد عليه واراد ما زاد على الحاصل بقرينة ان

المحامد ثناء عليه جلاله باللسان والاضمار بانه مالك الصفات الجميلة

طلبها حاصل غير معقول وقيل انه تعبدي لا لكمال الطالب وتعظيم المطلوب ولم يقصد معناه وهو تكلف
فان قلت هل بيان في قولهم ان نعمة الله لا نهاية لها اورده صاحب ولا ابن الجزري في صيغ الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم من قوله اللهم صل على محمد حتى لا يبقى من الصلاة شيء قلت قال الفاسي في شرح عليها اجاب ابن الرصاع
عما يوهمه هذا من نفاد متعلق قدرته تعالى بان الكلام خرج مخرج المبالغة او انه المراد حتى لا يبقى شيء
مما خصصت به اهل عنايتك مما ابرزته للوجود والظهور وهو مستثناه قال والتخصيص بالعقل والنقل
او العادة ولا شك ان الذي اعطاه له صلى الله عليه وسلم يزيد على جميع ما اعطاه لاهل عنايته من الملائكة
والانبياء وغيرهم والله اعلم انتهى قوله الاتمان الاكملان نعتان للصلاة والسلام قوله على سيدنا كلمة
على هنا مجردة عن المضرة كما في قوله تعالى فتوكل على الله فلا يرد ان الصلاة بمعنى الدعاء واذا استعمل الدعاء
مع كلمة على تكون للمضرة مع انه يمكن الفرق بين صلى عليه ودعا عليه انتهى وهذا الجار والمجرور متعلق
بمحذوف تقديره كائنان فليس من باب التنازع وان جرى عليه بعضهم لفقد الاشتقاق الذي
هو شرط العاملين المتنازعين قاله شيخنا الجمل قوله سيدنا اي الاعظم من ساد قومه يسودهم سيادة
فهو سيد واصله عند البصريين سيود بسكون الياء وكسر الواو وعند الكوفيين سيود بسكون الياء
وفتح الواو لانه لا يوجد فيعل بكسر العين في الصحيح الا صيقل اسم امراة فتعين الفتح قياسا على عيطل
ونحوه وعلى كلا المذهبين يقال اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت فيها الياء وجمعه سادة وسادات ويطلق السيد في اللغة على معان فيطلق على من ساد قومه
اي تقدم عليهم من السؤدد بالضم والهمز وتركه وهو الشرف وعلى من تفزع الناس اليه في الشدائد
وعلى من كثر سواده اي جيشه وعلى الحليم الذي لا يستفزه اي يحركه الغضب وجميعها مجتمعة فيه صلى الله عليه
وسلم واختلف في جواز اطلاقه على الله وحكي عدم الجواز عن الامام مالك ونقل النووي عن النحاس
جواز اطلاقه على الله الا ان يعرف بال ثم قال والاظهر جوازه بالالف واللام لغيره تعالى قاله العيني
قوله محمد بدل كل من كل من سيدنا او بيان له اي عطف بيان عليه لا صفة لانه علم والعلم ينعت ولا
ينعت به لجموده وانما ينعت بمشتق كمضعف وذي رب الخ نعم يصح ان يكون محمد صفة باعتبار اصله لانه
في الاصل اسم مفعول محمد المضعف والحاصل انه ان نظر الى اصله صح جعله صفة وان نظر الى الحال
اي بعد العلمية كان بدلا او عطف بيان فان قلت حيث جاز كل من البدل وعطف البيان ايهما اولى
قلت الثاني قال الشيخ الشنواني ولكن الاظهر ان المقصود الاصلي هنا ايضاح الصفة السابقة
وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس ويجوز ان يكون فائدة عطف البيان هنا المدح
كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت عطف بيان جيء به للمدح
لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك انتهى شيخ خالي وجعل علما عليه صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله المحمودة كما قال
حسان فشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد قوله خاتم اي آخر وفي خاتم لغتان فتح
التاء وكسرها والكسر افصح كذا في التحفة وبهما قرئ في السبع قوله النبيين جمع نبي بغير همز
ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا
وهو الخبر هكذا اشتهر تخصيص المشدد من النبوة والمهموز من النبا قال الصباغ وانا اقول يصح ان يكون
المهموز من النباء بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس ان يقال نباه بالهمز كمنع
اي ارتفع بل هذا اولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وان يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون
من النباء بفتح الباء او سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النبي من النبوة يكون واوي اللام واصله نبيو
اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء انتهى

بني آدم فهو سيد غيرهم بالطريق الاولى والمراد الخلق صح

وعلى غيره صح

اي لرفعته ورتبته على غيره من الخلق صح

بالخبر ... لانه مخبر عن الله ... بنباه هو

انتهى من تحفة ابن حجر

اي فعلي كل من الاول والثاني هو فعيل بمعنى مفعول او اسم فاعل قوله وامام الامام من امه اي صار امامه
اي قدامه وهو المقتدى به والمتبع ويقال ام بهمز ممدود وميم مشددة واصله آمم كضارب فادغم الميم في الميم
للتماثل وجمعه ايمة وامام يكون جمعا ومفردا كما في القاموس فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم في قوله تعالى واجعلنا
للمتقين اماما قوله المتقين جمع متقي وهو من جعل بينه وبين ما يغضب ربه وقاية وسترا بمعنى انه
امتثل اوامر مولاه واجتنب نواهيه قوله وقائد اسم فاعل من القود وهو تقدم على من يتبعه
باختياره وهو يقودهم الى الجنة باختيارهم قوله الغر جمع اغر ماخوذ من الغرة وهي في الاصل بياض
في وجه الفرس فوق الدرهم قوله المحجلين جمع محجل ماخوذ من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد
الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة التصريحية
قوله وعلى آله هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واصله اهل قلبت الهاء همزة توصلا لقلبها الفا
كما قلبت الهاء همزة في هراق الاصل اراق ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في
آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائي اصله اول كجمل من آل يؤول تحركت الواو وانفتح ما قبلها
قلبت الفا وقد صغروه على اهيل وهو يشهد للاول لا يقال يحتمل انه تصغير اهل لا آل فلا يشهد للاول
لانا نقول حسن الظن بالنقلة يقتضي انهم لا يقفون على التعيين الا بدليل وصغروه ايضا على اويل
وهو يشهد للثاني فان قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لان المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه
وقد توقف العلم باصل ذلك الحرف المكبر على وجود الاصل في المصغر اجيب بان توقف المصغر على
المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم فجهة التوقف مختلفة فلا دور ولا يضاف الآل الا الذي
شرف مذكر ناطق معين فنحو ما ورد مما يخالف ذلك فقليل بخلاف اهل فلا يتقيد بما ذكر
فان قيل ينافي كون آل لا يضاف الا لذي شرف تصغيره المقتضي للتحقير لانه شرف المضاف اليه
يقتضي شرف المضاف فنقول الشرف باعتبار والحقارة باعتبار آخر قاله الصبان واختلف في جواز
اضافته الى المضمر فمنعه الكسائي والنحاس وزعم ابو بكر الزبيدي انه من لحن العوام ولعل شبهتهم ان
الآل انما يضاف الى الاشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير ويجاب عن شبهة النحاس ان هذا
لهم ممنوع لان الضمير كمرجعه في الدلالة انتهى بجادي وقول عبد المطلب وانصر على آل الصليب يدل
بعضهم على جواز اضافته الى غير الناطق فينافي ما تقدم ويجاب بانه بمنزلة الناطق عند اهله
او شاذ او ارتكب للمشاكلة انتهى صبان واختلف في معنى آل فقال الشافعي رحمه الله اقاربه المؤمنون
من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهلوه وآل ادينهم اليه وقيل الاتقياء هنا
تفسيره باتباعه في العمل الصالح وما اشتهر من ان اللائق في مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الاتباع
لست اقول باطلاقه بل المتجه عندي التفصيل فان كان في العبارة المدعو بها ما يستدعي تفسير الآل
باهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين اذهبت عنهم الرجس او ما يستدعي تفسير
الآل بالاتقياء حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بانوارك فان خلت مما ذكر
حمل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد قوله وصحبه
هو مفرد اصحاب لان افعالا لا يكون جمعا لفعل بفتح الفاء وسكون العين
الا شذوذا فهما نظيرها نحو ثوب واثواب هكذا تحرر وعلى كل فالمراد الصحابي وهو من لقي
النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به بعد نبوته لقيا متعارفا سواء رآه او لم يره بصرا او لم يشعر به ولو
كان كل منهما نائما او كان بينهما ستر رقيق كثوب وسواء اكان مميزا او غير مميز ومات على الايمان شرط

كآل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة صح

والصحيح جوازه قال عبد المطلب وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك وفي الحديث اللهم صل على محمد وآله صح

جمع صحب بكسر الحاء وتخفيفه صحب باسكانها جمع صحب بالاسكان صح

قوله صلاة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه قوله دائمين نعت صلاة وسلاما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما لكن يلزم قطع نعتا النكرة مع انه لم يسبقه نعت آخر قوله بدوام معناه البقاء اي بقاء والمراد عدم فراغهما وانتهائهما ويحصل ملاحية بمثل هذه الصيغة اجورنا به على اجور اقتصر على ذي الصلاة والسلام قوله السموات جمع سماء على غير قياس والمراد بها النجوم المعهود وهي سبع بنص القرءان قوله والارضين بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر وجمعت ارض جمع المذكر السالم شذوذا قوله اما بعد في ~~...~~ الدوك في اصلها واصلها مهما يكن من شيء بعد فحذف مهما ويكن من شيء وعوض عن ذلك اما والزموها لصوقها الاسمية اللازمة لها والزموا تاليها الفاء اللازمة لفعل الشرط اقامة للازم الذي هو الاسمية والفاء مقام الملزوم الذي هو مهما ويكن وابقاء لاثره في الجملة ابقاء لما كان على ما كان وقضاء لحق الامكان وانما كان اصلها خصوص مهما لاغيرها من ادوات الشرط لما في مهما من الابهام لانها تقع على كل شيء عاقلا او غيره زمانا او غيره مكانا او غيره وهذا الابهام يناسب هنا لان الغرض التعليق على وجود شيء ما في الوجود ليكون الاتيان بما بعدها محققا لكونه يكون معلقا على محقق لان وجود شيء ما محقق بخلاف غير مهما من الادوات فليس فيه هذه الخاصية فانه خاص ببعض الاشياء وقوله مهما يكن مهما مبتدا خبرها يكن وهو كون تام بمعنى يوجد والعائد على المبتدا هو الضمير في يكن ومن شيء بيان لمهما وهو في محل نصب على الحال فوقعت كلمة اما موقع الاسم وهو المبتدا وفعل وهو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة كما تقرر آنفا واعترض ذلك بان اما حرف لا يستقل بالمفهومية ومهما اسم يستقل بالمفهومية ويكن يستقل بالمفهومية ايضا فكيف يقام حرف لا يستقل بالمفهومية مقام شيئين كل منهما يستقل بالمفهومية وايضا بين مفهوميهما تباين وذلك ان الاسم لا يدل على زمن بخلاف الفعل فيلزم ان تكون اما دالة على الزمن باعتبار نيابتها عن الفعل الذي هو يكن وغير دالة باعتبار نيابتها عن الاسم الذي هو مهما واجيب بانه ليس المراد باقامة اما مقامهما انها تؤدي معناهما وانما المراد باقامتها مقامهما انها تدل على ترتب ما بعدها على ما قبلها كالشرط فانه وضع لتعلق حصول مضمون جملة الجواب على حصول مضمون الشرط انتهى ملخصا من شيخنا الشيخ عطية ~~...~~ والزو... النائي فيما تأتي له ~~...~~ قال في القاموس تأتي اما للتفصيل وهو غالب احوالها ومنه اما السفينة واما الغلام واما الجدار الآيات وللتوكيد كقولك اما زيد فذاهب اذا اردت انه ذاهب لا محالة وانه منه عزيمة وهي مجرد التاكيد لان اما التفصيلية لابد ان يتقدمها مجمل تفصله وتكون مكررة كما في الآيات وقول العلامة عبد القاهر المكي في حاشيته على الكتاب اما حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا قوله بعد فيها مباحث الاول ~~...~~ يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى آخر اي من غرض الى غرض آخر فلا تقع بين كلامين متحدين فلا يقال السلام عليكم اما بعد فالسلام عليكم ولا تقع اول الكلام ولا آخره وانما تقع بين

وعطف الصحب على الآل التامل لبعضهم تشمل الصحب باقيهم والمراد بالعطف العطف اللغوي وهو ذكر الشيء بعد الشيء والا فالعطف انما هو على الاول اذا تكررت المعطوفات على الصحيح فالعطف هنا على محمد لا على الآل اوانه مبني على القول المرجوح انتهى ملخصا صح

٣ وعاملها الصلاة والسلام المتقدمان قال الدنوشري ولا يخفى انه اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البدل على قول والعامل هنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم ان يكون ايضا عاملا في سلاما وهذا مما تاباه القواعد والمعنى اما الاول فظاهر واما الثاني فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملا فيه كما لا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل والمعطوف والمعطوف عليه محذوفان والتقدير اصلي صلاة واسلم سلاما انتهى صح

من المعاني صح

حرف فيه معنى الشرط التفصيل غالبا صح

فحكمة الاتيان بها وحكمة الاتيان بها انها كلمة فيها حسن صح

بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا وهذا من الاقتضاب القريب من التخلص فليس اقتضابا محضا ولا تخلصا محضا فقد تقرر في فن البديع ان ~~...~~ الانتقال عما افتتح به الكلام ان كان الى شيء لا يلايمه فهو اقتضاب نحو لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا وان كان الى ما يلايمه فهو التخلص كقوله اتطلب الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ولكن مطلع الجود وذكروا ان من القسم الاول شيئا يقرب من التخلص وهذا منه فانه اقتضاب يشبه التخلص من حيث ان ثم نوعا من الربط بين المنتقل منه والمنتقل اليه لما تقدم ان الاصل مهما يكن من شيء بعد البسملة وحمد الله الخ الثاني في معناها فهي نقيض قبل وتكون ظرفا كثيرا ومكانا قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم الثالث في اعرابها ولها اربعة احوال اما ان يذكر المضاف اليه معها كما هنا او يحذف واذا حذف اما ان ينوى لفظه او معناه او لا ينوى شيء فاذا ذكر المضاف اليه نصبت على الظرفية وجرت بمن كجئت بعد زيد ومن بعده واذا حذف ونوي معناه بنيت على الضم واذا لم ينو شيء فبحسب ما يقتضيه العامل من رفع او نصب او جر مع التنوين وقيد بعضهم بناها على الضم بما اذا كان المضاف اليه معرفة فليراجع وهي هنا منصوبة على الظرفية لذكر المضاف اليه وهو حمد الله الرابع ما العامل فيها النصب اختلف في ناصبها فان قلنا انها من متعلقات الشرط فالعامل فيها فعل الشرط والتقدير مهما يكن من شيء بعد حمد الله الخ فان الخ او العامل فيها اما وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير مهما يكن من شيء فان كتاب الخ بعد حمد الله الخ فان قلت ايهما اولى قلت الثاني فانه اصرح في المقصود لانه يكون وجود المؤلف معلقا على وجود مطلق اي سواء وقع قبل ما تقدم او بعده او معه وعلى الاول يكون معلقا على وجود شيء مقيد بكونه واقعا بعد ما تقدم وان كان الكون لا يخلو عنه فان قلت مضمون الجزاء ثابت حمد ام لم يحمد فما المراد بكونه بعده قلنا انه قيد للايجاد والاعلام فان العقود قد تتعلق به كما نص عليه ابن الحاجب حكاه ابن قال فاقول او البعدية رتبية فافهم وقيل مستعملة لمجرد الانتقال ولم يقصد معناها وهو بعيد انتهى الخامس ما حكم الاتيان بها فالاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان ياتي بها في خطبه ومراسلاته السادس من اول من تكلم بها فقد نظم الخلاف فيه بعضهم بقوله جرى الخلف اما بعد من كان بادئا بها خمس اقوال وداود اقرب وكانت له فصل الخطاب وبعده فقس فسحبان فكعب فيعرب واختلف على القول بانه داود هل هي فصل الخطاب الذي اوتيه او المراد به الكلام الفاصل بين الحق والباطل السابع ان الفاء تلزم تاليها في حيزها لتضمن اما معنى الشرط اي مع ضعفها في الشرطية فجرت بلزوم الفاء والا فالفاء لا تلزم شيئا من ادوات الشرط بل اما ان تمتنع فيما اذا صلح الجواب للشرطية او تجب فيما اذا لم يصلح لضعفها اجريت بلزوم الفاء مطلقا انتهى وافهم قوله غالبا انه يجوز ترك الفاء من حيزها وهو كذلك كقوله ابن الجزري وبعد ان هذه مقدمة

قوله مستحق اسم فاعل لاستحق وقوله وملهمه اسم فاعل لألهم والالهام يكون من الله بالخير وضده والمراد
الاول ومستحق وملهم نعتان للفظ الجلالة لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار
فالاضافة محضة او بدلان ويمتنع عطف البيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ابهاما
او للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا قوله ومنشئ الخلق ومعدمه فيهما الاعراب المتقدم
والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأناهن انشاء اي اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق
والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق قوله والصلاة والسلام
مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما قوله على اشرف الخلق متعلق بمحذوف تقديره كائنان
فليس من باب التنازع وان جرى عليه بعضهم لفقد الاشتقاق الذي هو شرط العاملين المتنازعين
قاله المجاوري شيخ قوله المنعوت اي الموصوف من النعت بمعنى الصفة قوله باحسن الخلق بضم الخاء واللام
وقد تسكن اللام والضم اشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب
والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى
والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف قوله
واعظم معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وكان خلقه صلى الله عليه
وسلم القرآن قوله محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل
معنوية خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية قوله بشير وخليله وصفيه نعوت
لمحمد والخليل هو الذي خلصت محبته وخليل الشخص من يفرح لفرحه ويحزن لحزنه وتخللت محبته في الاعضاء
والصفي المختار قوله وعلى آله اعاد الجار مع آله لطول الفصل قوله واحزابه جمع حزب وحزب الرجل
جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيهم غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا
اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله اشداء على الكفار قوله واحبابه
جمع حبيب وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخللت محبته في الاعضاء وتقدير تماثل وبين
الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق قوله فان كتاب الخلاصة ~~[illegible]~~ جواب اما
ولذا قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة ~~[illegible]~~
بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكور معلوله اقيم مقامه حذفه
والتقدير فاقول ان كتاب الخلاصة كذا وكذا ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ لكن قال الروداني انما يحتاج الى التقدير لو اريد بالشرط الذي تضمنته اما
التعليق مع ان المراد به مجرد استلزام شيء لشيء ولو سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد
يكون في الماضي كما في شرط لو فليكن هذا منه انتهى على ان يراد على تقدير القول ان حذف القول
يوجب حذف الفاء منه كما سيصرح به الشارح لكن في الهمع ما يدل على ان بعضهم جوز حذف القول مع
بقاء الفاء كما سيأتي بسطه في محله قوله كتاب الخلاصة اصله مصدر كتب ثم صار حقيقة عرفية
في المكتوب ثم جعل اسما للمؤلف فهو على التحقيق اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة
واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك فهي اضافة للبيان لا بيانية
قوله الالفية يجوز بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة نسبة الى الالف بناء على انها من كامل
الرجز ووزنه مستفعلن ست مرات فيكون مثلا قال محمد هو ابن مالك احمد ربي الله خير مالك بيتا
مصرعا اي مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وقيل نسبة الى الالفين
بناء

بمعنى اختص صح

ما يلقى في الروع بضم الراء ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان روح القدس نفث في روعي لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها صح

[illegible]

قال الاجهوري متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع ومراده كما قال الفاضل الروداني محشيه التنازع المعنوي الذي هو مجرد الطلب في المعنى لا العملي بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من ان التنازع لا يكون الا في فعلين متصرفين او اسمين يشبهانهما كما سيأتي وما ذكر ليس كذلك اي لان الصلاة والسلام اسما مصدر غير جاريين على انه سيأتي ان المراد اسمان يشبهانهما في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر وممن وافق على ذلك هذا البعض وقد لا يمكن الاجماع على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فبطل هذا الاعتراض من اصله انتهى صبان صح

وهو المختلف في انواع الحروف ويشترط فيه ان لا يقع الاختلاف في اكثر من حرف ثم ان كان الحرفان المختلفان متقاربين [illegible]

٣٨

على انها من مشطور الرجز والشطر حذف النصف بان يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فيكون
مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا واحمد ربي الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا لكن
لا يخفى بعده ولا يرد عليه انه كان عليه ان يقول الفينية لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند
النسب كما قال فيها بعد وعلم التثنية احذف للنسب الخ قوله في علم العربية حال من كتاب اي في بيان اصول
علم العربية والمشهور ان الظرفية في امثال هذا على التشبيه من حيث ان البيان يحيط بهذه الالفاظ
فكان البيان محيط بها فجعل الشمول العمومي كالشمول الظرفي وهذا يرجع الى الاستعارة او التشبيه البليغ
وقال العلامة السعد ظرفية المعنى لكونه حاضرا اخذا بجوانبه فلا يخرج طرف من اللفظ عن طرف
من المعاني او لكونه ينتقل المعنى اولا ثم يؤتى باللفظ على قدره لا ازيد وقيل ونعم ما قيل ان الظرفية
مجاز عن الدالية لعلاقة ان المظروف دال على الظرف او في بمعنى اللام اي انه دال عليه هكذا عبروا والمناسب
ان يقدم قولهم اي انه دال عليه على قولهم وفي بمعنى اللام لانه من تتمة ما قبله كما لا يخفى وعلى غير المشهور من
الوجوه السبعة لا حاجة الى تقدير البيان وعلى التشبيه اما استعارة بالكناية ان شبه الدال والمدلول
بالمظروف والظرف تشبيها مضمرا في النفس وهو الاستعارة بالكناية واثبات في تخييل او استعارة
بالتبعية ان شبه الحالة التي بين الدال والمدلول وهي الظرفية المعنوية بالحالة التي بين المظروف والظرف
وهي الظرفية الحسية ثم استعيرت الحالة الثانية للاولى ثم استعيرت في بتبعية استعارة الحالة الثانية
وقال العصام يكفي التشبيه فلا حاجة الى الاستعارة او استعارة تمثيلية ان شبه الصورة المنتزعة بالصورة
وقد ذكر التفتازاني انه قد يكون اللفظ المستعار في التمثيلية لفظا مفردا دالا على معنى مركب اي كما هنا
فانه لم يذكر الا في او تشبيه بليغ اي كانه فيه اي شبهنا الدال بالمظروف والمدلول بالظرف وان
حذف الكاف الداخلة على محذوف هو المشبه به تقديره كظرف في كذا على حد زيد اسد هذا ما ذكره السيد
الصفوي ونقله عنه الشيخ الشنواني والشيخ الطبلاوي مع ايضاح ذكرناه في خلاله فليتامل
وهو جار في قولهم كتاب في كذا او فصل في كذا ونحو ذلك فليحفظ قال الشيخ الشنواني والمراد
بكونه في كذا عرفا انه المقصود منه بالذات فلا ينافي اشتمال الشروح على الخطبة ونحوها مما ليس من
اصول علم العربية او المراد فيها وما يناسبها عرفا والاصول جمع اصل وهو لغة ما بني عليه غيره واصطلاحا
قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها اي قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه
او كاذب اي جملة خبرية يحتمل الصدق والكذب هذا معنى القضية وقوله كلية اي عامة للافراد
وقوله يتعرف اي يعرف منها احكام جزئيات اي احكام افراد موضوعها اي موضوع تلك القضية مثلا
قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية يعم زيدا وعمرا وبكرا من قام زيد وقعد عمرو ورقد بكر مثلا الذي
هو حكم من احكام افراد الفاعل ويرادف الاصل القاعدة والاساس والضابط والقانون
فكل واحد معناه لغة واصطلاحا ما ذكر في الاصل ويقال الاصل في الاصطلاح ايضا للراجح
وللمستصحب وللدليل ويقال الاصل في هذه المسألة الكتاب والسنة اي الدليل وتنقسم علوم
العربية الى اثني عشر قسما والمراد منها هنا علم النحو فقط قال الشيخ الشنواني واسماء العلوم
كالنحو تطلق على ثلاث معان على المشهور المسائل المدونة وادراكاتها اي التصديقات المتعلقة
بها وملكة استحضارها اي قوة حاصلة من تكرر ادراك القواعد ليقتدر بها على استحضارها
اي المسائل كلما ترد والحق ان كونه من التكرر غالبي واللازم حصولها بعد الادراك ومعه
وعلى المعنى الاول وهو ان المراد المسائل المدونة فاضافة اصول الى العلم من اضافة العام مطلقا

لا يخفى على ... مسكه ... صح

قوله وفيه نظر لان كتاب اسم الله والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وسيجيء في باب الحال ان ... ولكن لا يعمل في الحال والاظهر انه حال من الخلاصة وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود لانه كبعض المضاف لصحة سقوط المضاف والاستغناء عنه وان يقال في الخلاصة صح

الى الخاص وتسمى بالبيانية اي اصول هي علم اي مسايل و فايدة الاضافة تعريف العهد الخارجي اي الاصول المعينة
المعلومة عند اهل الفن والتحقيق ان المعاني المذكورة في المعرف باللام تجري بعينها في المعرف بالاضافة ولذا
قالوا الاضافة تاتي لما تاتي له اللام وليس المراد بالاصول الكل بل المراد جنس الاصول فيصدق بالبعض
وهو الموافق للواقع فان المص لم يذكر فيها جميع الاصول واضافة علم الى العربية من اضافة المسمى الى الاسم
لان العربية اسم للعلم الذي اريد به هنا النحو واضافة العام مطلقا الى الخاص للتبيين كشجر اراك
ويسميها البيانيون للبيان ومقتضى كلامهم انها بمعنى من البيانية ومقتضى كلام النحو يين انها
بمعنى اللام وبه صرح بعض المتاخرين كما قاله الشنواني والنحو لغة يطلق على معان ستة الاول القصد
يقال نحوت نحو زيد اي قصدت قصده الثاني المثل نحو مررت برجل نحوك اي مثلك الثالث الجهة
نحو توجهت نحو البيت اي جهته الرابع المقدار نحو له عندي نحو الف اي مقدار الف الخامس القسم
نحو هذا على اربعة انحاء اي اقسام السادس البعض نحو اكلت نحو السمكة اي بعضها وذكر ان اظهر معانيه
واكثرها ثلاثة القصد واما النحو في الاصطلاح فهو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء
كلام العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التي ائتلف منها قاله صاحب المقرب فقوله العلم اي القواعد
المعلومة اي التي من شانها ان تعلم لا ما علم بالفعل لان النحو له حقيقة في نفسه سواء علم او لم يعلم فهو مجاز
على مجاز بحسب اللغة والعلاقة في الاول التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفي الثاني الاول وان
كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الاول لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية
كاطلاقه على الملكة اي الكيفية الراسخة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته و
استحصال ما لم تعلمه واما اطلاقه على الادراك فحقيقة لغة وعرفا واما اطلاقه على فروع القواعد اي
المسايل الجزئية المستخرجة منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد
فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع فمجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشرع بعد الاد
كما نقله البعض عن سري الدين والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والاصوليين الا الآمدي كما في البحر المحيط
في الاصول للزركشي وقوله بالمقاييس اتى به للتصوير وقوله المستخرج خرج به العلم المنصوص عليه في
الكتاب والسنة وقوله من استقراء كلام العرب من اضافة الصفة للموصوف اي من كلام العرب المستقرا
اي من احوال اجزائه وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه وقوله الموصلة
صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد الصدر الاول كما ان استنباطها من الصدر الاول وخرج بهذا القيد
علم المعاني والبيان ونحوهما وقوله احكام اجزائه الضمير في اجزائه راجع الى جنس كلامهم والمراد بالاحكام
ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية وقوله التي ائتلف منها صفة للاجزاء والضمير في ائتلف
يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير من هي له وسبب تسمية هذا العلم بالنحو ما روي ان عليا رضي الله عنه
لما اشار على ابي الاسود الدؤلي بضم الدال وفتح الهمزة وضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية واسمه
ظالم بن عمرو ان يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الاعراب بحيث قال له الاشيا ظاهر
ومضمر وغيرهما وهو الذي يتفاوت في معرفته قال انح هذا النحو يا ابا الاسود وابو الاسود هذا
كوفي الدار بصري المنشا كما اتفقوا على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء
وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية واول من اوتي اللسان العربي اسماعيل عليه السلام
كما في الحديث الهم اسماعيل هذا اللسان العربي الهاما رواه الحاكم عن جابر قوله نظم اي منظوم نعت لكتابه
ان نصب والخلاصة ان خفض والنظم مصدر نظم وهو في الاصل الجمع والتاليف ثم غلب على جمع الكلمات
الموزونة المقفاة بناء على ان الرجز يسمى شعرا وهو الصحيح قوله العلامة معناه لغة كثير
العلم

العلم جدا لان الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر في نوع او انواع من الفنون
فما اشتهر من انه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم قوله جمال الدين هذا اللقب
اي جمال اهل الدين فان قيل كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل احدهما اسما والآخر لقبا تحكم قلت
يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتاخرين ونصه والذي يظهر ان العلم ما وضع للابوان ونحوهما ابتداء
كائنا ما كان وان كان المستعمل في ذلك المسمى بعد وضع العلم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد او ذم كانف
الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب او كان مصدرا باب كابي عبد الله فيمن اسمه ذلك او ام كام عبد الله فيمن اسمه
عايشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه امير افريقية في تكنيته بابي القاسم مع
النهي عنه فاجاب بانه اسم لا كنية نقله شيخنا المدابغي عن الشنواني وحاصل الجواب ان اعتبار الوضع
الاستعمار والتقدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء والظاهر ان الموضوع للذات ابتداء
محمد فهو العلم والموضوع ثانيا مشعرا بمدح جمال الدين فهو اللقب ان قيل يجب تاخير اللقب عن الاسم
فلم قدمه هنا قلنا قالوا ان اشتهر اللقب جاز تقديمه على حد انما المسيح عيسى ولو قيل اذا كان اللقب
مسوقا للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوفت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان
اوقع في النفس لكان وجيها على ان ذلك اصطلاح للمؤرخين قوله ابي عبد الله الذي رايته في الشمو
ابن عبد الله وعليه مشى الصبان قوله محمد اسم العلم قوله ابن مالك نعت اول قال الصبان فان قلت
في قول المص هو ابن مالك الباس لايهامه ان مالكا ابوه قلت هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود
هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه في اسمه وهو انما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها قال الشيخ
وايضا فيها تفاؤل بملك رقاب العلوم انتهى فعلى ما قاله الصبان هنا يقتضي ان قوله هنا ابي عبد الله
من تحريف الناسخ والصواب ما قاله الاشموني وهو ابن عبد الله اذ هذه العبارة صريحة بان مالكا
ليس ابوه فتامل ثم الاكثر حذف الف مالك العلم وان كان رسمها ايضا جايزا ومنه رسمها في ونادوا يا مالك
في المصحف العثماني ويجب رسم الف مالك الصفة كقوله جل مالك الملك واما رسم مالك يوم الدين بدونها
ففيه خلاف لخط العثماني لا يقاس عليه مع انه لا يرد على قراءته بغير الف قوله الطائي نعت ثان
وسياتي في المتن ان قولهم الطائي من شواذ النسب والقياس طيئي قوله رحمه الله جملة دعائية
جزئية لفظا انشائية معنى اتى بها عملا بما يلزم في مكارم الاخلاق من الثناء والدعاء من الشارح للمص
لاعترافه له بالفضل واتى بها جزئية تفاؤلا بالاجابة وان الاصل في الدعاء لفظ الامر قوله كتاب
جزان وصح الاخبار بجاب عن كتاب وان تساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا قوله صغ
بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة
الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى حسنت مرتفقا فهما جزءان لان لا نعت
لكتاب لان الجملة انشائية يخبر بها ولا ينعت بها والصغر القلة والحجم النتو يقال ليس لمرفقه
حجم اي نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق قوله غير بالنصب على الا
ستثناء المنقطع المحول عما دخل في حكم دلالة المفهوم وغير اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان يقطع عنها لفظا
ان فهم معناه وتقدمت عليها كلمة ليس واختلف في حركتها نطقها في الاستثناء فقال ابن عصفور بنصبها
على التشبيه بظرف المكان وقال الفارسي على الحالية واختاره ابن مالك وقال ابن ابان انها تنوب عن الجماعة
بناؤها على ما ذكر كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال

والاضافة لمبني تضمن غير معنى الاول لنا في المغني **قوله** انه بفتح الهمزة والضمير يرجع لكتاب **قوله** لافراط هو مجاوزة الحد **قوله** الايجاز قيل هو والاختصار بمعنى واحد وعليه جماعة وقال في المصباح ان الايجاز تقليل اللفظ مع عدم بتره وسهولة معناه فهو اخص من الاختصار على هذا **قوله** كادابي قارب **قوله** الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب وهو الكلام المعمى يقال الغز في كلامه عمى وشبه فيه والغز اليربوع في جحره مال يمينا وشمالا في حفره والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني **قوله** اسعفت اي ساعدت يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة المواتاة والمساعدة **قوله** لمختصر صفة لمحذوف اي بشرح مختصر من الاختصار والمختصر اسم مفعول مشتق من تخصر وهو يسرع الشيء وخلاصته قال الخليل يبسط الكلام ليفهم ويختصر ليحفظ وقد اختلفت عباراتهم فيه فقيل هو رد الكلام الى قليله مع استيفاء المعنى وتحصيله ويقال لهذا القول التحرير واختصر الكلام اختصارا وقيل الاقلال بلا اخلال وهو قريب من الاول وقيل تكثير المعاني مع تقليل المباني وقيل حذف الفضول مع استيفاء الاصول وقيل تقليل المستكثر وضم المنتشر الى غير ذلك من العبارات الرشيقة وانما سمي اختصارا لاجتماعه من الاجتماع كما سميت المخصرة مخصرة لاجتماع السيور وخصر الانسان محل لاجتماعه ورقته **قوله** اي يقادبه في مسايلة اي في جمعه لانه احسن يابا **قوله** وموضح اي مبين وكاشف وبهذا الاسم اشتهر هذا المتن فقيل له الاوضح **قوله** يمشي مسشيه **قوله** يسايره اي يحاذيه وقيل يساريه اي يعارضه ويفعل مثل فعله **قوله** احل بفتح الهمزة مع ضم الحاء اي ابين مفردات الفاظه **قوله** واوضح معانيه بفتح الياء اي اكشفها وابينها **قوله** واحلل [illegible] به تراكيبه اي فكها ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك شبه فك التراكيب بحل الشيء المعقود ثم اطلق الحل على الفك ثم اشتق منه الفعل فصارت الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل تبعية او نقول شبه الفاظ الالفية بالاشياء المعقودة التي تحل واثبت لها الحل على طريق الاستعارة المكنية التي قرينتها تخييل **قوله** وانقح اي اهذب **قوله** مبانيه بفتح الياء المخففة جمع مبنى ومبانيها كتاب ما بني عليه مسايله **قوله** اعذب بالذال المعجمة اي احلى ومنه الماء العذب **قوله** موارده جمع مورده بالهاء وهي في الاصل طرق الماء بالطاء المهملة وفي القاموس سمي الموارد الاشراف على الماء وغيره دخله اولم يدخله **قوله** واعقل اي امنع اذ العقل المنع ولذا سمي العقل عقلا لعقله صاحبه عن ما لا يليق ولذا قيل لم تكتب المحاجي لو عقاله **قوله** شوارده جمع شاردة اي نافرة وشبه ما تضمنته الالفية بالابل شارده على طريق الاستعارة التصريحية وترشيحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقل بمعنى الربط ووجه الشبه شدة النفور في كل **قوله** اخلي اي اترك مسئلة مفعلة وجمعها مسايل وهي مطلوب جزئي يبرهن عليه في العلم فهي من حيث يسئل عنها تسمى مسئلة ومن حيث انها تطلب بالدليل تسمى مطلبا ومن حيث انه يبحث عنها تسمى مبحثا ومن حيث انها تستخرج بالحجة تسمى نتيجة ومن حيث انها تدعى تسمى مدعى **قوله** من شاهد اي من دليل والشاهد جزئي يذكر لاثبات القاعدة من كتاب او سنة او كلام عربي فصيح واعترض بان الشاهد من جزئيات القاعدة فيثبت بثبوتها فيلزم اثبات الشيء بنفسه قلت الشواهد المحتج ثابتة في نفسها فيثبت بها الكلية من حيث انها كلية ليقاس حكمها فيما ياتي به من الجزئيات فهو من الاستقراء ولا دور فيه تامل قاله الامير **قوله** او تمثيل اي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر لايضاح تلك القاعدة فبينه وبين الشاهد عموم وخصوص مطلق فكل شاهد مثال ولا عكس **قوله** اشير فيه ضمير يعود للمنظم اي انا **قوله** الى خلاف اي للناظم او لغيره كقوله في باب الجوار خلافا لابن مالك **قوله** او نقد بالدال اي انتقاد على الناظم كقوله في باب الوقف في مسألة تاتح وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا **قوله** ولم آل بمد الهمزة مضارع بدي وء بهمزة متكلم تليها الف منقلبة عن الهمزة ساكنة حذف منه الجازم

لامه

لامه التي هي واو وما ضير الى كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير او الترك او الاستطاعة الو كدلو والوو كعلو كما في القاموس وان كان بمعنى المنع الو كدلو كما في حاشية شيخنا السيد لكن في حاشية ابي قاسم على المختصر وحاشية حفيد وعلى المطول ان المنع معنى مجازي مشهور للالو لا حقيقي ويصح هنا ما عدا الاستطاعة لتعدي على الاول قوله جهدا اي اجتهادا منصوب على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادي او حال بمعنى مجتهدا وعلى الثاني مفعول به وعلى الاخير مفعول له الثاني وحذف مفعوله الاول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا وعن ابي البقاء انه لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل مجتهدا جهدا بمعنى جاهدا والذي يؤخذ من القاموس والمختار ان الجهد بمعنى الاجتهاد والمشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم قاله الصبان **قوله** وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته **قوله** ودلها خالفته اي كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة او الكلم **قوله** وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث قدم الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب **قوله** وسميته اوضح المسالك الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية ان اسماء الكتب من حيز علم الشخص وانها من الوضع الشخصي لخاص الموضوع له خاص لان الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا تتعدد الا بتعدد اللفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره ارباب العربية الا ترى انهم يجعلون وضع الضرب والفعل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعله الموضوع امرا معينا لا متعددا انتهى ومثل اسماء الكتب اسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من الناس يضمها لحنا بل واسماء العلوم لان مسمياتها وهي الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد التعقل وهذا التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبر ايضا ارباب العربية هذا هو المنجه عندي وان اشتهر الفرق فتامل قاله الصبان **قوله** المسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك **قوله** وبالله اعتصم قدم المعمول الافادة الحصر اي لا بغيره والعصمة المنع فاعتصم اي امتنع **قوله** يصم بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم اسم جنس جمعي بمعنى العيب والعار **قوله** ولا مامول الا حزن اي لا مرجو الا هو وخبر لا محذوف وحزن مرفوع على البدلية من محل اسم لا ويجوز نصبه على الاستثناء لا على البدل من اسمها لان لا انما تعمل في نكرة متعينة **قوله** عليه توكلت اي اعتمدت لا على غيره لان التوكل هو الاعتماد على الغير قال الراغب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت لفلان بمعنى توليت له وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته قال تعالى وعليه فليتوكل المتوكلون ولا يرد على الحصر وقوع الاعتماد على غيره لان الحصر اضافي بالنسبة الى الاصنام او المراد الاعتماد عليه في تحصيل الاسباب وتيسيرها والحصر والتيسير مختصان به تعالى او ان المقصود بالاعتماد انما هو الله تعالى وان الاعتماد على غيره صوري ومعنى اعتمدت على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان **قوله** انيب اي ارجع **مقدمة** اعلم ان من اراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يعرف شرف العلم ويعرف واضعه ويعرف وجه تسميته باسمه وان يتصور حقيقته بحد او رسم ليكون على بصيرة في طلبه فان من ركب متن عمياء خبط خبط عشواء وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم [illegible] وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له وان يعرف غايته وهي الثمرة التي لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث وان تكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا كان الشروع فيه عبثا في نظره فاذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه فشرف هذا العلم وهو علم النحو مشهور حتى قيل النحو في الكلام كالملح في الطعام وقيل ايضا النحو زين للفتى يكرم حيث اتى من لم يكن يحسنه فحقه ان يبكما الى غير ذلك ويكفيه من الشرف ان كلام الله وكلام رسوله لا يعلم الا به ولا تؤخذ منهما الاحكام وتستنبط الا معرفته وواضعه ابو الاسود

الدؤلي رحمه الله باشارة سيدنا علي رضي الله عنه كما تقدم ووجه تسميته باسم اي علم النحو ان النحو في اللغة يطلق لمعان اشهرها القصد ... اي العلم المنحو اي المقصود من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول وخص به هذا العلم وان كان كل علم منحوا اي مقصودا كاختصاص علم الاحكام الشرعية العملية بالفقه وان كان كل علم مفقوها قول علي رضي الله عنه لابي الاسود انح هذا النحو يا ابا الاسود وحد هذا العلم الذي نحن بصدده علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء والمراد باحوال الاواخر الامور العارضة له وخرج بذلك ما عدا النحو والصرف حتى اللغة لانها يعرف بها نفس الابنية لا احوالها واما الصرف فخرج منه ما يعرف به احوال غير الاواخر من ابنية الكلم وبقي ما يعرف به ذلك كالقلب والادغام والتخفيف اذا كانت في الاخر فاخرج بقوله اعرابا وبناء وهذا التعريف للنحو باعتباره في نفسه ومن حيث انه علم من العلوم واما تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم وباعتبار كونه آلة فهو آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطا في المقال من حيث تادية اصل المعنى وموضوعه الكلمات العربية من حيث عروض الحركات الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز عن الخطا في اللسان والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا وفائدته معرفة صواب الكلم من خطايه ولما كان موضوع هذا الفن الكلمات العربية وكان البحث في كل علم عن احوال موضوعه وكانت الكلمات اقساما الكلام وكان الكلام هو المقصود الاهم اذ هو محل حصول الفائدة المبتغاة بحسب التخاطب بدا المص رحمه الله بذكره ثم ... فقال باب شرح الكلام الخ **قوله** باب شرح الكلام اشار بهذه العبارة الى ان قول الاصل الكلام ... خبر لمبتدا محذوف على تقدير مضافين وهما هذا وباب ولا يخفى ان الباب اسم للالفاظ بعده او المعاني ... ذكره تكون اضافته للبيان فاذا لم يذكر فاي شيء يدل على تقديره ... وشرح مصدر بمعنى اسم الفاعل اي الالفاظ او المعاني الشارحة وهذا التجوز فيه مشهور فلا يقال كان عليه ان يقول اسم الفاعل لان التفسير بحسب المعنى **قوله** هذا اي الحاضر في الذهن سواء تقدمت الترجمة على التاليف او تاخرت عنه لان المشار اليه اما المعاني او الالفاظ وهو الراجح وكلاهما في الذهن اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الالفاظ اعراض وهي وانما لا تبقى في الخارج زمانين فان قلت ما في الذهن مجمل والشرح مفصل قلت اجيب بانه على حذف مضاف تقديره مفصل هذا باب شرح الكلام او مجمل هذا باب شرح الخ بناء على امتناع قيام المفصل بالاذهان ويجوز ان يكون المشار اليه النقوش الدالة على الالفاظ وعليه فالاشارة الى موجود في الخارج ان تاخرت الخطبة عن التاليف والى موجود في الذهن ان تقدمت فان قلت الحاضر من النقوش لا يكون الا شخصا ومن البين انه ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك الشخص بالاسم الذي ذكره هو شرح بل الغرض وصف نوعه وتسميته قلت اجيب بانه على حذف مضاف والتقدير نوع هذه النقوش باب شرح الخ فتامل هذا التقرير فانه في غاية التحرير **قوله** وشرح ما يتالف الخ عطف بالواو المفيدة للترتيب اشارة الى انه شرح الكلام وما يتالف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام اولا بتعريفه والكلم الثلاث التي يتالف منها ثانيا بذكر اسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف ولذا اشار الى اختلافه فصرح بلفظ شرح في المعطوف على انه كما قال الرودي تقدير معنى لا تقدير اعراب وان اوهم صنيع المص لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط على المعطوف ايضا غنيا عن اعادته معه لان الصحيح ان العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا تقديره مثله **قوله** ما يتالف الكلام منه ... برجوع ضمير يتالف راجع الى الكلام وجملة يتالف صلة ما وهي جارية على غير من هي له ولم يبرز الضمير لامن اللبس عند الكوفيين ولكونها فعلا عند البصريين وما هنا موصول اسمي وهي واقعة على كلمة لانها هي التي يتالف منها الكلام لا على الكلم كما فسر اذ لا يتالف الكلام منه فتامل **قوله** يتالف

من حيث عروض الاحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال او حال تركيبها هو

وبه يقع التفاهم فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقاصد

به فلا يثنى ما لا يقبل التنكير كالكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة واسماء الاشارة والموصولات لملازمتها التعريف ونوزع فيه ويستثنى من سلب التثنية العلمية نحو جماديين اسمي الشهر وعمايتين اسم جبلين فلا تسلب العلمية ولذا لم تدخلها ال ولم تضف وقضيته الاستثناء ان اشتراط التنكير للحقيقي بالمثنى فافهم الخامس اتفاق اللفظ فلا يثنى الاسماء الواقعة علما او ثاني له في الوجود كشمس وقمر اذا قصدت الحقيقة واما قولهم شموس واقمار فلتكاثر بطالعها جعلوها متكاثرة واما قولهم قمران للشمس والقمر وعمران لابي بكر وعمر فليس من المثنى الحقيقي بل من هو من باب التغليب ومرما فيه وجميع باب التغليب من المجاز والكلام على تعريفه وشروطه ومجازيته يطلب من رسالة الشيخ يس الموضوعة لذلك السادس اتفاق المعنى فهذا احد اقوال ثلاثة وعليه فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه او مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما وهذا قول الجمهور ومن ثم حكموا على ان قول الحريري جاد بالعين حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين لحن وعلى نحو قولهم القلم احد اللسانين بانه شاذ واورد عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته واجاب ابن الحاجب بوجهين اقواهما انه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنييه يلتبس بتثنيته باعتبار فردي احد معنييه وهذا مفقود في تثنية العلم اذ ليس شيء من معانيه جنسا ثاني الاقوال عدم اشتراط ذلك قياسا على العطف لوروده في واله اباءك ابراهيم واسماعيل واسحاق والايدي ثلاثة والقلم احد اللسانين وقلة العيال احد اليسارين ثالثها الجواز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع السابع ان لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا سيان لا سواءان اي قياسا فلا ينافي انه سمع سواءان وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء او الملحق بالمثنى نحو اجمع وجمعا فانهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا او ببعض ذلك نحو اسماء العدد خلافا للاخفش غير مائة والف لانه يغني عن تثنية ثلاثة ستة وعن تثنية اربعة ثمانية ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة والف ثنيا الثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ وزاد بعضهم كالسيوطي تاسعا وهو ان يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وبعض لعدم الفائدة فيهما وكذا الاسماء المختصة بالنفي كاحد وعريب بالمهملة بمعناه وديار لافادة لجميع العموم وعاشرا وهو ان لا يشبه الفعل فلا يثنى افعل لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من اقائم الزيدان او الزيدون الا على لغة اكلوني البراغيث ورد بعضهم زيادة هذا بان مانع التثنية نشا من التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان يثنى فاذا انتفى ما توفرت فيه هذه الشروط فانه يرفع بالالف الخ ما ذكره المص **قوله** فانه يرفع بالالف اي نيابة عن الضمة ويقال فيه مثنى حقيقة وهذا هو اللغة المشهورة فيه وفيه لغة اخرى وهو ان يلزم الالف ويعرب كالمقصور وعليه لا وتران في ليلة وان هذان لساحران ومن العرب من يلزمه الالف ويعربه كالمفردات فيقول جاء الزيدان بضم النون ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهذه اللغات كلها على انه معرب وذهب الزجاج الى انه مبني **قوله** ويجر وينصب بالياء قدم الجر على النصب لان الجر اصل والنصب هنا محمول عليه

معنى حرف العطف لان زيدان مثلا اصله زيد وزيد كما بني خمسة عشر لانه اذا اصله خمسة وعشرة صح

بحفظ ولا يقاس عليه ومن ثم قال ابن مالك يجب الحوار تثنية ما اختلف معناه لا يجوز الاسماء ولكم عليه بانه شاذ لامتناعه انتهى صح

وانما جعلت الياء علامة للنصب والجر دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه في الجملة بخلاف
الرفع فانه عمدة الكلام وانما قلنا في الجملة لئلا يرد خبر كان واسم ان ومفعولي ظن ولا يخالفه قول ابن
ابن مالك في التسهيل ان النصب للفضلة والجر لما بين العمدة والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء
غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد ويقع في موضع العمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي
موضع الفضلة نحو هذا ضارب عمرو وانما كان النصب للفضلة لان علامته الاصلية الفتحة وهي اخف
الحركات والفضلة اكثر دورا فناسب ان يجعل لها النصب لخفة علامته والجر لما بينهما لان علامته
الاصلية الكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقل فناسب جعلها لما بينهما للتوسط بين المرتبتين
وهو المضاف اليه بواسطة حرف جر ملفوظ به او مقدر وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء
ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء وانما اختص المثنى في الرفع بالالف
لان المثنى اكثر دورانا في الكلام والالف خفيفة فجعلوا الخفيفة في الكثير ليكثر في كلامهم ما
يستخفون قاله ابن اياز في شرح الفصول وانما حرك ما بعد علامة التثنية المزيد لدفع توهم
اضافة او افراد من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك اي ان اصل هذه النون ان تكون
ساكنة لانها حرف مبني الا انها حركت لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر وكونها حركت
لذلك لا ينافي انها حركت لكونها على حرف واحد وقولنا المزيد بالرفع صفة للنون وقولنا لدفع توهم
اضافة او افراد اما توهم الاضافة ففي نحو جاء رجلان خليلان موسى وعيسى اذ لولا النون لتوهمت الاضافة
واما توهم الافراد ففي نحو جاني هذان اذ لولا النون لتوهم الافراد كذا مثل المرادي وليس بجيد لان هذا
ليس مثنى حقيقة فالاولى التمثيل بنحو الجوزلان تثنية الجوز لا في لغة والاكثر قلب الالف اذا كانت
زائدة على ثلاث ياء ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب على سنن واحد
وربما فتح النون الذي بعد علامة التثنية مع الياء وهو لغة لبني اسد كقوله على احوذيين
استقلت عشية الرواية بفتح النون وربما ضم النون مع الالف وهو كما قال الشيباني لغة لانها
شبيهة بالف عضبان ومنه قوله يا ابتا ارقني القذانُ فالنوم لا تألفه العينانُ تتمة اذا اريد تثنية
الاسم المستوفي للشروط المتقدمة فان كان صحيحا بان لم يكن آخره حرف علة كزيد ورجل او معتلا جاريا
مجرى الصحيح بان كان آخره واوا او ياء قبلهما ساكن كظبي ودلو او منقوصا او مهموزا غير ممدود كرشا
او ممدودا وهمزته اصلية كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضيء لحقته العلامة من غير تغيير
سوى فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص ان كانت محذوفة كقاض منكرا وشذ في الية وخصية اليان وخصيان
والقياس اليتان وخصيتان وقيل هما تثنية الي وخصي المذكرين واما قولهم قايمان في قايم وقايمة فلان العلامة
انما لحقت قايما لانه المغلب وان كان مقصورا فالفه اذا كانت زائدة على ثلاثة بان تكون رابعة كحبلى وملهى
او خامسة كمعطى او سادسة كمستدعى فتنقلب الالف ياء فتقول حبليان وملهيان ومعطيان ومستدعيان
وشذ قولهم مذروان لطرف الالية والاصل مذريان لانه تثنية مذرى في التقدير لكن علة تصحيحه انه لم يستعمل
الا مثنى فلم تثبت الالف قط في مفرده حتى تقلب او لم تكن الف زائدة بل كانت بدلا عن ياء كفتى فترجع
الى اصلها في التثنية كما رجع في دخل معه السيخ فتيان وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان حكاه
الفرا فان الفه بدل من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان وقد يكون للالف اصلان باعتبار لغتين
فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية في لغة من قال رحيت وواوية في لغة من قال رحوت فيجوز رحيان
ورحوان والياء اكثر او كانت الفه مجهولة الاصل والتثنية الاصلية واميلت ايضا قلبت ياء قال الرضي وان كانت
الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتى وعلى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل
اوكانت

النون الذي صح

وفتح ما قبلها صح

والقذان ... وفتح ما قبلها لان الياء اخت الالف ... لا يكون ما قبلها الا مفتوحة والياء ... جمع قذة محمولة عليها صح وهو البرغوث

فالقذان البراغيث ويحتمل تخريج هذا على راي من يرى اعراب المثنى على النون بالحركات الظاهرة صح

واميلت صح

اوكانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب
للامالة غير انقلاب الالف عن ياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في
النوعين اولى سمعت الامالة اولا لكونها اخف من الواو انتهى وان لم يكن الف المقصور
كذلك تقلب واوا وذلك بان كانت ثالثة بدلا عن واو نحو قفا وعصا فتقول قفوان وعصوان او كانت
مجهولة الاصل ولم تمل نحو ددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كما في الحديث لست من دد ولا الدد مني
ومتمما بالنون ددن ومقصورا فلا يدرى هل الفه عن واو وعن ياء لان الالف في الثلاثي المعرب
لابد ان تكون من احدهما والثاني اكثر فتقول ددوان حملا على الاكثر او كانت اصلية ولم تمل نحو على
والى اذا سمي بهما فتقول علوان والوان وهذا مذهب س وهناك اقوال اخر منها ان الالف الاصلية
والمجهولة تقلب ياء مطلقا قوله وحملوا عليه اي على المثنى الحقيقي في الاعراب بالحروف قوله اربعة الفاظ اي على
ما ذكره هنا والا فالملحق لا ينحصر في الاربعة المذكورة بل منه ما سمي به من المثنى وسياتي بيانه وكانه
اقتصر على ذكر الاربعة موافقة للنظم وهذه الاربعة اثنان منها يلحقان بالمثنى من غير شرط واثنان
بشرط قوله اثنين بالمثلثة للمذكرين والمذكر والمؤنث قوله واثنتين بالمثلثة للمؤنثين ومثلهما
ثنتان في لغة تميم وهما من اسماء التثنية وقيل انهما مثنيان حقيقة وهذان اللفظان يلحقان
بالمثنى من غير شرط قوله مطلقا اي حال كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما اذا اضيفا
الى ظاهر غير مثنى ام الى مضمر ام لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت
لهما مفرد فيعربان اعرابه وان ركبا مع العشرة كجاءني اثنا عشر واطلاقهم صحة اضافتهما الى المضمر يقتضي
انه لا فرق فيه بين ان يكون ضمير مفرد نحو جاءني اثناه او ضمير جمع نحو جاءني اثناهم او ضمير تثنية
نحو جاءني اثناهما وهو ظاهر ان كان المضاف اليه غير المضاف بان يراد بالاثنين امران غير المخاطبين
مضافان اليهما كعبديهما والذي تحرر عندي في هذه المسئلة ولم اره منقولا انه ان اريد بالمضاف
غير المضاف اليه صحت الاضافة مطلقا لا فرق بين المثنى وغيره واذا اريد بالمضاف وللمضاف اليه شيء
واحد امتنعت الاضافة مطلقا اما المثنى فلما فيه من اضافة الشيء الى نفسه واما الى غيره فلعدم التفاق
واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الفرض قاله شيخنا الغنيمي قوله وكلا وكلتا هذان اللفظان
يلحقان بالمثنى بشرط وهو اضافتهما الى المضمر ووزن كلا عند البصريين فعل نحو معا والفه قيل
بدل عن واو وقيل عن ياء عند س لانه الغالب في المنطقة ولانها اميلت وكلتا وزنها فعلى كذكرى والفها
عند س للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار
ابي علي وذهب الجرمي الى انها زائدة للتانيث وهو ضعيف لان تاء التانيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن
غير الف وانما وقعت حشوا في نحو ثمرتان لئلا يلتبس تثنية المؤنث بتثنية المذكر ويقال الممنوع وقوعها
حشوا في الوضع الاصول فان قلت اذا كان الف كلا اصلية والف كلتا للتانيث او اصلية فالالف فيهما
غير مجتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا اجيب بان الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما في
الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية
او الجمع او غير دال على شيء كما في الاسماء الستة وبعد دخوله اعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما
كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر قوله مضافين اي حال كونهما مضافين لمضمر قال الرضي وهو
ثلاثة اشياء كلاهما وكلاكما وكلانا انتهى وهو ظاهر كما في المغني ايضا في امتناع كلاكم لانه جمع اللهم الا اذا

قوله المفتوح ما قبلها انما ابقوا الفتحة قبلها لان النون مكسورة فلو كسر ما قبل الياء لوقعت الياء بين كسرتين وذلك مستثقل جدا وللاشعار بانها خلف عن الالف والالف لا يكون قبلها الا مفتوحا صح

فما نقله في التصريح عن الموضح في شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثني واثنتي الى ضمير تثنية لانها اضافة الشيء الى نفسه فغرضه هو على اطلاقه صح

نحو جاء الزيدان اثناهما لان بعض كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدين صح

يجوز بدعمن اثنين وانما اشترط في الحاقهما بالمثنى كونهما مع المضمر لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير غايب كانا تابعين للمثنى تاكيدا نحو جاء الزيدان كلاهما فجعلوا موافقين لمتبوعهما في الاعراب ثم اطرد ذلك فيهما اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب نحو جئتنا كلانا وجئتما كلاكما فانهما والحال ما ذكر وان كانا تابعين للضمير وهو مثنى من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثنى في الاصطلاح لاشتراطهم كما تقدم ان يكون مفرده معربا فلا يصح في ذلك ان تكون تابعة لاعراب ما قبلها اذ هو مبني فقيل بالطرد **قوله** فان اضيفا الى ظاهر الخ اي ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر قال الرضي واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء مضافا الى المؤنث افصح من تجريده نحو كلا المرأتين انتهى وفي المغني نحوه مع بسط ونقل في المغني ان ابن الانباري اجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان واجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصص بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوع يدها اي تاركة للغزل وبه يعلم ما في اطلاق المص حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولو هو والضمير بالدالة على اثنين

تنبيه كلتا وكلا اسمان لفظهما مفرد ومعناهما مثنى ولذا اجيز في ضميرهما العايد اليهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي الا ان اعتبار اللفظ اكثر وبه جاء التنزيل نصا في نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الافراد وحظ من التثنية اجريا في اعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة وخص اجراؤهما مجرى المثنى بحالة الاضافة الى المضمر لان الاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرع الاضافة الى الظاهر لان الظاهر اصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمناسبة وما ذكره المص في كلا وكلتا هو اللغة المشهورة وكنانة يعربونهما مضافين الى المظهر ايضا اعراب المثنى ومن العرب من يلزمهما الالف في الاحوال كلها اضيفا الى مضمر او مظهر نقله صاحب العين قال الرضي ولا ادري ما صحته

تتمة لو سمي بالمثنى كزيدان علما ففي اعرابه وجهان احدهما اعرابه قبل التسمية فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء وهذا واضح اذا سمي بصورته حال الرفع فهل كذلك اذا سمي بصورته حال النصب والجر حتى يجوز ان يرفع بالالف كلامهم يشمل ذلك ويؤيد ذلك انهم اذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع ان ينصب ويجر فكذا اذا سمي بغير المرفوع يجوز ان يرفع بالالف وهل يجوز ايضا مع التسمية بصورة المنصوب ان يعرب اعراب ما لا ينصرف بان يحول الى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على النون وفيه نظر والجواز بعيد والوجه الثاني يجعل كعمران فيلزم الالف ويمنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وقيده في التسهيل بان لا يجاوز سبعة احرف كاشهيبابين تثنية اشهيباب وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها فان جاوز السبعة لم يجز اعرابه بالحركات واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي بالسبعان فانه في الاصل تثنية سبع فاجراه مجرى سلمان اذ لو اجراه مجرى التثنية لقال بالسبعين وهو اسم موضع وهل يؤخذ منه انه اذا سمي به حقيق بان يمنع من الصرف لان الجزء كلمة محل نظر ثم لما انهى الكلام على الباب الثاني من ابواب النيابة شرع يذكر الباب الثالث منها فقال **الباب الثالث** الخ **قوله** جمع لا يخفى

ان

قوله ٣٣ بالياء المكسور ما قبلها اي لفظا نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين اصله مصطفيين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للساكنين صح

ان جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثليه فاكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثليه فاكثر عليه والمراد به هنا اسم المفعول اي المذكر المجموع جمع سلامة وهو ما كان آخره واوا ونونا في حالة الرفع او ياء ونونا في حالتي الجر والنصب ولذا ان تقول هو اسم ضم الى مثليه فاكثر صالح للتجريد وعطف مثليه او امثاله عليه **قوله** للمذكر اي باعتبار معناه لا اللفظ فدخل نحو زينب وحبلى لمذكر به فانهما يقال فيهما زينبون وحبلون وخرج زيد وعمرو وعلمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع **قوله** السالم بالجر نعت لجمع ويصح ان يكون نعتا للمذكر وهو ارجح لان السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من تعليلهم تسميته بالسالم بقولهم لسلامة بناء واحده اي بنيته اي لعدم اعلال فدخل في جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون ويقال لهذا الجمع ايضا جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى لان كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة وهذا الجمع معرب خلافا للزجاج وحد هذا الجمع ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده لفظا او تقديرا فخرج جمع التكسير اي المتغير واحده لفظا كرجال او تقديرا كصنوان **قوله** كالزيدون اي من الاعلام والمسلمون من الصفات واتى بالمثال مع لجار مرفوعا لانه اول احواله **قوله** فانه يرفع بالواو اي ظاهرة كما في الزيدون او مقدرة كما في صالحوا القوم او منقلبة الى الياء كما في مسلمي على التحقيق والسبب في اعراب هذا الجمع بهذا الاعراب هو انه كالمثنى في كثرة دوره في الكلام فاجري مجرى المثنى في خفة العلامة وترك الاخلال بظهور الاعراب فجعلت علامة جمع المذكر السالم في الرفع واوا لانها من امهات الزوائد ومدلولها على الجمعية مع الفعل اتمها في نحو هم فعلوا وجمعا في نحو اكلوني البراغيث وضموا ما قبل الواو اتباعا وجعلوا الاعراب فيه بالانقلاب في غير الرفع لامتناع ظهور الحركات على الواو المضموم ما قبلها فلجي الاعراب بعدد الواو في الرفع على صورتها في اول الوضع فاذا دخل عامل الجر قلبوا الواو ياء لمكان المناسبة وكسروا ما قبل الياء كما ضموا ما قبل الواو ولئلا يلتبس الجمع بالمثنى في بعض الصور وحملوا النصب على الجر كما في التثنية ولانه لو قلبت الواو الفا في النصب لادى ذلك الى الالتباس بالمثنى المرفوع في حالة الوقف واما في حالة الوصل فاللبس مرتفع بكسر نون المثنى وفتح نون الجمع **قوله** ويشترط اي زيادة على ما اشترط في المثنى فان الشروط المتقدمة الثمانية كما انها شروط للمثنى كذلك شروط لجمع المذكر ومن جملة ما اشترط في المثنى التنكير فكذلك يشترط التنكير في الجمع فلا يجمع ما لا يقبل التنكير نحو فلان وفلانة مما هو كناية عن العلم ولا يجمع العلم باقيا على علميته فان قيل اشتراط التنكير ينافي اشتراط العلمية مع انهم اشترطوا لمفرد الجمع اذا لم يكن صفة ان يكون علما كما سياتي في كلام المص اجيب بانه لا منافاة لان العلمية شرط للاقدام على الحكم الذي هو الجمع والتنكير شرط لتحقق ذلك الحكم فاذا اريد جمع العلم لا بد من تنكيره اي يراد به شخص ما سمي بهذا الاسم فيحصل بجره او من المشخصات فيصير كسائر اسماء الاجناس كرجل ومن ثم قال في اللباب وطريق تنكير العلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة فيصير كاسم الجنس وهذا واضح في علم الشخص واما علم الجنس فهو نكرة معنى فلا معنى لتنكيره الا ان يقال معناه ان لا يلاحظ فيه التعيين في الذهن الذي هو تشخص ما

تنبيه اعلم ان الاسم الدال على الجمع ...

او يقال في الجواب العلمية من الشروط المعدة بكسر العين اي المهيئة لقبول الجمعية وهي لا توجد مع المشروط
وبهذين الجوابين ينحل لغز الدماميني المشهور الذي الغزه في هذا المعنى اعني اشتراط العلمية ثم ايجاب
التنكير وذكره في جملة ابيات الى ان قال يعني يعني نفسه مخاطبا لعلماء الهند فيسال ما امر شرطتم وجوده
لحكم فلم تقض النحاة برده فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا بفقده وهذا العمري
في الغرابة غايته فهل من جواب تنعمون بحمده قوله في كل ما يجمع اي اسم علما او صفة يجمع هذا الجمع قوله
الخلو من تاء التانيث اي مالم تكن عوض فاء او لام نحو عدة وثبة فان كانت عوضا ما ذكر فانه يجوز
جمعه هذا الجمع خلافا للمبرد فانه اوجب جمعه علات وثبات وقيد التانيث بالتاء احترازا عن التانيث بالالف
فيجوز جمع حبلى وسلمى واسماء مجرها اعلاما للرجال والمراد بتاء التانيث التاء الموضوعة له وان استعملت
في غيره ليصح اخراج علامة فان تاءه لتاكيد المبالغة لا للتانيث وعبر بتاء التانيث دون هاء
ليشمل نحو اخت وبنت وسلمات اعلام رجال ثم العلة فيما ذكر انه لا يخلو اما ان تحذف له التاء
اولا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معنى وقد صار
لازمة بالعلمية لان الاعلام تصان عن التغيير وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي
التاء هذا الجمع فقالوا طلحون لانه سمع علاتون واربعون في جمع علانية للرجل المشهور وربعة
لمعتدل القامة وقياسا على ما ورد من جمعه جمع تكسير وان ادى الى حذف التاء كقوله وعقبة
الاعقاب في الشهر الاصم واجيب عن السماع بشذوذه عن القياس بان جمع التكسير يعقب
تانيثه التاء المحذوفة ولا تانيث في جمع السلامة بعقبها على ان جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد
منه سوى البيت فلا يقاس عليه مع امكان ان يجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم
قوله نحو طلحة اي من الاسماء ~~وعلامة اي من الصفات~~ كل علم فيه تاء التانيث قال الدماميني وانظر
لاي شيء امتنع طلحون ونحوه وقيل طلحات فاعطي حكم المؤنث اعتبارا باللفظ وقيل في العدد ثلاثة طلحات
بالحاق عدده حرف التاء فدل على انه اعطي حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى قال بعض الافاضل المراعى
المعتبر عندهم اولا وبالذات انما هو المعنى فاذا وجد ما يمنع من مراعاته روعي اللفظ ثانيا وبالعرض
ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع مراعاة المعنى في طلحات فراعوه وفي باب جمع المذكر السالم هناك
ما يمنع مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التانيث فلم يقولوا طلحون وراعوا اللفظ وجمعوه جمع المؤنث
لئلا يفوت المعنيان قوله وعلامة اي ونحو علامة من كل ما فيه التاء وليس للتانيث بل للمبالغة نحو
ملول وملولة وفروق وفروقة وراو وراوية قوله لمذكر اي باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب
وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين قوله فلا يجمع الفاء تفريعية وهو محترز قوله
لمذكر قوله نحو زينب اي مما كان علما لمؤنث فان جعل علما لمذكر جمع هذا الجمع كما تقدم قال البدر الدماميني
وانظر لاي شيء قيل زينب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التانيث وقيل
زينب منقولة الى المذكر زينبات تنزيلا منزلة طلحة قوله وحائض اي ونحو حائض مما كان صفة
لمؤنث وعلة عدم جمع نحو علم المؤنث هذا الجمع خوف التباس جمع المذكر بالمؤنث قوله ان يكون لعاقل
المراد ما شان جنسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر في التسهيل انه يكفي ذكورة
بعض الافراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة اي لا مع اختلافها فلا يقال رجلين في رجل
وامراة ولا عالمون في عالم وقائمتين قال سم وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير في التثنية

ايضا

من كل علم ثلاثي موضوع عوض من فايه تاء التانيث صح

فلا يجمع محترز قوله الخلو من تاء التانيث قوله والفاء تفريعية صح

واذا جمع مذكر مؤنث غلب المذكر والاسماء ... من نبعان والقياس ضبعانات صح

ايضا فليحرر انتهى اقول في الدماميني على التسهيل ان ادخال المثنى في هذا الحكم سهو وانه لا حاجة الى اشتراط
اتحاد المادة هنا لان الاتفاق في اللفظ ماخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على
التغليب والتعبير بالعاقل اولى من التعبير بعالم لانه ادل على المقصود ولا يرد جمع اسمائه تعالى
كانى وانا لموسعون فنعم الماهدون ونحن الوارثون لانه سماعي لان اسمائه تعالى توقيفية وليس لاحد
من غيره ان يجمع شيئا منها والكلام في الجمع المقيس وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد او صفة
لان الجمع فيها ايضا لا ينقاس قال الدماميني معنى الجمعية في اسماء الله ممتنع وما ورد منها بلفظ
الجمع فهو للتعظيم يقتصر عليه فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد
كوارثون ولا يرد على التعبير بها جمع صفات من لا يعقل ولا يعلم نحو اتينا طائعين رايتهم لي ساجدين
لان ذلك لتنبيه غير اولي العلم بهم في الصفات لكون نصب تلك الصفات من افعال العقلاء ومثله
في العقل وكل في فلك يسبحون هذا تحرير المقام وخص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم
اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير قوله فلا يجمع الفاء تفريعية ايضا وهو محترز قوله
عاقل قوله نحو واشق اي مما كان علما لغير عاقل فانه جعل علما لعاقل جمع هذا الجمع ولذا كان قيد
يكون علما لكلب قوله وسابق اي ونحو سابق مما كان صفة لغير عاقل قوله ثم يشترط اي في انفراد
كل من الاسم والصفة واما الشروط الثلاثة المتقدمة فهي جارية فيهما معا وثم هنا للترتيب
الذكري قوله ان يكون اي ما يجمع هذا الجمع قوله علما اي شخصيا فلا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون
او الياء والنون الا ما كان علما على الشمول التوكيدي نحو اجمع فانه يقال فيه اجمعون واجمعين لانه صفة
في اصله لانه افعل تفضيل اصالة قاله الروداني ويشترط في العلم ان يكون غير معدول عنه المازني
فانه منع تثنية عمر وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال اقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال ابو
حيان ولا اعلم احدا وافقه مع قول العرب عمران وكالعلم المصغر وان لم يكن علما كرجيل وغليم وسكيران
ثم اشتراط العلمية شرط للاقدام على الجمعية بالفعل فلا منافاة بين اشتراطهم تنكيره كما تقدم ذلك
آنفا مستوفى قوله غير مركب نحو هذا شرط في الشرط قال بعضهم وحذف هذا الشرط اولى لانه شرط لمطلق
الجمع مصححا او مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه انتهى قوله فلا يجمع الفاء تفريعية وهذا
محترز قوله غير مركب قوله نحو برق نحره اي هذا اللفظ ونحوه من كل مركب اسنادي كتابط شرا فان
اريد جمع ذلك هذا الجمع جيء بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة فيقال جاء ذوو برق نحره وذوو تابط
شرا وبرق بفتح الراء بمعنى لمع قوله ومعدي كرب اي معدي كرب ونحوه من كل مركب مزجي ومنه
المختوم بويه كسيبويه فان اريد جمعه هذا الجمع جيء بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعة ايضا فيقال جاء ذوو
معدي كرب وذوو سيبويه وهذا القول في المزجي هو الاصح ومقابله يجوز جمعه مطلقا اي ختم بويه
او لا وعليه ~~فيقال جاء المعديكربون والسيبويهون~~ وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم
بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثاني فيقال سيبون
وهذا الخلاف في المختوم بويه محله على القول ببنائه وهو المشهور كما تقدم واما على القول باعرابه اعراب
ما لا ينصرف فلا خلاف في جواز جمعه هذا الجمع وسكت المص عن المركب الاضافي لانه يثنى ويجمع جزؤه
الاول ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد جاء غلاموا زيد وغلاما زيد وجوز الكوفيون تثنية الجزئين
وجمعهما فيقال غلاما الزيدين وغلاموا الزيدين قال الروداني ولا اظن ان احدا يجري على مثل ذلك

اي اتفاقا بالنسبة للمركب الاسنادي وعلى الاصح في المركب المزجي وصح

والغالم جمع الثاني لعدم الحاجة الى ... المتعدد ... مثلا المنسوب ...

فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله اله واحد انتهى **قوله** واما صفة عطف على علما اي صفة لمذكر عاقل وانما
خص من بين العقلاء العلم والوصف دون غيرهما نحو رجل وانسان جبرا للعلم بالتصحيح لما فاته من زوال
التعريف العلمي وصونا له عن جمع المكسر الذي يكثر فيه التغيير المنافي لمنصب العلمية ولتكون العلامة الدالة
على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤديا معناه
معللا با علاله مصححا بتصحيحه وهي في الفعل واو فكذا في الوصف وان كانت واو الاسم حرفا وواو
الفعل اسما **قوله** تقبل التاء اي وان لم تكن للتانيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا صفة تقبلها
لا لمعنى التانيث بان تكون للمبالغة وقضية الضبط بقبول التاء دخول نحو رحيم لانه يقال امراة رحيمة
كما صرحوا به واما رحمن فينبغي امتناع جمعه لانه مختص بالله تعالى واسماوه توقيفية لكن صرحوا بانه
لا يقال الرحيمون ولا الحليمون لما ذكر ويوخذ من ذلك الجواز في الرحيم اذا اريد به غيره تعالى ويبقى النظر
فيما اذا اطلق على الله وعلى غيره اي معا قال ابو حيان بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف
وهو ما اذا كان خاصا بالمذكر كخصي قال المرادي اذ لا يقصد به معنى التانيث ولا بد ان يكون
قبول التاء مطردا احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون
بقياس **قوله** او تدل على التفضيل اي او لم تقبلها لكن تدل على التفضيل يعني وهي معرفة بال او مضافة
الى معرفة نحو الافضلون وافضلو بني فلان بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذلك فلا يجمع بل يلزمه
التوحيد وهذا معلوم من باب افعل التفضيل فلا اعتراض على قوله وتدل على التفضيل فان قيل الشرطان
منقوضان بجمع ذو قلت ذو شاذ لانه ليس بعلم ولا صفة فهو من الملحق فتامل وانما اعتبر في
الصفات قبول التاء لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التانيث نحو قامت
ويعرى منها عند التذكير نحو قام وانما جمع هذا الجمع ما اشبه الفعل لحاقا به في انه اذا وصف به المذكر
لحقه بعد سلامة لفظه الواو نحو قاموا ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع الافضل لالتزام
التعريف فيه وهو فرع التنكير فاشبه الفعل في الفرعية فحمل عليه وجوز الكوفيون ان يجمع هذا
الجمع من الصفات ما لا يقبل التاء واستدلوا بقوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون
ومنا المرد والشيب فجمع عانسا وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد
وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه وقوله ما ان طر ما نافية وان زائدة وطر
بفتح الطاء من باب ضرب اي نبت ويضم بهذا المعنى ايضا وبمعنى قطع والعانس من بلغ اوان التزوج
ولم يتزوج ذكرا كان او انثى والامرد من لم يبلغ اوان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شاربه
لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه اوان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى
حين زيدت بعدها ان لشبهها في اللفظ بما النافية انتهى عيني بتلخيص وزيادة وقول الموضح
قابلة للتاء او تدل على التفضيل هو نحو قول الاشموني وغيره ليست من باب افعل فعلاء ولا من
باب فعلان فعلى ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث وقوله افعل فعلاء بالاضافة التي
لادنى ملابسة اي ليست من باب افعل الذي له مؤنث على فعلاء كاحمر فلا يقال الاحمرون وكذا يقال في نظيره
وعبارته صادقة بان لا يكون من باب افعل اصلا كقايم وبان يكون من باب افعل الذي ليس
له مؤنث اصلا كاكمر لكبير الكمرة الذكر وبان يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الافضل
فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بان لا
يكون

يكون من باب فعلان اصلا كقايم وبان يكون من باب فعلان الذي ليس له مؤنث اصلا كلحيان
للطويل اللحية وبان يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا
من الندم **قوله** نحو قايم اي قايم ونحوه من المجرد وقوله ومذنب اي ونحو مذنب من المزيد وهذان
مثالان للصفة التي تقبل التاء تقول قايمة ومذنبة **قوله** وافضل هذا مثال للصفة التي
تدل على التفضيل **قوله** فلا يجمع الفاء تفريعية وهو محترز قوله تقبل التاء او تدل على التفضيل
قوله نحو جريح اي جريح ونحوه مما عطف عليه من كل ما لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل لكونه
على وزن فعيل بمعنى مفعول فانه يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف فرقا بينه وبين
ما هو بمعنى فاعل ولم يعكس لان الفاعل اصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث
اصل فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع والحاصل ان المذكور ان غالبا ان ويوخذ مما تقرر ان
محل منع جمع ما ذكر اذا ذكر الموصوف لانه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث حينئذ اما اذا لم يذكر
فينبغي ان يجمع هذا الجمع فليحرر او فعول بمعنى فاعل فاذا كان بمعنى مفعول لحقته التاء نحو ناقة
ركوبة او صفة مؤنثها على فعلى فانها لا تقبل التاء الا عند بني اسد او مؤنثها على فعلاء فان
جعل نحو جريح وصبور رد علا جمع هذا الجمع **تتمة** الاسم اذا جمع وكان صحيحا او معتلا جاريا مجراه
او مهموزا غير ممدود او ممدودا همزته اصلية لحقته العلامة من غير تغيير واما المقصود والمنقوص
فان آخرهما وهو الالف في المقصور والياء في المنقوص يحذف لالتقاء الساكنين ثم يبقى بفتح ما
قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف كما في انتم الاعلون في المقصور فان اصله الاعليون تحركت الياء
المبدلة من واو في الاصل لانه من العلو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت للساكنين وبقيت الفتحة
دليلا عليها ويضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف فتقول في جمع القاضي مما ياؤه
اصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل فيهما القاضيون والداعيون
حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل
الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان
شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلم من قولنا اذا جمع كل منهما جمع تذكير ان آخر المقصور والمنقوص لا يحذف في
جمع التانيث ووجه الفرق ان العلامة في جمع التذكير ثقيلة وهي الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص
ولا الياء والواو المنقلبة عن الف المقصور وعلامة التثنية وعلامة جمع المؤنث السالم خفيفة فجاز
ان تجامعهن اما علامة جمع تصحيح المؤنث فالالف مطلقا ولا شك في اخف منها واما علامة التثنية فالالف
رفعا والياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا بخلاف ياء جمع المؤنث ~~السالم خفيفة~~ فانها مكسور ما قبلها انتهى
دمابيني بزيادة ثم لما فرغ من بيان جمع المذكر شرع في بيان ما حمل عليه في اعرابه وهو ليس منه فقال **فصل** وحمل الخ
قوله اسماء جموع اي لا واحد لها من لفظها ~~اصلا~~ غالبا فلا يرد ان العالمين اسم جمع لعالم **قوله** اولو بكتب بالواو
بعد الهمزة للفرق بينه وبين الى الجارة في الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع واولو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو
بمعنى صاحب لا واحد له من لفظه بل من معناه لانه لم يات اول في المفرد بخلاف ذو فانه جمع ذو حقيقة
قوله وعالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمع له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم فيطلق على كل ما سوى

فانه يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف صح

اذا جمع كل منهما جمع تذكير صح

الدرقح والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قال الصبان والمتجه عندي انه هنا اي كون الخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه كلي لا اغلبي وانه لا يجوز ان يكون مساويا لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا لم يكن في الجمع فائدة ولم يتم قولهم اقل مراتب الجمع ان يشتمل ثلاثة من مفرده او اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا في الشمول انتهى والقول بانه اسم جمع هو قول ابن مالك ومن تبعه كالموضح هنا وقيل انه جمع لعالم باعتبار تغليب من يعقل او باعتبار اطلاق العالم على كل صنف من اصناف الخلق على حدته كعالم السموات وعالم الارض وعالم الطير وعالم الوحش وغيرهم او باعتبار اطلاقا لعالم على كل صنف من اصناف العقلاء كالروم والبربر والمغربي ونحوهم فانه نع بهذه الاعتبار الزوم عدم كون الجمع اعم من مفرده لانا اذا جعلنا على هذا القيل مفرد العالمين عالم بمعنى صنف من الاصناف على حدته لم يلزم كون الجمع المفرد اعم ولا مساويا لان مدلول المفرد حينئذ صنف من اصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف فلم يكن المفرد اعم ولا مساويا بل الاعم الجمع فما ذكره بعضهم من لزوم كون المفرد مساويا للجمعه على هذا القيل الثاني وانه لا محذور في ذلك لان كون الجمع اعم اغلبي غير مسلم كما انكشف لك لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد عموم بدلي وصدق الجمع عموم شمولي والمعتبر هنا العموم الشمولي والاولى ان غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قول هذا البعض ان كون الجمع اعم اغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام وهذا القيل الثاني وهو انه جمع حقيقة هو ما عليه المحققون لكنه على هذا القول يكون جمعا لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر لانه جمع لغير علم ولا صفة بل اسم جنس لكل صنف من اصناف المخلوقات قال الرضي هو جمع للعالم الذي يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال وبها انتهى وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله الدمابغي والصبان قوله وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وقوله الى التسعين الغاية داخلة في المغيا وجاء القرآن بها كلها قال تعالى ان يكن منكم عشرون وواعدنا موسى ثلاثين ثم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة وانما كان عشرون وبابه اسم جمع ولم يكن جمعا لانه لو كان جمعا للزم صحة انطلاق ثلاثين مثلا على تسعة ولزم صحة انطلاق عشرين على ثلاثين وايضاحه ان اقل الجمع ثلاثة فاذا كررنا في انطلاق ثلاثين مفرده الذي هو ثلاثة ثلاث مرات دل ثلاثون على تسعة وكذا عشرون اذا كررنا مفردها على فرض كونها جمعا ثلاث مرات لزم صدق انطلاقها على ثلاثين لان العشرة اذا كررت ثلاث مرات بلغ التكرار الى ثلاثين واللازم باطل فكذا الملزوم باطل فتامل قوله بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة والعلة قيل هي خفة التثنية وثقل الجمع وقال الشهاب القاسمي في شرحه وبنون جمع ابن وقياسه ابنون لكنه جمع على اصل ابن وهو بنو بحذف اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذفت في الواحد وان جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كانهم ارادوا ان ينبهوا على ان الفاء في الاصل مفتوحة انتهى وهو ماخوذ من كلام الدماميني في شرح التسهيل وكتب شيخنا العنيمي قد يقال وكم اره منقولا ان صورة المعوض عنه وهو الواو موجودة

في

في الجمع ولاكن لا في التثنية او يقال لم تحذف في التثنية ويقال بنان لوجود اللبس بالبنان وهي الاصابع انتهى وكتب الدنوشري ما نصه وذلك لان ابنا اصله بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى اصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو لعلة والمحذوف لعلة كالثابت فلم تات الهمزة واما في التثنية فلو رجعت الواو ولم يكن هناك ما يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت اولا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الا ان الغرض ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون ~~لم يحصل لبس هنا~~ وكتب الروداني العلة التصريفية هي ان اصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض منها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنوون لانهما يردان الاشياء الى اصولها فارادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هاولهراوة فنفعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الجمع الهمزة في الجمع الى ضمة النون اوجبت حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه لسكونه حاجز غير حصين كلا فاصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا اريد به من يعقل قال في التسهيل يقال في المراد به من يعقل من ابن واب واخ وهن وذي بنون وابون واخون وهنون وذوون انتهى اي واما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء انتهى ملخصا قوله واحرون بكسر الهمزة وحكى فيها بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع احرة ~~بفتح الهمزة~~ بكسر الهمزة وفي التصريح انه جمع ايضا جمع حرة وان حرة اصلها احرة حذفت همزته وان هذا الاصل ترك نسيا منسيا فالمستعمل حرة بلا همزة والحرة ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار قوله وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وانما فتحت راؤه لانه من باب ارضات قال المص ويجوز اسكانها في الشعر وعبارة الدماميني وحكى اسكانها وانما كان الاصل ارضات لان الارض مؤنثة بحو قوله تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده وقولهم في تصغيرها اريضة وجمع ارضون هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر الا انه سكن الراء للضرورة واعلم ان ارضون مما شذ من باب سنين لان مفرده ارض وهي لفظ ثلاثي لم يحذف منه شيء فكان ينبغي تاخير ارضين عن سنين قوله وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو او هاء لقولهم في الجمع سنوات وسنهات ولمجيء الفعل على سانيت وسانهت وكل من الجمع والفعل المسند الى ضمير متكلم او مخاطب يرد الاشياء الى اصولها لم اصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة احرف فان قلت تعليل كون لام سنة واوا بقولهم في الجمع سنوات فيه دور لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد على اصالته في الجمع قلت اجيب بمنع ذلك الدور لان توقف الفرعية اي الجمع على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد جهة التوقف فتامل وانما حذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء في محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها وقد يقال لا دلالة في الجمع ومجيء الفعل على ماذكر على تعيين احدهما كما هو المشهور لجواز ان يكون له اصلان باعتبارهما اختلف الجمع ومجيء الفعل على ماذكر قوله وبابه اي الجاري على سننه ثم ذكر المص ضابطا لباب سنين وهو قوله فان هذا الجمع الخ قوله فان هذا الجمع اي جمع سنين وبابه قوله مطرد اي كثير وشائع استعماله فلا ينافي انه شاذ قياسا هو وما قبله وهو ارضين

والمانع من حذفها الوزن ومن قبلها الفا سكون ما بعدها الالف في بنان صح

لا يقال ما ذكرت من الفعل يدل على ان الاصل الياء لا الواو لانا نقول صح

حقيقة هو

وانما خصينا باب سنين وارضين بالنص على شفه وزهما قياسا مع ان جميع الملحقات شاذة قياسا وانما
كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لانه حقيقة لسده سن وذها لكونه ثلاثية اوجه لان كلا منهما جمع
تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل اربعة لان مفرد كل غير علم وغير صفة قوله من كل اسم ثلاثي اي من
كل اسم هو واحد ثلاثي في الاصل وذكر المص ستة بقيود كون الاسم ثلاثيا والحذف منه وكون المحذوف اللام
والتعويض عنها وكون العوض هاء التانيث وعدم التكسير ولكن من تامل كلامه الآتي في اخذ المحترزات
عرف ان المص الغى القيد الاول فلم يخرج به وجعل بعضه لبيان الواقع لا للاحتراز قوله ولم يكسر اي تكسيرا يعرب
معه بالحركات خلافا لما في قوله اوله والثالث جموع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لامه
المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو ان لا يكون
لمذكره جمع بالواو والياء والنون ليخرج نحو هنة فان مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو ايضا به التبس
المؤنث بالمذكر قوله نحو عضة وعضين اصل عضة عضو من قولهم عضيته وعضوته الاول بالتشديد
والثاني بالتخفيف ومصدر الاول تعضية ومصدر الثاني عضوا بفتح فسكون اي فرقته تفرقة قال
ذو الرمة وليس دين الله بالمعضى اي بالمفرق لانهم فرقوا اقاويلهم فيه وقيل اصلها عضه بالهاء
من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا والعضه ايضا السحر في لغة قريش
قال الشاعر اعوذ بربي من النافثات في عقد العاضه المعضه والنافثات جمع نافثة من النفث
وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والمعضه مبالغة العاضه والبيت يعطي ان النافثات
غير السحرة الا ان يكون من الاظهار في مقام الاضمار فعلى الاول لامها واو ويدل له جمعها على عضوات
وعلى الثاني لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة لان التكسير والجمع والتصغير يردان الشيء الى اصله
قوله وعزة وعزين بكسر العين المهملة وفتح الزاي العزة الفرقة من الناس واصلها عزي فالهاء عوض
من الياء التي هي لامها وفي الاشموني اصلها عزو بالواو فعليه لامها واو وتجمع على عزى وعزين والعزين
الفرق من الناس المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى قوله وثبة وثبين
الثبة بضم المثلثة وفتح الموحدة وهي الجماعة لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن
فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي ايضا محذوفة
اللام من يثيب فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما واصل ثبة ثبو وقيل ثبي من ثبيت
اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني ياء والاول اقوى وعليه الاكثر لان ما حذف من اللامات
اكثره واو وحاصل ما ذكره المص من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفاء كسنة ومكسورها
كعضة وعزة ومضمومها كثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور
الفاء لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين على الافصح ايضا وحكي مئون وعزون بالضم وما كان
مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين وهل الضم والكسر في هذا الاخير على حد سواء
اولا والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي انهما سواء حيث قال وكسر فاء كسرت او فتحت
في مفرد اشهر من ضمها وساغ ان ضمت انتهى والذي استوجهه الصبان رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة
الواو وللفرار من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر في حالي النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار
من الانتقال من ضم الى كسر قوله جعلوا القران عضين اي ان الكفار جعلوا القرآن كالاعضاء في التفرقة
لان اقوالهم تفرقت في شانه وعضين مفعول ثان لجعلوا منصوب بالياء قوله عن اليمين وعن الشمال
عزين اي فرقا شتى كان المشركون يحلقون حول رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقا حلقا ويستهزئون بكلامه وعزين
صفة

على الافصح وحكي سنون بالضم صح

صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا منصوب بالياء ولم يقع في القران جمع ثبة الا
بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات قوله ولا يجوز الشروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء
لكان احسن قوله ذلك اسم الاشارة راجع للجمع المعرب بالحروف قوله ولا في نحو عدة وزنة اي من كل
ما كانت الهاء فيه عوضا من الفاء واصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق
وولد ووحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو
وعوض عنها هاء التانيث وشذ لدون جمع لدة وهي المساوي في السن وشذ رقون في جمع رقة
وهي الفضة المضروبة وحشون في جمع حشة وهي الارض الموحشة ومحل ما ذكر اذا لم يكونا علمين لمذكر
فان كانا علمين له جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون قوله لعدم التعويض اي من لاميهما المحذوفة و
اصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم اه تصريح وحكي في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح
الميم وقولا بان لام دم واو وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما قوله وشذ ابون
واخون اي وهنون وحمون وذوون وفمون على القول بسماع الكل قال الدماميني نحو ابون يحتمل
وجهين الاول ان يكون الاصل ابوون اي برد اللام ثم اتبعوا كما اتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا
ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني انهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا
كما في حالة افراده وعدم اضافته قوله اسم واخت وبنت اصل الاول سمو بكسر السين او ضمها
وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين واصل اخت اخو بفتح الهمزة
وسكون الخاء كما استظهره الروداني حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث لا هاؤه وكذا اصل
بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل فيه ما مر قال في التصريح والفرق بين تاء
التانيث وهائه ان تاء التانيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف
عليها بالهاء وتكتب مربوطة انتهى وقيل ان التاء في بنت واخت ليست للتانيث لان قبلها ساكن صحيح
والصيغة كلها للتانيث وقيل للالحاق بجذع وقفل او للثنائي بالثلاثي ولو سمي باخت وبنت مذكر
لم يجمعا هذا الجمع خلافا للفراء فانه اجاز حذف التاء وجمعهما بالواو والنون وشذ بنون في جمع ابن
لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم تر هذه التاء تلحق مؤنثا الا ومذكره
محذوف الواو قاله الجوهري قوله لان العوض عن الهاء اي وهو همزة الوصل في اسم وتاء التانيث
في بنت واخت كما علمت قوله شاة وشفة اما شاة فاصلها شوهة بسكون الواو فلما ~~قصد التعويض~~
~~فلزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاه~~ فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التانيث
منها فلقيت الواو هاء التانيث فلزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاه ويرد عليه ان حركة
الواو عارضة فلا يوجب قلبها الفا وقال الروداني لو قيل اصله شوهة كرقبة لكان اقرب مسافة لا
اعتلالا واحدا اولى من اعلالين ولكان كشفة اذ اصله شفهة انتهى واما شفة فاصلها شفهة بالتحريك
كما يفيده كلام الروداني فحذفت لامها وهي الهاء ايضا وقصد تعويض هاء التانيث منها والدليل
ان اللام هاء التصغير والتكسير وكل منهما يرد الشيء الى اصله وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في
الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن
تصحيحهما قوله لانهما تعليل لكونهما لم يجمعا هذا الجمع مع ان كلا منهما محذوف اللام معوضا عنها هاء التانيث
قوله كسر اي تكسيرا يعرب بالحركات والشرط في باب سنين ان لا يكسر كذلك كما تقدم قوله على بنائه اصله

وهذا الخلاف يشعر بان شاة اذا جعل علما ... لمذكر ... ان تجمع هذا الجمع ... العضة ... صح

والى ذهب الكوفيون واختاره ابن مالك صح

وانما شذ ابون لعدم التعويض ولو كان شذ بالفاء لكان اولى صح

قال في التصريح صح

شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها قوله ظلبون جمع ظبة بكسر الظاء كما في التصريح وبضمها كما في القاموس ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها كما في التصريح قال العوالم ظبون اذا اصبته بالظبة وهي طرف السيف والسهم وانما شذ لانهم كسروه على ظبي بالضم واظب ومع ذلك جمعوه على ظبين واظب اصله اظبو كادجل قوله الثالث اي مما حمل على هذا الجمع قوله واهلون جمع اهل وهم العشيرة قوله ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير قال في مختصر الصحاح الوابل المطر الشديد وقد وبلت السماء من باب وعد قوله لان اهلا ووابلا تعليل لكونهما جمعين لم يستوفيا شروط الجمع قوله ليسا علمين ولا صفتين اي بل كل منهما اسم جنس جامد فاهل اسم جنس للقريب بمعنى ذي القرابة واورد عليه الوصف به في قولهم الحمد لله اهل الحمد واجيب بان الكلام في الاهل بمعنى القريب المستحق فان هذا وصف وجمع على اهلين حقيقي لا ملحق كذا قال الوالي وفيه بحث لانه ان كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا او المعنى فهو من معنى المشتق مطلقا فما الفارق الداعي الى كون الذي بمعنى القريب غير صفة والذي بمعنى المستحق صفة الذي يختار الثاني ويقال القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل ثم رايت الروداني ذكر ان اهلا الوصف لم يستوف جميع الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل قوله كعليون مثال لما سمي به من الملحق ~~وانظر حكم التقليل بدون ان يقال لما سمي~~ وعليون ليس بجمع في هذه الحالة فلا ينافي ما قيل انه في الاصل جمع على كسكيت من العلو سمي به اعلى الجنة او الكتاب الموضوع فيه واستدل في التصريح على انه اسم لاعلى الجنة بقوله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وفيه ان بقية الاية تدل على ان عليين اسم للكتاب المرقوم الا ان يصار الى اضمار مضاف تقديره محل كتاب وفي الرضي انه اسم لديوان الخير على ما فسره الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه سبق وذلك انه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى عليه وهي الغرفة والقياس في المنسوب اليها علي ككرسي في المنسوب الى الكرسي وان كان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة على ان معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو شاذ لعدم العقل قوله وزيدون مثال لما سمي به من هذا الجمع فيعرب كل من زيدون وعليون بالحروف اجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كان الان مفردين قوله ويجوز الخ فائدة حيث قيل بالجواز والامتناع في احكام العربية فانما يعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم الشرعي فمن لحن في غير التنزيل والحديث كان نصب الفاعل او رفع المفعول لا نقول انه يأثم الا ان يقصد ايقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع ضرر فعليه الاثم هذا المقصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر افاده ~~يس~~ قوله في هذا النوع اسم الاشارة راجع للنوع الاخير وهو المسمى به قوله غسلين هو ما يسيل من جلود اهل النار وصديدهم وعلله الموضح عن التثنية بحيث ~~لم~~ الى التشبيه بغسلين لانه يشبهه في كونه زائدا ياء بعدها ياء والنون قوله في لزوم الياء اي في الاحوال الثلاثة قوله بالحركات اي الثلاث ظاهرة على النون قوله منونة اي ان لم يكن اعجميا تقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعلينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاق المص تبعا للناظم في قوله وشاحين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه قوله ودون هذا اي احط وانزل من هذه اللغة المتقدمة

ان

ان يجرى الخ واسم الاشارة عائد الى يجرى اي ودون هذا المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ان يجرى الخ وزاد في التصريح قبل هذه اللغة لغة اخرى وهي ان يجرى هذا النوع مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا يا سمون بضم النون من غير تنوين قوله عربون بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة وتسميه العامة رعبون وهو تعجيل شيء من الثمن قوله كقوله وهو ابو ذهيل الجمحي واسمه وهب بن وهب بن ربيعة الجمحي الشاعر المجيد المحسن المداح وهو من قصيدة نونية من الخفيف وهو اولها وبعده صاح حيا الاله حيا ودورا عند اصل القناة من جيرون قوله واعترتني الخ عجز بيت وصدره طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الخ ومعنى اعترتني غشيتني من عراه هذا الامر اذا غشيه قوله بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هارون والماطرون بالميم وطاء مهملة وضم الراء اسم موضع بناحية الشام وقيل بستان بظاهر دمشق وذكره الجوهري بالنون موضع الميم قال صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به قوله وفتح النون اي مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب وذكره السيوطي ايضا في جمع الجوامع والظاهر ان اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو قوله كقوله وهو يزيد بن معاوية وهو من قصيدة عينية من الرمل يتغزل بها في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب بعند الماطرون وبعده خرفة حتى اذا ارتبعت ذكرت من جلق بيعا قوله ولها بالماطرون الخ لها اي للنصرانية المذكورة وهو في محل رفع على انه خبر عن قوله خرفة والباء ظرفية اي في الماطرون واذا للوقت والتقدير لها خرفة وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض لتاكل ايام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر اي يجتنى وارتبعت من ارتبع البعير اذا اكل وجلق بكسر الجيم وتشديد اللام المكسورة وفي اخره قاف موضع بالشام وسوق الجلق معروف والبيع بكسر الباء الموحدة وفتح الياء اخر الحروف جمع بيعة النصارى والشاهد فيه لزوم الواو وفتح النون وهذا ضعيف جدا ولذا قال المص ودون هذه قوله وبعضهم اي العرب قوله وباب سنين اي وان لم يكن علما قوله مجرى غسلين اي في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قوله قال اي احد اولاد علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو من الوافر قوله وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنون ~~لنا~~ لنا الخ لنا نعت لابا وكذلك لما تقدم عليه صار حالا وعلي عطف بيان من عطف الاسم على الكنية وبنين جر لقوله نحن والمعنى نحن بنيه ابرار فحذفت الصفة للعلم بها وفيه الشاهد حيث اجراه مجرى غسلين فاجرى الاعراب على النون والقياس بنون قوله وقال اي الصمة بن عبد الله بن الطفيل شاعر اسلامي بدوي مقل من شعراء الدولة الاموية مات في طبرستان وهو من قصيدة من الطويل قالها وقد اشتاق الى نجد قوله دعاني لم يعناه اتركاني من نجد يخاطب به خليليه ومن عادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما ونجد اسم للبلاد التي اعلاها تهامة واليمن واسفلها العراق والشام واولها من ناحية الحجاز ذات عرق الى ناحية العراق والمعنى دعاني من ذكر نجد والفاء في فان للتعليل وتمام هذا البيت لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا فشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالياء وردا

حال من مفعول شيبتنا والشاهد في قوله فان سنينه حيث اجراه مجرى غسلين في الاعراب بالحركات
والزام النون مع الاضافة ولو لم يجعل الاعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون للاضافة ولقال
سنيه قوله وبعضهم اي النحاة كالفراء قوله يطرد قال في المختار اطرد الشيء اطرادا تبع بعضه بعضا
وجرى تقول اطرد الامر استقام والانهار تطرد اي تجري انتهى قوله هذه اللغة وهي لزوم الياء
والاعراب على النون منونة لانه باب الياء اوسع من باب الواو وهذا اعم من قول وهو يعني باب سنين
عند قوم يطرد قوله لا يزالون الخ عجز بيت وصدره دعاني من نجد فان سنينه ... ذي طلول وهو من الخفيف
وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سين مهملة وهو القوي
الشديد والطلول بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة وفي قوله لا يزالون
مراعاة معنى الحي بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها
وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث اثبت النون ولم يحذفها للاضافة
فعلم انه معرب بالحركات وقيل على ان يكون الاصل ضاربين في القباب فحذف البدل الذي هو
ضاربين لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني او يكون الاصل ضاربين نفس القباب
فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله او يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي
بياء النسب في الجمع ثم حذفت احدى الياءين ثم اسكن الياء الباقية قوله وقوله وهو سحيم بن وثيل
الرياحي قوله وقد جاوزت الخ عجز بيت صدره وماذا يبتغي الشعراء مني قوله حد الاربعين في
الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها
وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه جاريا على النون في قيتان وقال الامام يوسف الشنتمري هو في السنين و
العقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة اخره من
المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان تكون كسرة النون فيه كسرة بناء كما ستاتي
وبذلك صرح ابن جني انتهى تصريح ثم لما انهى المص الكلام على جمع المذكر وما الحق به ذكر قبل المثنى وما الحق به
بقي عليه من تتمة بحثهما ان يذكر حكم نونهما فعقد لذلك فصلا مستقلا ليفصل ذكرها في الذهن
فقال فصل نون المثنى الخ وقد اشار الناظم لحكم نونهما بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من
بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه قوله نون المثنى قدم المص ذكر
حكم نون المثنى على ذكر نون الجمع لكون المثنى سابقا على الجمع اي لان مرتبة الاثنين قبل مرتبة الجمع
الذي اقله ثلاثة في العدد اي انها سابقة في التعقل
تنبيه قد عرفت ان اعراب المثنى والمجموع
على حده مخالف للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثاني من حيث ان رفع
المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه
الاول فلان المثنى والمجموع فرعان عن احادهما والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فجعل
الفرع للفرع طلبا للمناسبة وايضا فقد اعرب بعض الاحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلو اعرب المثنى
والمجموع على حده بالحركات للزم ان يكون للفرع مزية على الاصل وهو غير جائز ولانهما وجد في اخرهما حروف
وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بخلف بعضها عن بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف
بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة او مقدرة اخف من وجودها ملغاة وهي صالحة للاعراب بها مع
اعتبار حركة واما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب في الاسم ثلاثة
والاعراب

ايه يجري صح

قوله ثم لما انهى المص الى قوله اي انها سابقة في التعقل هنا كتبناه سهوا في غير محله ومحله سياتي بعد التنبيه وسنبين محله باشارة على الهامش فيما ياتي بعد فتنبه

والاعراب ستة رفع ونصب وجر في المثنى ومثلها في الجمع فلو جعل اعرابهما بها على حد اعراب الاسماء الستة
لالتبس المثنى بالمجموع في نحو رايت زيدك ولو جعل اعراب احدهما كذلك دون الاخر بقي الاخر
بلا اعراب فوزعت عليهما واعطي المثنى الالف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل اسما في نحو اضربا
وحرفا في نحو ضربا اخواك واعطي المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل اسما في نحو ضربوا
او حرفا في نحو اكلوني البراغيث وخصتا بالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع
لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كلا منهما فضلة ومخرجهما متقارب لان الفتح من اقصى
الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين انتهى اشموني ملخصا واعترض على قوله بقي الاخر
بلا اعراب ان كان المراد بقي الاخر بلا اعراب اصلا ورد عليه ان المقدم لا يستلزم التالي لجواز
اعراب الاسماء الستة ورد عليه انه يلزم هذا ايضا فلا يتم التوجيه اذ لقائل ان يقول هلا اعرب الاخر
بغير اعراب الاسماء الستة بان يعرب بحرفين وان كان المراد بلا اعراب دافع للالتباس ولو اعرب
الاخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه ان لنا احتمالين لا التباس فيهما
بان يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا ان يقال المثنى سابق
على المجموع فهو الاحق بان يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب ان يكون احدهما
الواو دفعا للالتباس لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولابد فيكون المراد بلا اعراب دافع للالتباس
لكن هذا يؤدي الى ان المراد باحدهما في كلامه الشارح المثنى وبالاخر المجموع لو الاحد الدائر والاخر
الدائر فتامل وكتب على قوله لان الفتح من اقصى الحلق الخ اعترضه البعض كشيخنا بان هذا
لا يعلم كونه تابعة للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك
وهو مدفوع بان الحركة في حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل الى اقصى الحلق وان كانت كسرة
فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك
اذا نطقت بالهمزة مفتوحة وجدت الى الحلق وجدت لها ميلا الى وسط الفم او مضمومة وجدت
لها ميلا الى الشفتين تتميم ما تقدم من ان المثنى والمجموع معربان بالحروف هو المشهور وصرح به
ابن مالك في شرح التسهيل وهو مذهب قطرب و... ونفر من المتاخرين
قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب س ومن تبعه الى ان اعرابهما بحركات مقدرة على الاحرف ورده ابن
مالك بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها
واجاب ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا
الفتحة تخفيفا للحمل وعن الثاني بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى المذكور وغيره وان كان
القياس ما ذكر من القلب ولذلك لا حظ من العرب من يجري المثنى بالالف مطلقا انتهى واجيب ايضا
بانه ليس للمقدر حكم الملفوظ واوردوا على جواب ابي حيان الاول ان الكلام على تقدير الاعراب بالحركات مقدرة
ولا حمل على ذلك التقدير لان النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة مقدرة على الياء فما معنى ذلك
الجواب ويمكن ان يجاب بان المراد انهم قلبوا الالف ياء في حالة الجر وان لم يكن اعرابا لتغاير صورة الكلمة
في احوالها ولما كانت الياء انسب بحالة الجر لمناسبتها الكسرة التي هي للجر حملوا النصب على الجر لمناسبة لم
في ان كلا فضلة ولما حملوا عليه ناسب ان يوافقه في تقدير اعرابه وان تقلب الياء موافقة بين
المحمول والمحمول عليه وذهب الاخفش الى ان الاعراب مقدر فيما قبل الحرف وهو الدال ومن جملة ما رد به انه تقدير
في غير الاخر والاعراب لا يكون الا اخرا وبانه لم يحتج الى تقديرهما كما لم يحتج الى التقدير بعد الاعراب المقدر قبل ياء

ولتقاربهما صح

ففيه ذلك ومع
وهو اقوى المذاهب
والمجرور صح

المتكلم وذهب بعضهم الى ان الحروف دلائل الاعراب بمعنى انك اذا رايتها فكانك رايت الاعراب وبه قال ابو علي
من مذهب الاخفش واستشكل بانه يؤدي الى ان تكون الكلمة معربة وليس لها حرف اعراب وذلك غير موجود
في الاسماء وذهب المازني وطايفة الى ان الاعراب ببقاء الالف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا
وهو مبني على ان الاعراب معنوي قال ابن عصفور كان الاصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون
فلما دخل العامل لم يحدث شيئا فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل النصب
والجر قلب الالف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر
ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة انتهى
ملخصا من حسن وغيره قال الفاكهي وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف
اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستانفة كالضماير كما قيل في هذان واللذان عند غيره ورده الرضي بانه
لم يحذف المعطوف في خمسة عشر بل حرف العطف فبني اما المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع العطف لو سلم
انه كان محكوما بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قيل بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع
تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامتا التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا
واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو قلنا بل هو بمعنى العطف لو سلمنا ان اصله كان كذلك
وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا الا ان كلا لما لم تقع
على المفرد لم يحتج الى علامة المثنى لعدم اللبس بخلاف زيد وكذا جعل المفرد في الجمع واقعا على الاشياء كلفظ
كل الا ان كلا لم يحتج الى علامة الجمع اذ لا يلتبس بالمفرد لانها لم توضع له وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذي اجزاء
متضمنا لواو العطف والا وجب بناء الفاظ العدد كخمسة ونحو كل ورجال بل اذا لم توضع كلمة واحدة للجموع
ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما انتهى ملخصا من حسن
وغيره قوله مكسورة اي بعد الالف والياء على اصل التقاء الساكنين وهذا هو الاكثر وحكى الشيباني ضمها
بعد الالف لقول بعض العرب هما خليلان وقوله يا ابتي ارقني القذان ٭ فالنوم لا تالفه العينان ٭ بضم النون
وارقني بمعنى اسهرني والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد او قذذ كجلل
والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم افصح قوله لغة اي لبني اسد حكاها الفرا قوله كقوله هو
حميد بن ثور بن حزن ابو المثنى وقيل ابو خالد شهد حنينا مع الكفار ثم قدم على النبي صلى الله عليه وسلم واسلم وانشده
ابياتا يائية من الطويل يصف بها قطاة قوله على احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء اخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه واراد بهما هنا جناحي
قطاة يصفها بالخفة وليست الياء فيه للنسبة ويتعلق الجار والمجرور باستقلت وهو من الاقلال بمعنى الرفع
والسين والتاء للتاكيد اي ارتفعت في الهواء والضمير الذي فيه يرجع الى القطاة المذكورة قبله وعشية
نصب على الظرفية والمراد بها عشية ما او معينة وقوله في تتمة هذا المصراع فما هي الا لمحة وتغيب معناه
فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وقوله وتغيب اي بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطف على الجملة الاسمية
قبلها والشاهد فيه فتح نون التثنية والقياس كسرها وليس بضرورة بل هو لغة قوله لا يختص اي فتح النون
قوله وبعد الالف اي في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور قال في التصريح وظاهر كلام
الموضح ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على
المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد استند اليه انتهى كلامه قوله كقوله قائله
وهو مجهول وقيل رؤبة وكلاهما غير صحيح والصحيح ما قاله ابو زيد انشدني المفضل لرجل من بني ضبة
هلك

عند هذه القولة محل قوله ولما انهى المصنف الكلام الخ المشار اليها محل هاكتب الورقة التي قبل هذه فاقلب الورقة تجدها على يمينك تامل

هلك منا اكثر من مائة سنة قوله اعرف منها الضمير يرجع الى سلمى في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العنق
وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر وبكسرها ففي البيت تلفيق من لغتين وفي
البيت تلفيق آخر من لغتين لانه على كلا في قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الالف وفي قوله ومنخرين
على لغة من ينصبه ويجره بالياء وقال الدماميني في قوله ومنخرين بالياء دلالة على ان اصحاب تلك
اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه
وعلى هذا ينتفي التلفيق الثاني والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحها وبضمها وظبيان اسم رجل
على ما صوبه العيني رادا على من جعله تثنية ظبي كالدماميني وعلى ما قاله العيني فانظر ما المراد
اشبها منخري ظبيان في الكبر او اشبها نفس الرجل في العظم او القبح قوله وقيل البيت مصنوع
ذكر بعضهم ان هذا البيت من جملة خمسين بيتا للمولدين ذكرها س في كتابه دسوها عليه نصرة
لمذهب ذهب اليه او توجيها لكلمة صدرت منه وهذا من جملة ما طعن به في كتاب س وطعن
فيه ايضا بانه احتج فيه بشعر بشار بن برد وهو اول المولدين تقربا اليه لانه كان هجاه لترك
الاحتجاج بشعره قوله مفتوحة اي بعد الواو والياء طلبا للخفة في اللفظ لان قبلها في الرفع واوا قبلها
ضمة وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمتا وكسرتا لثقل اللفظ جدا وقيل انما فتحتا للفرق وانما لم
يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه في نحو المصطفين انتهى وفيه نظر اذ لقائل ان يقول هذا التخلف
لا يضر لحصول التمييز في نحو المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركة ما قبل الآخر لان الالف في نحو المصطفى
تحذف في الجمع وتقلب ياء في المثنى ففي الجمع يقال جاء المصطفون وفي المثنى جاء المصطفيان
وح فيقال في النصب والجر في الجمع المصطفين بياء تلي الفاء والنون وفي المثنى المصطفيين بيائين
بينهما لان الف المثنى تقلب ياء فلا اشتباه فيهما على انه اذا كان الفرق بحركة النون
~~[illegible]~~ لورود عليه حال الاضافة المصطفين لسقوط النون الذي فرق
بحركتها وكان يكفي ان يقال لم يكتف بما ذكر مبالغة في الفرق قوله كقوله وهو جرير وهذا المذكور
عجز بيت وصدره ٭ عرفنا جعفرا وبني ابيه ٭ وقبل هذا البيت ٭ عرين من عرينة ليس منا ٭ برئت الى عرينة
من عرين ٭ وهما من قصيدة نونية من الوافر واراد بعرين عرين بن ثعلبة بن يربوع وعرينة بضم العين
بطن من بجيلة والمعنى بترك من عرين منتهيا الى عرينة كما في قولك احمد اليك الله اي انهي اليك حمده قوله
زعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير
واراد بهم الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا اراد وانكرنا الادعياء من جماعة اخرين وهو جمع آخر بفتح
الخاء بمعنى مغاير والشاهد في كسر نون اخرين للضرورة مع انه جمع وقيل كسرها لغة قوم حكاه العيني
قوله وهو سحيم بن وثيل الرياحي قوله حال الاربعين استشهد به هنا على ان كسر نون الجمع والملحق به لغة
لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على ان اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا الى ان كلا محتمل ويرد عليه ان
الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما هو جوابه وان زعم البعض خلافه ويمكن ان يجعل مثالا
تنبيه تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو خليلي ما ان انتما الصادقا هوى
اذا خفتما فيه عذولا وواشيا ٭ ونحو قراءة الحسن والمقيمي الصلاة وقد تحذف نون الجمع احيانا قبل

للتخلف المذكور

قوله بعد الياء واما بعد الواو فلم تكسر النون في نثر ولا شعر لعدم التجانس صح

لام ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزي الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب
وهو اكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وما هم بضاري به من احد كذا في التسهيل وشرحه
للدماميني **حـ** قيل الحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول
التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف مع الالف واللام وان كان
التنوين يحذف معهما نظرا الى التعويض بها عن الحركة وحاصله انه تارة رجح جانب التعويض بها عن
التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فتثبت مع ال
كما تثبت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما ممتنع
بغير الامور الآتية هذا مذهب ش ومن تبعه والصحيح الذي اختاره المحقق الرضي وغيره ان النون
عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولان ش يقول ان
اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض الا ان يقال المراد انها
عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم تثبت مع ال مع ان
المعوض عنه لا يثبت مع ال قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه
اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون
للتنكير اصلا فلذلك تثبت معها وقيل واختاره ابن مالك انها لحقت لدفع توهم الاضافة في
نحو جاني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ودفع توهم الافراد في نحو جاني هذان ومررت بالمهتدين
اذ لولا ثبوت النون لتوهم الافراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب على سنن واحد
واورد انه لو اعتبر هو دفع توهم الافراد لامتنعت اضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه
بالمفرد واجيب بالفرق بانه في جمع المذكر يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف دون المضاف اليه
لانه يوقف عليه حينئذ برد النون ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون لانه لو لم ترد النون لم يكن دفع
الالتباس لاستواء حالتي وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل ان سقوط النون الذي به الالتباس
عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير واقتصر ناظر الالتباس على الجر لانه لا
التباس حال النصب لان بالمفرد يصح نصبا وبالجمع يسكن فيها نقله شيخنا عن سم واقره هو والبعض
من زيادة النصب سهو فتامل ولما فرغ المص من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الاسماء اخذ في بيان
ما ناب فيه حركة عن حركة وهو شيئان ما جمع بالف وتاء وما لا ينصرف وبدا بالاول لان فيه حمل النصب
على غيره والثاني فيه حمل الجر على غيره والاول اكثر لانه افراد ثلاثة انواع هي المثنى والمجموع على حده
والجمع بالف وتاء واما الثاني فافراد نوع واحد وهو ما لا ينصرف فقال **الباب الرابع** اي من ابواب
النيابة وال في الرابع موصولة اي الذي ربع العدد اي صيره بضمه اليه رابعا **قوله** الجمع لم انما عدل المص عن عبارة
الاصل وهي ما جمع الى قوله الجمع لئلا يرد عليه ما ورد على الاصل من ان ما ان اوقعت على جمع يلزم تحصيل
الحاصل وان اوقعت على مفرد يلزم اعرابه في حالتي النصب والكسر مع ان المعرب بذلك الجمع وان اجيب
عن الاصل بان المراد ما تحققت جمعيته وحصلت **قوله** بالف وتاء مزيدتين اي على مفرده اي بان
لا يكونا في المفرد اصلا او يكونا لكن لا يقابلان بالفاء والعين واللام كفاطمة وبنت واخت كما نبه
عليه الدماميني في شرح لامية العجم ردا على الصفدي وانما وجبت له علامتان ليكون كزيادتي جمع
المذكر وخصت الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من علامتيهما

الظاهر او المقدر كما في الممنوع من الصرف صح

كالظرف لا يقال في القول بان الاحرف قائمة مقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز لانا نقول الاحرف عوض عما فات من الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين معا صح

يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والجمالة وضاربة لكن قال الراعي في شرح الالفية دلالة الالف والتاء
على التانيث مسلمة دون الجمعية وانما تفهم الجمعية من ابنية الجموع واشترط المص كغيره ان تكون الالف والتاء
مزيدتين احترازا عن نحو قضاة وابيات اذ الالف في الاول والتاء في الثاني اصليتان وهي الياء
في الاول والواو في الثاني لانقلاب الف قضاة وغزاة عن اصل فان اصلهما قضية وغزوة بفتح العين والقاف
كساحر وسحرة فضموهما بعد قلب اللام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فرقا بينهما وبين المفرد كقناة وانما
قدر ذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا الوزن في الصحيح والمعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وهذا
عند غير ابن مالك واما هو فقال ان فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة وقال التاج البجائي كغيره من شراح
الالفية لا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا الجمع بالف وتاء اذ المتبادر من ذلك
ان تكون الالف والتاء مستحقتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله وما بتا والف قد
جمعا انتهى وهذا الخلاف مبني على ان البا في قوله بالف وتاء هل للسببية والملابسة او للمصاحبة
فعلى جعلها للسببية والملابسة اي بسبب ملابسته للالف والتاء لا حاجة لقوله مزيدتين لانه ما
خرج به يخرج بجعل البا للسببية اذ لا تكون الالف والتاء سببا في الجمعية الا اذا كانتا مزيدتين
وعلى جعلها للمصاحبة يحتاج الى قيد مزيدتين ليخرج نحو قضاة وابيات كما تقدم فعلى الاول مزيدتين
مستدرك او لبيان الواقع وعلى الثاني للاحتراز **تنبيه** انما لم يعبر المص بجمع المؤنث السالم
كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكر كطلحات واصطبلات وحمامات وسرادقات وما لم يسلم فيه
بناء الواحد نحو بنات واخوات وسجدات وجليات وصحراوات **تتمة** اعلم ان الجمع بالف وتاء
يطرد في خمسة انواع وما سواها مقصور على السماع ما فيه تاء التانيث مطلقا اي علما كان او اسم جنس
او من لو فيه بالتاء على تانيث او مبالغة كسابات وما فيه الف التانيث مطلقا اي مقصورة او ممدودة
اسما او صفة ومصغر مذكر ما لا يعقل نحو فليسات ودريهمات ودنينيرات وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب
ووصف مذكر غير العاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي فقال وقس في ذي التا ونحو ذكرى
ودرهم مصغرا وصحرا وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع
كسموات وارضات وسجلات وحمامات وسجلات وثيبات وشمالات وامهات ويستثنى من الاول
خمسة الفاظ لا تجمع بالالف والتاء وهي امراة وامة وشفة وقلة زاد الرواني وامة بالضم والتشديد
وملة وقيل تجمع شفة على شفهات او شفوات وامة على اموات او اميات ومن الثاني ما كان على فعلا
افعل او فعلى فعلان غير منقولين الى العلمية لانه لما يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف
والتاء واختلف في فعلا الذي لا افعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بالف وتاء لان المنع
في حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حذام في لغة من
بناه قاله الروداني وغيره **قوله** فان نصبه لم يصرح في اعرابه وزعم الاخفش انه مبني في حالة النصب وهو
فاسد اذ لا موجب لبنائه **قوله** بالكسرة اي نيابة عن الفتحة وانما نصب بالكسرة مع تاتي الفتحة ليجري
على سنن اصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره اجراء للفرع على وتيرة الاصل ولانه لو لم
يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية الصحيح كون جمع المذكر المؤنث
معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية ايضا قلت تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشي
من اجتماع الحروف والحركة اي في جمع المذكر السالم لو اعرب بحركة على الواو والياء ولا يلزم من تحمل المحذور

وغزاة صح

والحاصل انه

كسكرى مؤنث سكران صح

لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام فان قلت قوله خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة
على انه مفعول به عند الجمهور وهو الصواب ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود
الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب ورجحه المص في المغني ووضحه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل
الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده
وان كان ذاتا لان الله تع موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ
عبد القاهر الجرجاني في اسرار البلاغة فقال اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو
مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك
ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن
موجودا لحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم
فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى
ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور اولها انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله
الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذا كون الله تع خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها
انا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم لا
انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله اوجده واحدثه
وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا
مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى
ان العالم وجد لنفسه وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل واجيب ايضا
بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود
بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا كان تحصيلا للحاصل انتهى وباتفاق القولين ينصب السموات
ونحوه بالكسرة ثم هذان القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث المنصوب بالكسرة بل جاريان في
نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة فتامل قوله ان كان محذوف اللام لمشابهته
المفرد حيث لم يجر على سنن المجموع في رد الاشياء الى اصولها وجبر الحذف لا مد ونحو هذا القول
ما لم يرد اليه المحذوف فان رد نصب بالكسرة لانتفاء العلتين المذكورتين كسنوات وعضوات
ثم ان النصب لهذا الجمع بالفتحة بشرط ان يكون محذوف اللام هو قول هشام من الكوفيين
وباقي الكوفيين لم يشترطوا هذا الشرط فجوزوا نصبه بالفتحة مطلقا حذفت لامه او لا
قوله كسمعت لغاتهم حكاه الكسائي من الكوفيين ولغاتهم بفتح التاء ومثله رايت بناتك
بفتح التاء حكاه ابن سيده اذ لم يقولوا لغوات ولا لغيات ولا بنوات برد اللام المحذوفة
فصارت شبيها بجمع التكسير فنصب بالفتحة وهو في هذا لغة عند البصريين وعلى هذا سنوات
ينصب بالكسرة اجماعا من اهل البلدين لا يجوز فيه غير ذلك لرد لامه في الجمع واما دعوى ابي
علي الفارسي في تخريج ذلك ان لغات مفرد اصله لغوة او لغية تحركت الواو او الياء وانفتح ما
قبلها قلبت الفا فصار لغات فغير مسموعة لان قوله اصله لغوة او لغية فيه الجمع بين العوض
وهو هاء التانيث والمعوض وهو لام الكلمة التي هي الواو او الياء اذ الاصل لغو او لغي
حذفوا تلك اللام وعوضوا عنها هاء التانيث فصار لغة وبعد قلب اللام الفا فيه الجمع بين
العوض

ثم اوجد الفاعل فيه شيئا
آخر فان اثبات صفة غير
الوجود تستدعي ثبوت الموصوف
وانما نصب هذا النوع
بالفتحة صح

اولا واما القول صح
المفعول به بالنسبة الى الايجاد
فلا يقتضي ان يكون موجودا
صح

العوض وما هو قائم مقام العوض الا ان يمنع ابو علي ان اصل لغة لغو او لغي ويدعي ان اصلها لغوة
او لغية وهذه اللغة لا تحذف اللام بل تقلبها الفا فلم يلزم ما تقدم وعن هذه اللغة تحذف اللام
ويعوض عنها هاء التانيث اي يقصد عوضيتها الا انه يجيء بها للعوضية قوله فان كانت التاء اصلية
محترز قوله مزيدتين قوله كابيات واموات مثال لما التاء فيه اصلية وانما كانت التاء فيهما اصلية
لوجودها في المفرد فان قيل من جمع المؤنث السالم فاطمات وبنات واخوات كما علم مع وجود التاء
في المفرد اجيب بان ما فيه تاء التانيث اذا اريد جمعه هذا الجمع حذفت منه هربا من اجتماع علامتي
تانيث في كلمة ومن ثم لم تحذف التاء في بيت وميت لانها ليست للتانيث فان قيل نص سيبويه
في احد قوليه على ان تاء التانيث بنت واخت ليست للتانيث اجيب بان هذا القول منه
محمول على التجوز بدليل قوله في تعليل ذلك لسكون ما قبلها صحيحا اي لان ما قبل تاء التانيث في
الواحد لا يكون صحيحا ساكنا بل يكون متحركا نحو طبيبة وعينة او ساكنا معتلا كفتاة وقناة
اي فتاء بنت واخت لما خرجت عما هو حق تاء التانيث كانها ليست للتانيث وبدليل توهم
يوجد في البدل فانه لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة
وتدل على التانيث فان قيل هلا حذفوا الف التانيث في نحو حبلى وصحرا فقالوا حبلات
وصحرات كما قالوا مسلمات خوف اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة اجيب بان الف
التانيث منزلة من الكلمة منزلة جزئها بخلاف تاء التانيث كما سياتي التنبيه عليه في الكلام
على ما لا ينصرف قوله او الالف اصلية اي منقلبة عن اصل قوله كقضاة وغزاة جمع قاض وغاز وانما
كانت الالف فيهما اصلية لانها منقلبة عن اصل الا ترى ان الاصل قضية وغزوة بفتح القاف
والعين كساحر وسحرة لانهما من قضيت وغزوت فضموهما بعد قلب اللام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فرقا بينهما وبين المفرد كقناة وانما قدرهما وذلك لانهم لم يروا جمعا على هذا الوزن في الصحيح والمعتل
اذا اشكل امره حمل على الصحيح وهذا عند غير ابن مالك واما هو فقال ان فاعل المعتل يجمع على فعلة والتاء
في قضاة وغزاة زائدة للتانيث قوله فالنصب بالفتحة اي على الاصل لان المذكورات جموع تكسير وهو
ينصب بالفتحة قوله وحمل الخ هذا شروع فيما حمل على هذا الجمع وهو جمع المؤنث في اعرابه المذكور قوله
الات لا يخفى ان المقصود لفظ فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبر ت مؤنثة لتاولها بالكلمة او اللفظة
منعت الصرف لاجتماع العلمية والتانيث المعنوي وان اعتبرت مذكرة لتاولها باللفظ او الاسم صرفت
واولات اسم جمع بمعنى ذوات ولا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحب فهو في المؤنث
نظير اولي في المذكر الا ان اولي مختص بالعاقلين بخلاف اولات واصل اولات ألى بضم الهمزة وفتح اللام
قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين وزنه فعات قاله في التصريح قال
الرودان فيه انه يلزم من زيادتهما ان يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا وهو خلاف المفروض فالصواب ان
وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما ان يكون جمعا لانه فعل لم يجد زيادتهما في
غير المفرد بمعنى الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو ارطاة وسعلاة وبهاة فلو كانتا زائدتين لكان جمعا واعلم
ان اولات كذوي في لزوم الاضافة الى اسم جنس ظاهر قوله وان كان اولا محلا اولات جر كان وهو منصوب
بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم
توصلا لما ياتي ثم نقلت ضمة الواو الى الكاف لثقلها على الواو بعد سلب حركة الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان

والالف زائدة صح
فانها جمع بيت و
ميت فانها جمع تكسير
وليسا من هذا الجمع
صح

نسخة بدل المضمر هو اولى
المدغم فيها نونها

نحو فتح الواو لالتقاء الساكنين قوله ماسمي به اي ما جعل علما لمذكر او مؤنث كما في شرح التسهيل لابن عقيل وسياتي ما فيه قوله من ذلك الاسم الاشارة راجع لجمع المؤنث وما الحق به قوله عن نحو رايت عرفات هو علم لموضع الوقوف واستدل على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الال واللام وهي لا تدخل عليه قوله اذرعات بكسر الراء وقد تفتح قاموس وفي التهذيب النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره وذال اذرعات معجمة قوله الشام بالهمز وتركه قوله وبعضهم يترك تنوين ذلك الخ حاصله ان العرب اختلفت في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولا يحذف تنوينه لان كان حقه منع الصرف للتانيث والعلمية اذا كان علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة وتنوين المقابلة يجامع علتي منع الصرف فلا يحذف بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة الفصحى وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتانيث المعنوي وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف في الصورة وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره وينصبه بالفتحة مراعاة للتسمية واذا وقف عليه قلب التاء هاء فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتانيث فترك تنوينه قال [illegible] في التصريح وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين قال الشنواني وقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمي به مذكر كان [illegible] فاسمي رجل بمسلمات انهم يصرفونه انتهى قال شيخنا لا يقال ينبغي انه لا فرق نظرا للتانيث اللفظي بالتاء لانا نقول قد صرحوا بان مثل هذه التاء ليست للتانيث وبان تاء التانيث التي تمنع الصرف هي التي تنقلب في الوقف هاء وهذه يوقف عليها بالتاء اي على الراجح وبذلك يعلم ان ما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل بهندات علما رجلا وامراة فيه نظر الا على قول غير الجمهور انها كهاء التانيث قوله ورووا بالاوجه الثلاثة فروي اذرعات بالفتح على منع الصرف كفاطمة واذرعات بالكسر بلا تنوين على اللغة الوسطى واذرعات بالتنوين والكسر على اعرابها اصله قوله قوله وهو امرئ القيس الكندي في محبوبته وهو من قصيدة طويلة من الطويل واولها الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي قوله تنورتها اي نظرت بقلبي لا بعيني الى نارها لشدة شوقي اليها وانا بالشام وجملة واهلها بيثرب حالية وكذا جملة ادنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وقد ورد النهي عن تسميتها بيثرب لانه من التثريب وهو اللوم واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قال من المنافقين وادنى دارها مبتدا ونظر عالي خبر والكلام على حذف مضاف اما من المبتدا اي نظر ادنى دارها او الخبر اي ذو نظر عالي والمعنى ان نظر الاقرب من دارها الى نظر عظيم فكيف بنظري نفس دارها قال شيخنا عبد الله الدنوشري المراد المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عالي اي الراي اذا اراد ان ينظر الى دارها فلا بد ان ينظر في محل عالي فكيف من هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن ادنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عالي

وهو في الاصل جمع عرفة وقال الفرا لا واحد له وقول الناس نزلنا عرفة ليس بعربي محض ورد بان في الحديث الحج عرفة وعرفة كلها في الاصل موقف فليتامل صح

اي بيقين

قال الاشموني في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر نائبة عن الفتحة لانه عند هؤلاء غير منصرف للعلمية والتانيث انتهى صح

والوجه الاخير من هذه الثلاثة منعه البصريون وجوزه الكوفيون والحق مع الكوفيين لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه فتامله قاله الصبان صح

قوله الباب الخامس الخ لما فرغ المصنف من بيان جمع المؤنث وما الحق به شرع يذكر الباب الخامس منها وهو ما لا ينصرف فقال الباب الخامس الخ قوله ما لا ينصرف اي ما يصدق عليه ما لا ينصرف من الاسم الفاقد للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الاعراب وهو التنوين او غير ذلك قوله وهو ما اي اسم معرب بالحركات قال الرضي وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو احمدان ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعرب اعراب المفرد اي جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما تنوين التمكين ولا يتبع نصبها الجر قوله علتان اي شيئان مسميان بعلتي منع الصرف معتبرين فلا يشكل اذا صرف والعلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع او واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل واراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة ويدخل في التعريف المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وما جمع بالف وتاء مزيدتين علما كاذرعات وما جمع بواو ونون علما لمؤنث كمسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ولم يبن الاسم لمشابهته للفعل في علتين مما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البنا ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجي فلم يكتف بواحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس مع ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة قوله من تسع حصر العلل في التسع استقرائي وقد جمع هذه العلل بعضهم بقوله جمع ووزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها وجمعها ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسياتي شرح ذلك في باب يعقود له قوله كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل قوله تقوم مقامهما اي مقام العلتين في منع الصرف قوله كمساجد اي مساجد ونحوه مما كان على صيغة اي هيئة منتهى اي اقصى الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى بعد حصوله على هذه الصيغة وانما قام هذا الجمع مقام علتين لانه كونه جمعا بمنزلة علة وكونه اقصى بمنزلة علة اخرى وضابطه كل جمع تكسير بعد الف تكسيره حرفان كمساجد او ثلاثة اوسطها ساكن كمصابيح وسياتي تتمته في بابه قوله وصحراء اي صحراء ونحوه من كل ما فيه الف التانيث الممدودة وهي الف بعدها الف فتنقلب هي همزة وانما قامت هذه الالف مقام علتين لانها بمنزلة تانيثين وصحراء اسم للفضاء الواسع قوله فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا نقض بما سمي به مؤنثا من الجمع بالف وتاء وما الحق

ذكر الباب الرابع من ابواب النيابة وهو صح

وجه عند المحققين لوجوه منها انه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى التصويت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع او المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع انه لا جر فيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذي بمعنى التصرف والتقلب في الجهات والجر زيادة تقلب وتصرف ولذلك قيل انه امكن اي اشد تصرفا في حركات الاعراب من غير المنصرف ورد عليه بانه اذا سلم انه مشتق من التصرف في الجهات مع امكان منعه لكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه به في الحركات صح

به بنا وعلى انه معرب اعراب اصله لانا لانسلم انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشري او لا يوصف بالانصراف
وعدمه سلمنا ولكن ما سبق يخصص ما هنا فانه يفيد انه على اللغة الفصحى معرب باعراب جمع المؤنث
السالم وانما حمل الجر على النصب هنا لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فحملت على الاقرب وانما
جر هذا الاسم بالفتحة لانه شابه الفعل في اجتماع علتين فرعيتين احدهما لفظية والاخرى معنوية
فتثقل فلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين
لتآخيهما في اختصاصها بالاسماء ولتعاقبهما اي تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز اعم من ان
يكون نصا او احتمالا وذلك انك اذا قلت عندي راقود خلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز
المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندي راقود خل ~~كان القصد~~ احتمل ان يكون خل تمييزا على معنى من
فيكون القصد المظروف وان يكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف وجه تعاقبهما
ان راقودا ان نون لم يجر خل بل ينصب تمييزا والا جر باضافة راقود اليه اضافة المميز الى التمييز
والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما في ذكريا قوله نحو نحو باحسن منها مثل
للجر بالفتحة وقوله سابقا كاحسن ومساجد وصحراء تمثيل لذي العلتين وذي العلة قوله الا ان
اضيف الخ الاستثناء من محذوف والتقدير فيجر بالفتحة في سائر احواله الا في حالة كونه مع
الاضافة او مع ال قوله ان اضيف اي لفظا كما مثل المص او تقديرا نحو ابداء بذا من اول في دوائر
من جره بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه قوله نحو في احسن تقويم التمثيل به اولى من بعثمانكم
لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر واذا صار نحو عثمان نكرة زالت منه احدى العلتين ودخل في باب ما ينصرف
وليس الكلام فيه ~~ولك~~ قوله او دخلته ال معطوف على اضيف قوله ال اي او بدلها كام في لغة حمير
كقوله ايا ن شمت من نجدي بريقا تالقا تبيت بليل ام ارمد اعتاد او لقا فقوله ان
يحتمل ان تكون مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وان شرطية اي بجوابها مرفوعا لان فعل الشرط ماض
والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة اي نظرت وبريقا تصغير برق وتالق لمع والاولى الجنون
وجملة اعتاد اولقا حال من المضاف اليه او نعت له لانه نكرة في المعنى كما في كمثل الحمار يحمل اسفارا كذا قال
العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من المضاف اليه والشاهد في هذا البيت في قوله ام ارمد
حيث اتى بام بدل ال اصله بليل الارمد قوله معرفة كانت تعميم في ال قوله كالاعمى والاصم مثال لال الموصولة
بناء على ما مشى عليه المص وهذا مقابل الاصح والاصح كما في المغني وغيره ان ال الداخلة على الصفة المشبهة
المتاليين وكا ليقظان معرفة لا موصولة واما ال الموصولة فمثالها كقوله وهذا الشافيات الحوايم
بخفض الحوايم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه ~~وهي حايمة~~ والحوايم يحتمل انه من حام الطاير وغيره
على الشيء بمعنى دار وا استدار به وطاف به ويكون المراد بالحوايم جمع حايمة وهي العطاش التي تحوم
حول الماء من الطيور ويحتمل انه من الحماية التي هي المنع والحوايم على هذا مقلوب حوامي بتقديم لام الكلمة
وهي الياء الى العين وفي المختار الحوايم جمع حمامة وهي عند العرب ذات الاطواق كالفواخت والقماري
وساق حر والقطا والوراشين واشباه ذلك ولفظ حمامة يقع على الذكر والانثى انتهى قوله
كقوله وهو ابن ميادة الرماح بن ابرد وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك
ابن مروان من بني امية وهذا صدر بيت عجزه شديدا باعباء الخلافة كاهله قوله رايت
بمعنى ابصرت او علمت قوله ابن اليزيد بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته
ويحتمل ان يكون قد نوي فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال للتعريف كما قاله المص في شرح القطر وعليه
فلا شاهد فيه والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كالثقل بكسر المثلثة
و

فلا يجوز بها بل يجر بالكسرة كالمنصرف لانه في حالة الاضافة ودخول ال عليه ضعف شبهه بالفعل لتصاحبه ما هو من خصائص الاسم المؤثرة في تحليته وهي ال او الاضافة لاختصاصها بالاسم وتاثيرهما في معناه التعريف في الجملة فرجع الى اصله من الجر بالكسرة او يقال انما حذفت الكسرة تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر صح

[illegible]

وسكون القاف واراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى ابصرته شديدا كاهله بحمل
اثقال الخلافة تنبيه ظاهر كلام المص ان ما لا ينصرف اذا اضيف او تبع ال يكون باقيا على منعه
من الصرف لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها انه يكون منصرفا مطلقا اي زالت منه علة
ام لا بناء على ان الصرف هو الجر وذلك لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت بدخول
ما هو من خصائص الاسمية قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجامع ال ولا الاضافة لقيامهما مقامه وثانيها انه يكون باقيا على منعه من الصرف مطلقا لفقد
التنوين وهذا القول مبني على ان الصرف هو التنوين وحده او مع الجر وذلك لان الممنوع بالاصالة هو
التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب
منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر ايضا من خصائص الاسماء لانا نقول
هو من الخصائص الممتزجة بالاسم الصايرة معه كلمة واحدة بخلاف ما ذكر الا ترى ان العامل يتخطى
ال ويعمل فيما هو مدخولها وان المضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف وغيره ويصير المضاف اليه
علامة تامة وثالثها التفصيل ان زالت منه احدى العلتين بالاضافة او بال صرف كما تعلم فانه
تزول منه العلمية بالاضافة ودخول ال عليه والا فلا كالوصف وهذا القول اختاره ابن مالك
في نكتة وهو التحقيق ومن ثم لما سال بعض الامراء شخصا يسمى هل ينصرف او لا فاجابه بقوله ان
اضافه الامير انصرف والا فلا وذكر الاستاذ الصفوي انه في وجه الخلاف اشكال لان الظاهر منه
ان منهم من قال انه غير منصرف وسواء بقي العلتان او لا واذا لم تبق العلتان فما وجه القول بمنع
الصرف اذ لا يبقى منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا بالعلتين قبل اللام والاضافة لزمهم الاكتفاء
بالعلل الاصلية كالعلمية والعجمة والتانيث وان زالت انتهى وقوله وان زالت كان يقال
مثلا في ابراهيم اذا نكر غير منصرف لان العلتين فيه قبل التنكير وقد يلتزم ذلك القايل هذا المقدار
بالنسبة للتسمية بذلك لا لاجراء حكم ما لا ينصرف عليه فتامله وقال ابن جماعة الحق انه لا خلاف
وتخريج القولين المطلقين على هذا الحال انتهى وانما كان ظاهر كلام المص البقاء على منع الصرف
لان الضمير في قوله اضيف وما بعده يرجع الى ما لا ينصرف ومفهومه انه اذا اضيف ما لا ينصرف او تبع
ال جر بالكسرة ولا شك ان المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف فتامل ولما فرغ المص من مواضع
النيابة في الاسم شرع في الكلام على مواضعها في الفعل فقال الباب السادس قوله الامثلة الخمسة
اي ما يصدق عليه هذا الاسم وتسميتها امثلة اولى لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء
باعيانها وانما هي امثلة يعبر بها عن كل فعل كان موازنا لها وممثلا لها فان يفعلان كناية عن يقومان
ويأكلان ويذهبان الى غير ذلك ولكن لا ينبغي وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة ~~بالجملة~~ وذلك ان
يفعلان بالمثناة تحت يكون لمثنى المذكر والمؤنث وعلى كل اما ان يكون الالف فيه ضميرا وعلامة فهذه
اربعة احوال نحو الزيدان يفعلان والهندان يفعلان ويفعلان الزيدان ويفعلان الهندان
وتفعلان بالمثناة فوق يكون لمثنى المذكر والمؤنث ~~المخاطبين~~ المخاطبين فقط ولا يكون فيه الالف
الا ضميرا فهذه حالتان نحو تفعلان يا زيدان وتفعلان يا هندان ومثله يا زيدان تفعلان ويا هندان

فبعد عن شبه الفعل فكانه ليس فيه الا علة واحدة صح

تبلغ والبسط صح

تفعلان ويفعلون بالمثناة تحت يكون لجمع الذكور الغايبين فقط وتكون الواو فيه ضميرا او علامة
فهذه حالتان نحو الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون وتفعلون بالمثناة فوق يكون لجمع الذكور
المخاطبين فقط ولا تكون الواو فيه الا ضميرا فهذه حالة واحدة نحو تفعلون يا زيدون ومثله
يا زيدون تفعلون وتفعلين بالمثناة فوق لا غير يكون للموحدة المؤنثة المخاطبة فقط ولا تكون
فيه الياء الا ضميرا فهذه حالة واحدة ايضا تمام الاحوال العشرة نحو تفعلين يا هند ومثله يا هند
تفعلين ولا يخفى انها قد تزيد بالنظر الى انه قد يغلب المذكر على مؤنث وان كان المؤنث اكثر ومخاطب
على غايب نحو انت والزيدون تفعلون بالتاء الفوقية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو انتما
يا هندان والزيدان هل تفعلون بالفوقية تغليبا للمخاطبين على الغايبين وان كان لمذكرين
او يحل الكلام فيما اذا اتحد اتذكيرا وتأنيثا وح فيقال في المثال المذكور يفعلون بالتحتية تغليبا
للذكور او غير ذلك والى انقسام المؤنث الحقيقي التأنيث ومجازيه وما تأنيثه باعتبار اللفظ
وما تأنيثه بالتأويل نحو الكتابان تجيئان على تأويلهما بالصحيفتين وقد يقال ان العدد
باعتبار النظر المجرد الالفاظ لا الى معانيها فليتامل **قوله** وهي كل فعل مضارع الخ اعترض ادخال
كل في التعريف بوجهين الاول ان التعريف للماهية وكل للافراد وتعريف الافراد غير جايز والثاني
انه يفهم ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فيختل بصدق الحد على المحدود واجيب بان التعريف
بما بعد كل وانما جئ بها لبيان الاطراد وبان المحدود في الحقيقة احاد الامثلة الخمسة **قوله** اتصل
اختاره على اسند ليشمل الحرف العلامة على لغة اكلوني البراغيث **قوله** الف اثنين اسما بان كانت
ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان او كانت حرفا دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة
اكلوني البراغيث **قوله** اثنين اي شخصين اثنين سواء كانا مخاطبين نحو انتما تفعلان
او مخاطبتين نحو انتما يا هندان تفعلان او غايبين او غايبتين نحو الزيدان يفعلان والهندان يفعلان
وتعبيره بالف اثنين اولى من تعبير غيره بالف المثنى لشموله لنحو زيد وعمرو يقومان **قوله** او واو جمع المراد الجمع
بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون والمراد جمع المذكور مخاطبين او غايبين كما مثل
لهما ولا فرق بين ان يكون الواو اسما ضميرا نحو الزيدون يفعلون او حرفا نحو يفعلون الزيدون على لغة طي
قوله او ياء مخاطبة ولا تكون الا اسما ضميرا على الاصح وقيل انها حرف خطاب عند المازني والاخفش **قوله**
تفعلان بالتاء الفوقية للمخاطبين المذكرين نحو انتما يا زيدان تفعلان وكذا المؤنثتين نحو انتما يا هندان
تفعلان وكذلك الغايبتين المؤنثتين نحو الهندان تفعلان فانه مغاير لما قبله لان التاء فيه للتانيث
دون الخطاب لان الفاعل غايب وفي الاول للخطاب لان الفاعل مخاطب بقي لو كان الغايبتان بلفظ
ضمير الغيبة فهل تقول هما تفعلان بالفوقية حملا للضمير على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضماير ترد
الاشياء الى اصولها او يفعلان بالتحتية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين وذهب الى الاول ابو حيان
الغافقي تلميذ الاعلم وهو المرجح الذي ورد به السماع والى الثاني ابن ابي الباذش فظهر ان المعاني سبعة
والالفاظ خمسة **قوله** بثبوت النون من اضافة الصفة للموصوف اي بالنون الثابتة لفظا فهو نحو قطعة وقد
تكون النون مقدرة كما تقدم في نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين وانما كانت النون علامة للرفع عند جمهور
النحويين للضرورة التي دعتهم الى ذلك وهي ان الضمة لا يمكن تقديرها في الضماير التي قبل هذه النون لانها مبنية
والمبني لا يصح تقدير الاعراب فيه فلما امتنع تقديرها اعني تقدير الضمة اضطروا الى ان يعوضوا عن الضمة
حرفا

تعبيره بالف اثنين اولى من تعبير غيره بضمير اثنين ليشمل ما اذا كانت الالف حرفا صح

دالا على الجمع صح

وعليه فالفاعل مستتر صح

حرفا يكون بعد تلك الضماير وكانت النون اولى بذلك من غيرها من جهة انها مشبهة حروف العلة لانها تدغم
في الواو نحو من وال وفي الياء نحو من يقنت وتبدل الفا في الوقف على المنصوب المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف
على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفي الوقف على اذن وانما جاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه
هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء خصوصا اذا كان على حرف ومن حروف المد واللين وقد تحذف هذه النون
وجوبا في حالة الرفع فتقدر كما في نحو هل تضربان هل تضربن يا زيدون هل تضربن يا هند وجوازا بكثرة
في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تامروني بناء على الصحيح من ان المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية والاصح
ان المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع لان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة عليها ولان نون الوقاية
هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت اولى بالحذف واذا لم تحذف نون الرفع جاز الفك والادغام وبالاوجه
الثلاثة قرئ تامروني فقرا نافع بالحذف وقرا ابن عامر بالفك وقرا الباقون بالادغام واحترزنا بنون
الوقاية عن نون الضمير ونوني التوكيد فانها لا يجوز حذفها مع احدهما واقامتها مقامه لان نون الوقاية لا
لفظي بخلاف نون الضمير ونون التوكيد وبقلة في غير ذلك نحو ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي
الشاهد في تبيتي وتدلكي ان كان المقصود مجرد الاخبار وان كان المقصود انكارها او التعجب وهمزة الاستفهام محذوفة
فيكون قوله تبيتي منصوبا بان مضمرة بعد واو المعية في جواب الاستفهام والتقدير ابيت اسري وتبيتي تدلكي اي انكر وقيته
الجمع بين الحالتين او اتعجب منها فالشاهد اذن في تدلكي فقط اذ هو مرفوع قطعا قاله الدماميني قال الغنيمي لا يجوز
ان يكون بدلا من الفعل المنصوب فلا شاهد فيه قطعا فتامل ونحو قوله صلى الله عليه وسلم والذي نفس محمد بيده لا
تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران
تظاهرا اي انتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدا وادغم التاء في الظاء وحذفت النون كذا في التصريح وغيره
لكن قال الدماميني وشارح الجامع انه شاذ وقال في الهمع لا يقاس عليه في الاختيار **قوله** وجزمها ونصبها
قدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم في
الفعل نظير الجر في الاسم في الاختصاص فان صيغة تفعلان ويفعلان كالزيدان ويفعلون
كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات **تتمة** اعراب هذه الامثلة بثبوت
النون رفعا وحذفها جزما ونصبا هو مذهب الجمهور ومقابله انها معربة بحركات مقدرة على لامها
منع من ظهورها اشتغال ما قبل الحروف بحركات المناسبة لهذه الحروف وثبوت النون او حذفها
دليل على ذلك المقدر انتهى دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتي المجزوم والمرفوع لا به والجازم
انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا وعدما ليدخل السكون فان قلت
لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود الان يقال معناه عند هذا القايل
عدم اعتبارها والنظر اليها وعلى مذهب الجمهور لنا ان نلغز ونقول ايما اعراب لفظ فصل منه
بمعموله بل شرطه ان يفصل وهذه النون اعراب الافعال انما يكون عند الاسناد للضمير المعمول
للفعل ونظمته ولم ار من ذكره الا يا امام النحو لا زلت محرجا مغاليق لدى من عميق المسائل
اري عندي معمولا وقد جاء فاصلا لتابعه عاملا اعراب عامل وزاد ريا في ان ذا الفعل عندهم هو الشرط في الاعراب دون تجادل
فعطر لي فداك النفس ما هو معرب لا عرابه شرطا اتى ان يفاصل جوابه من البحر والروي بحمد الهي بدا قولي وبعد
صلاة وتسليم لخير الاماثل نعم خمس افعال لنا النون رفعها ومعمولها ياذا الضمير لفاعل فهاك جوابا ذاك العلم والتقى
وزدته كالا عند كل المحافل **تنبيه** لا فرق في الحكم المتقدم للافعال الخمسة من رفعها بثبوت النون ونصبها
وجزمها بحذفها بين ان يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الاخر او معتله وان لحقه شيء من الحذف

والتغيير كما في نحو انت تدعين فعلت نص بغية وهي ان اصل تدعين تدعوين حذفت حركة اللام التي هي الواو
ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة لمناسبتها الياء ولئلا تنقلب الياء واوا
فصار وزنه تفعين بعد ان كان تفعلين قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فلم تفعلوا مجزوم بلم ولن تفعلوا
في محل نصب بان وعدم اعراب الحروف انما هو من حيث لم ينضم لغيره فليس احد الحرفين عاملا كما قيل ولو كلاهما
عاملا في تفعلوا على جهة التنازع اذ لا تنازع في الحرف الا على قول ابن العلج قوله واما الان يعفون الخ جواب
سؤال مقدر وارد على قوله وجزمها ونصبها بحذفها وتقرير السؤال انك قلت ان المضارع المتصل بواو
الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى
جوابه بقوله واما الا الخ قوله لام الكلمة اي لا ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو قوله والنون ضمير اي عائد على
المطلقات المتقدم ذكرهن وليست نون الرفع قوله والفعل مبني اي على السكون لاتصاله بنون النسوة لا معرب
قوله يفعلن اي فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه قوله بخلاف قوله الا الخ اي في الامور الاربعة المتقدمة
قوله الرجال يعفون اي بواوين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الاولى فحذفت
ثم الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة وحذف جزء اسهل
من حذف كل ولكونها آخر الفعل والحذف بالاواخر اولى ولكونها لا تدل على معنى والثانية دالة
على معنى وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ثم مما يقوي ان المحذوف في يعفون اللام لا الضمير نظائر
ذلك في يرمون ويخشون والاصل يرميون ويخشيون والحذف للساكنين بعد النقل في الاول والقلب في الثاني
قوله ~~والنون ... يعفون~~ فيحذف اي للناصب والجازم ولما انهى المصنف الكلام على الباب السادس
من ابواب النيابة شرع يذكر الباب السابع منها وبه تتم ابواب النيابة فقال **الباب السابع** الفعل
المضارع المعتل الآخر اي مما يصدق عليه هذا اللفظ وهو يغزو ويخشى ويرمي ونحوها الا نفسه اي لفظ المعتل
لانه ليس في آخره حرف من هذه الثلاثة[9] قوله ~~المعتل الآخر~~ الفعل المضارع تقييد الفعل بالمضارع كغيره
لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه قوله المعتل الآخر باضافة المعتل الى الآخر
اضافة لفظية اي الذي اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافته لفظية وقوعه
صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر فقوله المعتل الآخر بدل او نعت مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان
او نعتا غير مقطوع لانه تابع لمعرفة فان قلت لا حاجة الى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لان المعتل
في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد
بيان الواقع ودفع التوهم انتهى شنواني والحاصل ان المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند الصرفيين
ما فيه حرف علة سواء كان اوله او وسطه او آخره فهو اعم مطلقا من المعتل عند النحويين فيجتمعان في نحو يخشى
ويدعو ويرمي وينفرد المعتل عند الصرفيين بنحو وعد وقال وسميت حروف العلة بهذا الاسم لان من شانها
ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله قوله وهو ما آخره اي فعل آخره في اللفظ ما ذكر
ان كان الضمير راجعا للفعل المعتل الآخر لا بقيد كونه مضارعا فيدخل فيه الاسم والفعل باقسامه وقيد بالمضارع
فقط لانه المقصود قوله فانه جزمه بحذف الآخر اي وهو حرف العلة نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يغز
ولم يرم فالمحذوف من يخشى الالف والفتحة قبلها دليل عليها وانما كانت الفتحة دليلا على الالف لان الفتحة تجانس
الالف لانها تنشا عنها عند اشباعها والمحذوف من يغزو الواو والضمة قبلها دليل عليها لان الضمة تجانس الواو
لانها تنشا عند اشباعها والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها لان الكسرة تجانس الياء لانها تنشا
عنها عند اشباعها وهذا القول بان حذف هذه الاحرف نيابة عن السكون هو القول المشهور بين الجمهور وهو
من حمل الاصل على الفرع لان الحروف اصول الحركات زوائد فهي فروع فحمل حذف الاصل على حذف الفرع وفيه

ان

[3] ولما حذفت صار وزنه يعفون بعفون بحذف اللام ولهذا اذا دخلت عليه الناصب او الجازم قلت الرجال لم يعفوا ولن يعفوا صح

[9] وفي تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم اشارة الى الاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي ابواب النيابة صح

[3] ويصح جعله للمعتل الآخر صح

لو حذف الباء لكان احسن وقد يقال الباء للتصوير اي فان جزمه يصور بحذف الآخر صح

٥٧

ان الجازم كما قال الشيخ ابو حيان لا يحذف الا الرفع في الآخر اي او علامته وليست هذه الاحرف رفعا ولا علامة عليه
لان الرفع او علامته انما هو مقدر على تلك الاحرف للتعذر في الالف وللتثقل في غيرها كما علمت مما سبق ان الفعل
المضارع المعتل الآخر يقدر فيه الاعراب او ما هو علامته للتعذر او للتثقل واجيب بان هذه الاحرف لما اشبهت
لضعفها بالسكون الحركة وهي هنا الضمة فصارت لمشابهتها فلما دخل الجازم ولم يجد تلك الضمة ظاهرة حتى
يتسلط عليها بالحذف بل مقدرة ولا ينبغي لتسلطه على امر فرض تقدير وجوده فوجد هذه الاحرف المشابهة
لتلك الحركة حذفها عوضا عن تلك الحركة كالدواء المسهل اذا لم يجد فضلة يأخذها ويزيلها اخذ من
قوى البدن ودعوى ان الجازم لا يحذف الا الرفع او ما هو علامته غير مسموعة اذ ليس من اللازم تفرع
الجزم على الرفع فليس هذا القول المشهور كما زعمه غير واحد وان نقله الجلال السيوطي في سلسلة الذهب
عن تعليقة ابن النحاس واقره مبنيا على القول الضعيف الذي ذكره ابن السراج ومن تبعه وهو ان
الفعل المضارع المعتل الآخر لا يقدر فيه الاعراب كما يقدر في الاسم لان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة
الى تقديره فيه اي وكما انه ليس معربا ليس مبنيا لعدم مقتضيه فهو واسطة بين المعرب والمبني فلما
دخل الجازم ولم يجد حركة لا موجودة ولا مقدرة يحذفها حذف الحرف لما تقدم على ان ذلك ان تتوقف
في بناء ذلك على ما ذكر لانه يلزم ان يكون الفعل المضارع المعتل عند ابن السراج ومن تبعه واسطة
في حالتي الرفع والنصب معربا في حالة الجزم ومقابل المشهور ما ذهب اليه س فانه ذهب الى ان الجازم
لم يحذف هذه الاحرف بل حذف الحركة وهي الضمة المقدرة على تلك الاحرف للتعذر او للتثقل واكتفى بها كما
يحذف الحركة الظاهرة ويكتفي بها ثم بعد حذفها لما صارت صورة الفعل المضارع المجزوم والفعل المضارع
المرفوع واحدة وفي ذلك التباس ولا نظر الى ان عامل الجزم لفظي وعامل المرفوع معنوي لانه قد يطرح حذف
العامل فحذفوا فرقوا بينهما ميزوا المجزوم عن المرفوع بحذف حرف العلة فحرف العلة على هذا القول محذوف
عند الجازم بعد وجوده واستقراره واستيفائه مقتضاه للفرق المذكور لا بالجازم وفيه
انه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود لا تقتضح الا ان يقال معناه عند هذا القائل
عدم اعتبارها وبالنظر اليها وفي كون المحذوف للفرق بين المرفوع والمجزوم لعدم النظر الى العامل انهم لو
راعوا ذلك لفرقوا في ذلك بين المنصوب والمرفوع في نحو يخشى بل وفي نحو يدعو ويرمي لانه قد يغفل عن
حركة الآخر في حالة الوقف وايد ابو حيان ما ذهب اليه س بان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة
للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة
وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذفها فالقياس انه حذف الضمة
المقدرة ثم حذف الحرف للفرق المذكور ومنع الشهاب القاسمي ما قاله ابو حيان اذ ما المانع ان يحذف
الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب ان يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب قد لا يكون زائدا كما في الاسماء
الستة وجمع اعلى ان الحذف ليس للتمييز لانهم لو اعتبروا التمييز بالعامل لم يحتاجوا لتمييز المرفوع عن المجزوم
لان عامل احدهما لفظي والآخر معنوي الا ان يقال قد يطرح حذف العامل في الاعراب التقديري فتامل
قوله فاما الخ جواب سؤال مقدر وارد على قوله فانه جزمه بحذف الآخر وتقرير السؤال كيف قلتم
ان الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة مع ان حرف العلة قد يثبت ولا يحذف
مع الجازم كما في الامثلة الآتية فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله الخ قوله قوله وهو قيس بن زهير
العبسي جاهلي وهو من قصيدة من الوافر قوله والابناء تنمي الابناء جمع ابن وهو الخبر وتنمي بفتح التاء

الجازم صح

وفاعل يأتي بما لاقت والباء زائدة فيه صح

الفوقية اي الاخبار تزداد وتنتشر في الاطراف يقال نما الشيء ينمو وينمي ازداد والحديث ينمي ارتفع و
نماه بالتخفيف بمعنى رفعه كذا في القاموس قال العيني والجملة معترضة بين الفعل والفاعل ~~بما لاقت~~
وهو لاقت ويحتمل انه تنازع يأتي وتنمي في ما لاقت واعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول وح فلا اعتراض
ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال في المغني والمعنى على الاول يعني زيادة الباء واعتراض الجملة او جد
اذ الانباء من شأنها ان تنمي بهذا وبغيره واللبون جماعة الابل ذات اللبن والشاهد في يأتيك حيث
ابقت الياء مع الجازم وهذا افتخار من قيس حيث اغاروا على ابل الربيع واخوته اولاد زياد وناهيك
بهم قوة وشجاعة كانه يقول جاءك والا بما لاقت لبون بني زياد والاخبار بذلك تنمي وتزيد
وكما جاء ثبوت الياء التي هي حرف علة مع الجازم جاء ثبوت الواو معه كما في قوله هجوت زبان ثم جئت
معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وجاء ثبوت الالف معه ايضا كما في قوله اذا العجوز غضبت
فطلقي ولا ترضاها ولا تملق فاثبت الواو في قوله لم تهجو والالف في قوله ولا ترضاها تنفيذ الجزم بها
ومنع ذلك بعضهم محتجا بان الواو والياء يحركان نصبا في النثر ورفعا في الشعر قياسا للمرفوع على المنصوب
عند الضرورة فاذا دخل الجازم اسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ولا يتاتى ذلك في الالف
لانها لا تحرك وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار
الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة وقيل المقدرة وعليه فيجوز اقرار الالف ويستشهد له بقوله ولا ترضاها
والاول تاوله على الاستئناف او الحال وربما توهم من تعبير المص ان السكون مقدر على احرف العلة ويكون
فيها سكونان وخصوصا في الالف ظاهر ومقدر لاجل الاعراب والظاهر خلافه وعبارة الرضي
فتقدر انها كانت حركة فحذفت حركتها للجزم قوله فضرورة اي وليس بلغة كما قاله الشيخ ابن مالك
حتى يجوز عنده على قلة في السعة شعرا ونثرا وانما ادعى ابن مالك ان هذه لغة لا ضرورة لانه يرى
ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه والشاعر متمكن ~~في المواضع~~ ان يقول ولا ترضها بحذف الالف
وقدر واه كذلك ابن جني ويقول الم يأتك بحذف الياء وقد رواه كذلك ابن جني ايضا ويقول
لم تهج بحذف الواو وغاية الامر ان الاول يكون خبنا والثاني نقصا والثالث طيا وهو جائز في
باب الزحاف على ما تقرر فيه فالشاعر ابقى كلا من الالف والواو والياء اختيارا لا ضرورة
او يحمل ذلك على ان احرف العلة فيه محذوفة للجازم وهذه الاحرف حروف اشباع تولدت من الحركات
التي قبلها او يحمل على ان هذه الاحرف اصلية والجازم حذف الحركة المقدرة بناء على قول من يجزم الفعل
المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقي حرف العلة على حاله قوله من يتقي باثبات الياء في يتقي وتسكين
يصبر قوله قنبل اي عن ابن كثير قوله موصولة اي لا شرطية واثبات ياء يتقي جائز بل هو الواجب لانه مرفوع
لا مجزوم قوله وتسكين يصبر اي مع انه معطوف على مرفوع قوله اما التوالي الخ اي والتوالي المذكور يصير فيه
ثقلا فسكن للتخفيف ومثله وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج
التنزيل عليه قوله وكات الباء اي الموحدة من يصبر قوله والفاء والهمزة اي من فانه كانه بالكم تنزيلا
للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
واما على تنزيل برفه في يصبر فانه منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء

حمل

حمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا تماما لك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال
امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربغ من اشرب غير منزلة
عضد وسكن الباء كما يسكن عضد قوله على انه اي قنبلا قوله وصلا بنية الوقف اي كقراءة الحسن
البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي
بسكون ياء محياي وصلا قوله واما على العطف على المعنى اي الذي يقال له في غير القرآن العطف على
التوهم لمن موصولة فلهذا اثبتت ياء يتقي وجزم يصبر على معنى من لانها مع كونها موصولة ضمنت معنى
الشرط لما ذكره المص فهو عطف على يتقي لانه في المعنى مجزوم قوله لعمومها وابهامها اي وكون معنى صلتها
مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الجزء كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك
صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية وهذه الياء اعني ياء
يتقي اما اشباع ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة
ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة قوله تنبيه هو لغة الايقاظ والدلالة على ما غفل عنه الطالب و
اصطلاحا يستعمل في مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور بعده بديهيا اوليا والثاني ان يكون معلوما من الكلام
السابق التزاما لا صريحا بحيث يحتمل ان يغفل عنه الناظر في ذلك الكلام السابق لعدم كونه صريحا فيه وسوقا لاجله
والا فيكون تاكيدا لا تنبيها وههنا الحكم بديهي اولي اذ تصور طرفيه مع الاسناد اي النسبة الرابطة بين الموضوع
والمحمول يكفي في الجزم بالنسبة وقوله بديهي لان البديهي يطلق على معنيين احدهما ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب
وهو بهذا المعنى مرادف للضروري بهذا المعنى وح فيقال بلون اي البديهي ~~والنظري~~ والضروري النظري اما اذا فسر الضروري
بما لا بد منه ومنه قولهم هذا ضروري اي لا بد منه كان كل من البديهي والنظري اعم منه من وجه ثانيهما المقدمات
الاولية التي يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في حكم العقل وهو بهذا المعنى خاص بالتصديقات بخلافه على المعنى
الاول فانه يعمها والتصورات قوله اذا كان الخ اي ان جميع ما تقدم محله من حذف حرف العلة محله اذا كان اصليا
واما اذا كان الخ عارضا بان كان بدلا الخ قوله من همزة اي مفتوح ما قبلها قوله كيقرا مضارع قرا مثال لما الهمزة
فيه مفتوح ما قبلها قوله ويقرئ مضارع اقرا مثال لما الهمزة فيه مكسور ما قبلها قوله ويوضو مضارع وضو بضم
الضاد من الوضاءة وهي الحسن والجمال اي حسن جعله مثالا لما الهمزة فيه مضموم ما قبلها قوله فان كان الابدال اي للهمزة
قوله قياسي لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي قوله حينئذ
اي حين اذ ابدل بعد دخول الجازم قوله حذف اي للحرف المبدل من الهمزة قوله مقتضاه اي وهو حذف الحركة التي كانت موجودة
قبل الابدال بعد دخول الجازم قوله وان كان قبله اي وان كان الابدال قبل دخول الجازم وهذا مقابل قوله السابق فان
كان الابدال بعد دخول الجازم قوله شاذ اي لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة
من جنس حركة ما قبلها شاذ قوله الاثبات اي للحرف المبدل قوله بناء بالنصب مفعول لاجله اي لاجل البناء ومفعول
مطلق للمحذوف اي ~~وللحذف~~ بني بناء والرفع جنح ~~[illegible]~~ للحذف اي ~~[illegible]~~ والتجويز المذكور بناء اي مبني قوله
بالعارض اي وهو الابدال هنا وتنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي فعومل معاملته من الحذف للجازم
قوله وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال وعدم تنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي لان الجازم لو
يحذف الا الحرف الاصلي وما نزل منزلته قوله وهو اي عدم الاعتداد بالعارض قوله الاكثر اي في كلامهم وعليه

او مكسورا او مضموم ولهذا عدد الامثلة صح

لعدم تقاعسه عن الابدال صح

وعدم الحذف للحرف فهو

الاكثرون كقي في كلامه لغتو ونشر غير مرتب لان لا اعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز
الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل
ممتنع لان تسهيل الهمزة كتخفيفها ولما انهى الكلام على ما يظهر اعرابه شرع يذكر ما يقدر اعرابه فقال **فصل**
في الاعراب التقديري **قوله** وتقدر الخ اي تقدر لتعذر لذاته وتعذر لعارض واستثقال او فالاقسام ثلاثة وذكر المص
منها اثنين وهو ما تقدر فيه الحركات لتعذر لذاته واستثقال وسكت عن القسم الثالث وهو ما تقدر فيه الحركات
لتعذر العارض وضابطه كل اسم مضاف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا مقصورا ولا منقوصا
كغلامي فان ذلك تقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة للتعذر تقول جاء غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي وانما استثني
ما ذكر لان المثنى اذا اضيف الى ياء المتكلم يعرب بالحروف الظاهرة في الاحوال الثلاثة من غير تقدير تقول جاء مسلماي
ورايت مسلمي ومررت بمسلمي بفتح الميم فيهما والجمع المذكر السالم يعرب بالحروف الظاهرة في حالتي النصب
والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي وفي حالة الرفع وان اعرب بالحرف المقدر لكنه للثقل لا للتعذر والمقصور
اذا اضيف الى ياء المتكلم وان قدرت فيه الحركات الثلاث للتعذر نحو فتاي لكن لذاته لا لعارض الاضافة و
المنقوص اذا اضيف الى ما ذكر وان قدرت فيه الحركات الثلاث كقاضي لكن الضمة والكسرة للثقل والفتحة
للتعذر لا لذاته بل للسكون العارض للادغام فعلم ان جمع التكسير وجمع المؤنث السالم اذا اضيفا الى ياء المتكلم
يكون اعرابهما مقدرا للتعذر بسبب الاضافة كالمفرد وموجب تقدير الحركات في هذا القسم المضاف لياء
المتكلم ان ما قبل ياء المتكلم وان قبل الحركة لكن اشتغل بحركة المناسبة للياء وهي الكسرة قبل دخول العامل
والحرف لا يتحرك بحركتين في آن واحد فتعذر فيما قبل الياء الحركات الثلاث لكن هذا التعذر لا لذاته بل
لعارض الاضافة والقول بان الحركات الثلاث تقدر فيما اضيف الى ياء المتكلم هو ما ذهب اليه الجمهور قال
الشيخ ابو حيان وهو الصحيح الذي تلقيناه من افواه شيوخنا ومقابله هو ما ذهب اليه ابن مالك انه
ذهب الى ان المضاف للياء المذكورة تقدر فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب فقط وتظهر
الكسرة في حالة الجر واعترض عليه في ذلك بان هذا مخالف لمذهب الناس اي حيث اتفقوا على تقدير الاعراب ح
وهو القياس الموافق لمذهب البصريين في نظير المسئلة ولان الكسرة لا يجوز ان تكون للجر لانها موجودة لمناسبة
الياء قبل دخول عامل الجر لان الحكم على الغلام مع صفة الاضافة لا على مطلق الغلام فلا يمكن ان تكون تلك
الكسرة اثر للعامل والا لزم ان يكون مجيء العامل لتحصيل الحاصل ولابن مالك ان يدعي ان الكسرة مع العامل
غيرها مع وجوده التي كانت للمناسبة وان كسرة المناسبة ذهبت عند دخول العامل وخلفتها كسرة الاعراب
التي جلبها العامل وحصل بها المناسبة ويكون هذا القول كما قالوا في ضرب اذا بنوه للمفعول ان تلك الكسرة
غير الكسرة في ضرب المبني للفاعل حتى يطرد قولهم فان كان الفعل ماضيا واريد بناؤه للمفعول ضم اوله
وكسر ما قبل آخره وفي اسناد هذا القول للنحاة نظر لان هذا القول انما قاله ابو حيان بحثا ونصه الكسرة من ضرب
اذا بني للمفعول بقي على ظاهر كلامهم نعم لو قيل انها اي كسرة ضرب المذكور زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجها
كما قالوا في يا منصو اذا رخمت منصورا على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة التي هي من
حركات الكلمة الاصلية انتهى اي ومن ثم الغز بعضهم في هذه الضمة بقوله: وما هي ضمة صلحت لامر
حدوثها او لما كان قدما: اي وكما قالوا في رفع اسم كان وخبر ان ردا على الكوفيين وللكلام نقول المغايرة
التي زعموها لا يؤخذ منها البدل المذكور هنا اي في غلامي وضرب لعدم توقف المغايرة على البدل ولو فرضي
لانه يجوز ان يقال ضمة منصو صارت بعد الترخيم للبناء بعد ان كانت للمناسبة وح يقال ان الكسرة هنا
اي

وح يكون الجزم بسكون مقدر على الحرف المحذوف صح

اي النحاة صح

اي في غلامي قبل دخول العامل كانت لمجرد المناسبة وبعده صارت للاعراب ايضا من غير تبدل ولا استناد في ثبوت المغايرة
ح على ان ما تكلفه الشيخ ابو حيان في ضرب مبنيا للمفعول لا حاجة اليه لان قول النحاة يضم اوله الماضي ويكسر ما قبل
آخره محمول على غير المكسور علما بانه لا معنى لكسر المكسور فان كان مكسورا يبقى على حاله وقد صرح المحقق في شرح
التعريف بنظير ذلك في المضارع حيث قال فان كان اي ما قبل آخر المضارع مفتوحا في الاصل يبقى عليه والا يفتح
انتهى ولا يظهر فرق بين الماضي والمضارع وقد صرح ابن مالك في الف المثنى وواو الجمع في حالة الرفع الموجودين
قبل دخول العامل علامة للتثنية والجمع بتقدير مغايرتهما وانهما صارا اعرابا ايضا قال كما تقدر ضمة فلك في الجمع
غير ضمته في الافراد انتهى وح يقال ما وجه موافقة النحاة لابن مالك في الف المثنى وواو الجمع حيث جعلوهما
اعرابا وعلامة عليه في حالة الرفع ومخالفتهم له هنا في ان الكسرة ليست اعرابا ولا علامة عليه في حالة الجر مع
ان كلا من الف المثنى وواو الجمع والكسرة موجود قبل دخول العامل لغرض لا يفوت بدخول العامل وجعله اثرا
له ومما تقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر لا لذاته بل لعارض زيادة على ما تقدم اي وهو المحرك بحركة المناسبة
ستة اشياء احدها ما حرك بحركة الحكاية نحو قول الشاعر: سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا
فان الرواية برفع الناس فكان الشاعر سمع قائلا يقول الناس ينتجعون غيثا فحكى الاسم مرفوعا كما سمع ونحو من
زيد في جواب من قال جاء زيد فالناس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية
وزيد جر من مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية خلافا لمن زعم انها
في الاخير حركة اعراب لا حركة حكاية قال لانه لا ضرورة في تكلف تقدير رفع مع وجوده بالفعل وانما قلنا بانها
حركة حكاية في حالة النصب والجر للضرورة ورد بان تقدير حركة الاعراب هو قياس النظائر وهذا كله خلافا لبني
تميم فانهم يقولون من زيد بالرفع في جميع الاحوال ولا يحكون قال ابن الانباري وهو القياس ثانيها ما حرك
بحركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام في قراءة الحسن البصري ثالثها ما حرك بحركة المجاورة
والذي عليه المحققون كما في المغني ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا انتهى نحو هذا جحر ضب خرب بكسر الباء من خرب
لمجاورته لضب المجرور وهو صفة لجحر المرفوع رابعها ما سكن آخره للوقف نحو جاء زيد ومررت بزيد ورايت
زيد بالسكون للوقف على لغة ربيعة في الثالث فزيد مرفوع في الاول بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال
المحل بالسكون العارض لاجل الوقف خامسها ما سكن للتخفيف نحو فتوبوا الى بارئكم بالسكون للهمزة تخفيفا
فبارئ في الاول مجرور بكسرة مقدرة وفي الثاني منصوب بفتحة مقدرة وفي الثالث مرفوع بضمة مقدرة منع من
ظهورها التعذر لاشتغال المحل بالسكون العارض لاجل التخفيف سادسها ما سكن للادغام نحو وقتل داود
جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا فداود فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره والناس مفعول
منصوب بفتحة مقدرة والعاديات مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر لاشتغال المحل بالسكون العارض
لاجل الادغام فعلم ان الموجب لتقدير الاعراب من الحركات اربع حركة المناسبة وحركة الحكاية وحركة الاتباع وحركة
المجاورة واما المجرور بالحرف الزائد نحو كفى بالله شهيدا او بحسبك درهم فيقال فيه اثره في محل كذا في المغني
واعلم ان المجرور والعامل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل العامل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما
من عدم التعليق بعامل انتهى فان قلت هلا كان من المعرب تقديرا كما ادعاه بعض شيوخنا كالمحرك بحركة
المجاورة وما الفرق بينهما وكيف وصف بانه في محل ولم يعربوه تقديرا لما يلزم عليه ان يصير الاسم معربا
باعرابين في محل واحد وان كان احدهما لفظا والآخر تقديرا ولا نظير له في كلامهم ولا يلزم ذلك فيما حرك
بحركة المجاورة وكونه المحل لا يكون الا للمبني ممنوع بل غاية الامر انه اشتهر عندهم المحل للمبني والا فقد

وصفوا المعرب تقديرا بانه في محل ففي التعليقة لابن النحاس اذا قلنا ان الفتى والقاضي في موضع رفع نعني به
ان الضمة مقدرة على الالف والياء لولا امتناع الالف من الحركة واستثقال الضمة على ياء القاضي لظهرت
الحركة انتهى فتدبر ذلك قوله الحركات الثلاث لو اقتصر المص على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس
كذلك بل الحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم في حالة الرفع خاصة نحو جاء
مسلمي اصله بعد الاضافة مسلموي اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء وكالواو والياء فيه اي جمع المذكر السالم اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن
نحو جاء صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وكالنون في نحو ليضربان ولتضربن ولتضربن مطلقا
اي وصلا ووقفا ولتضربن ولتضربن وصلا فقط لان نون التوكيد الخفيفة لا تقر في الوقف لانها اذا وقعت
بعد ضمة او كسرة يجب حذفها في الوقف ورد ما كان حذف لاجلها فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هند اذا وقفت
عليهما اضربوا واضربي برد واو الضمير ويائه وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليها هل
تضربون وهل تضربين برد الواو والياء والنون واما اذا وقعت بعد فتحة فانه يجب ابدالها الفا كما تقول
في قفن اذا وقفت قفا بنيه عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع
بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في القسم التقديري وعلى القول بانها معربة بالحروف فاذا اضيفت الى
كلمة اولها ساكن فتقدر فيها الحروف في الاحوال الثلاثة بالنسبة للاسماء الستة نحو جاء ابو الحسن
ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن وفي حالة الرفع خاصة بالنسبة للمثنى فتقدر فيها الالف نحو جاء
صالحا القوم واما الجمع المذكر فقد مر آنفا حكمه قوله اخره اي في اللفظ قوله لازمة اي في الاحوال الثلاثة لفظا
او تقديرا كالفتى والقاضي او تقديرا كفتى وقاض واعترض بانه لا يشمل الالف المنقلبة من الهمزة كالمقري
اسم مفعول من اقراه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة واجيب بان ابدال الهمزة المتحركة
من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله ياء لازمة
قوله نحو الفتى هل الفتى يائي او واوي قال في القاموس والفتى الشاب والسخي الكريم وهما فتيان وفتوان
والجمع فتيان وفتوان انتهى وبه يعلم ان ما في شرح القطر من الجزم بانه يائي فيه نظر وقد تبعه الشيخ خالد
في التصريح حيث قال على قول المص هنا نحو الفتى ما نصه مما الفه منقلبة عن ياء قوله والمصطفى اي مما الفه
منقلبة عن واو وان صورت فيه الالف ياء نظرا الى مجاوزتها الثلاثة قوله ويسمى اي ما انطبق عليه
الضابط المذكور قوله معتلا وسمي معتلا لان آخره حرف علة او لانه يعل آخره اي يغير بالقلب دائما
اما عن ياء او عن واو وهذا المعتل عند النحاة واما عند الصرفيين فما فيه حرف علة اولا او وسطا او آخرا
قوله ومقصورا القصر في اللغة الحبس ومنه حور مقصورات في الخيام اي محبوسات على ازواجهن لا يبغين
بهن بدلا وسمي ما انطبق عليه الضابط المتقدم مقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او
لكونه منع المد لان صوت الالف بغير همزة بعدها اقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعدها و
يقابله الممدود وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة ولذلك لا يسمى نحو دعى مقصورا اذ ليس في الفعل
ممدودا واما نحو شاء ويشاء فلا يسمى عند الاكثرين ممدودا لان الالف التي قبل الهمزة اصلية منقلبة
عن العين وموجب تقدير الحركات على الالف ان ذات الالف لا تقبل الحركة لان وضعها السكون لانها
هوائية تجري مع النفس لا اعتماد لها في الفم والحركة تمنع الحرف عن الجري فتقطعه عن الاستطالة فلم
يجتمعا ولهذا اذا حركت الالف انقلبت همزة قوله والضمة معطوف على قوله الحركات اي وتقدر الضمة والكسرة
قوله الضمة والكسرة اي فقط قوله المرتقي اي ما ياؤه اصلية وهو من مزيد الثلاثي قوله والقاضي اي من الثلاثي
قوله

قوله ويسمى اي ما انطبق عليه الضابط المذكور قوله معتلا اي لانه يعل آخره بالحذف اي حذف بابه للتنوين وفيه ان الاول
يعل آخره بحذف الالف للتنوين ايضا نحو فتى او لكون آخره حرف علة قوله ومنقوصا اي لانه نقص منه بعض
الحركات وظهر فيه بعضها وفيه ان هذا يوجد في يدعو ويرمي وهو لا يسمى منقوصا قوله وخرج بذكر الاسم الخ انما خرج
بالجنس مع ان ~~شان الجنس ان لا يخرج به~~ نظرا الى ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهي كما هنا قد يخرج
بكل ما دخل في الاخر ~~...~~ وبعضهم اخرجه بالمعرب نظرا الى ان الجنس شانه ان لا يخرج به وانما خرج الفعل فقط
ولم يخرج الحرف نظرا الى ان الحرف لم يدخل في الاسم ليخرج قوله نحو يخشى ويرمي مثل بمثالين الاول منهما لما ينطبق
عليه ضابط المقصور والثاني لما ينطبق عليه ضابط المنقوص فان يخشى آخره الف لازمة ويرمي آخره
ياء لازمة قوله وبالمعرب اي في حد المقصور والمنقوص قوله نحو ذا وتا والذي والتي اي من كل اسم مبني آخره
الف لازمة او ياء لازمة قوله وبذكر اللزوم اي في حديهما قوله نحو رايت اخاك الخ مثل بمثالين الاول الذي لزوم
للالف والثاني للياء فان كلا من المثالين آخره الف وياء لكنهما غير لازمتين لانهما يتغيران بحسب الاعراب
قوله وباشتراط الكسرة اي قبل الياء في حد المنقوص قوله نحو ظبي اي مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح قوله وكرسي اي
مما آخره ياء قبلها ساكن معتل قوله وتقدر الضمة والفتحة في الفعل الخ اقتصار المص على تقدير الحركات على الفعل يوهم
اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل الحروف ايضا قد تقدر على الفعل المضارع المرفوع فيما اذا اتصل به واو الجماعة او الف
الاثنين او ياء المؤنثة المخاطبة واكد بالنون الثقيلة فانه حينئذ معرب لعدم مباشرة النون له في اللفظ وتقدر فيه
نون الرفع نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين قوله المعتل الخ اعلم انه لا يختص تقدير الاعراب في الفعل المعتل اذ منه ما سكن
آخره للادغام نحو زيد يضرب بكرا فلا يقدر فيه سكون الجزم لان الجازم قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وما
سكن آخره للوقف او التخفيف نحو يامركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز في النثر على الصحيح كما قرئ
ويعولتهن بسكون التاء وما حرك لالتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما ادغم في آخره كلم يشدد وما وقع ان
القوافي نحو واللاء مهما تأمري القلب يفعل والتقدير في ذلك قيل للتعذر وقيل للثقل قوله بالالف اي والتقدير عليها
للتعذر لما علمت ان ذات الالف لا تقبل الحركة قوله نحو هو يخشاها ولن يخشاها اي هذا المثال ونحوه من كل فعل مضارع
معتل بالالف ومثل بمثالين الاول منهما مرفوع بضمة مقدرة والثاني منصوب بفتحة مقدرة ومثلهما متصلين بهاء
الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط ومما تقدر فيه الحركة للتعذر لكن لا لذاته بل لعارض ما اشتغل آخره بحركة النقل كما في
قول القائل ونهنهت نفسي بعدما كدت افعله بفتح اللام والاصل بعدما كدت افعلها فحذفت الالف اعتباطا ثم نقلت
حركة الهاء التي هي الفتحة الى اللام بعد سلب ضمتها التي هي علامة الرفع فصار الرفع مقدرا قوله فقط قال في المغني
قط على ثلاثة اوجه احدها ان تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة
في افصح اللغات وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط والعامة تقول لا افعله قط وهو لحن واشتقاقه من
قططته اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال
وبنيت لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة
تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد يتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها
او اسكانها الثاني ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء تقول رايته مرة واحدة

ولا يجاب عنه بنحو ما تقدم وهو ان وجه التسمية لا يلزم اطراده صح

اي دون الفتحة صح

61

فقط وقط زيد درهم الا انها مبنية لانها موضوعة على حرفين وحسب معربة الثالث ان تكون اسم فعل بمعنى
يكفي فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني انتهى **قوله** الضمة اي في حالة الرفع **قوله** المعتل بالياء او الواو الخ انما
قدرت الضمة فيهما لان كلا منهما حرف ثقيل وتحريكه بالضمة يزيده ثقلا **قوله** وتظهر الفتحة اي لخفتها **قوله** في الواو والياء
اي في الفعل وفي الياء في الاسم وليس في العربية اسم متمكن معرب في آخره واو لازمة قبلها ضمة **قوله** والياء
اي ما لم تكن الياء آخر الجزء الاول من مركب مزجي نحو معديكرب وقالي قلا واعرب اعراب المتضايفين فتسكن ولا
تظهر عليها الفتحة قال في همع الهوامع بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف لكن في حواشي
شيخنا عن ابن الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها حالة النصب **لطيفة**
انشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموي مع بلاغة المعنى ولطف المبنى . النذل مفروض لما بينهم
بالاقتدار مرفوض . كذلك المنقوص لم ينخفض . واشرف الاسماء مخفوض . **هذا باب النكرة والمعرفة**
النكرة والمعرفة في الاصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وان وقع
في كلام المدابغي قيل تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق
انه معرفة معنى ايضا لانه الماهية المتشخصة بقيد ظهورها في فرد ما فالشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا ينافي
في كون الاسم معرفة معنى لتعيين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر ان انتشار الفرد جعله كالنكرة افاده الروداني
فائدة الجملة او شبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رايت طائرا يصيح او فوق
غصن او على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رايت الهلال يضيء او بين السحاب او في الافق وبعد
النكرة التي كالمعرفة او المعرفة التي كالنكرة محتملات للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر او فوق
اغصانه او على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبني الزهر يفوح نشره او فوق اغصانه او على
اغصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال ليس على
الاطلاق كذا في المغني واسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة
فائدة ثانية قال في المغني قالوا ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى وان اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة
معرفة او نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلفها
ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة فاما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر
يسرين على ذلك ان مع العسر يسرا وان احتمل التاكيد فيكون احد اليسرين من جعل تنوين يسر كالتاكيد يكون
جعله تاسيسا فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذي كانوا فيه وباليسرين
ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه صلى الله عليه وسلم وما تيسر في ايام الخلفاء او يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفتازاني
في تلويحه المذكور اولا اما نكرة او معرفة وعلى كل اما ان يعاد نكرة او معرفة فالاقسام اربعة وحكمها ان الثاني ان كان نكرة
فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول لحمله على المعهود الذي
هو الاصل في اللام والاضافة اهـ وكلامه مخالف لكلام المغني في صورة اعادة المعرفة نكرة وقد حكى الجهاز ابن السبكي
فيها قولين كما في السمين فكل منهما مبني على قول ثم قال التفتازاني واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق
وخلو المقام عن القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقد
تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب انزلناه مبارك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين
وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وهو الذي انزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد
تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو انما الهكم اله واحد اهـ ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغني يسألك

اهل

قال العصام في حواشيه على الجامي انهما اي بهما معرفتين بكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة الاحتياج الى المباحث المتعلقة اليهما داعية لتقديمهما وصح

٦٢

اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا **قوله** الاسم اي بحسب التنكير والتعريف اي باعتبارهما **قوله** ضربان اي على
الاصح الذي ذهب اليه الجمهور لا انه لا واسطة بينهما ومقابل الاصح اثبت الواسطة وجعل منها الاسم الخالي من
ال والتنوين كاين ومتى وكيف وما ومن **قوله** وهي الاصل اي الغالب والسابق ولا يرد ان المعرفة اشرف
لان النكات لا تتزاحم ولان الانسب اعتبار كون الاسبق في الوجود هو الاسبق في الذكر فان اطلاق
النكرة سابق على اطلاق المعرفة لان الشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء
الخاصة كالآدمي اذا ولد يسمى ذكرا او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم العلم
واللقب والكنية ولم ينظروا الى انه يطلق عليه الاشارة كهذا والموصول كالذي وجد والمحلى كالمولود والاسم
الذي لو يرد عليه هذا ان يقال المراد بكون النكرة اصلا انها اصل في الاعتبار وذلك ان النكرة تدل على
الشيء من حيث هو والمعرفة انما تطلق اذا طرأ له تعيين في القصد بصلة او علم ونحو ذلك والاصل
عدم طرو ذلك فتامل ثم في الدسوقي انكرها مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نامي ثم حيوان
ثم انسان ثم رجل ثم عالم اقول ليس المقصود من هذا الحصر بل التقريب اذ ما شابه هذه الاشياء كهي
فقوله انكر النكرات مذكور اي وما ساواه صدقا كمعلوم وشيء فانه يشمل المعدوم لغة وقصره على الموجود
اصطلاحي وقوله ثم حيوان اي ونظيره شجر مثلا وقوله ثم انسان اي وفرس وحمار الخ وقوله رجل اي وامرأة
وقوله ثم عالم اي وجاهل وضارب الخ ثم هذا على ان المراد بالعالم الحادث اما ان كان بمعنى مطلق ذات
ثبت لها العلم فيشمل الملك والمولى تعالى فلا يكون بعد رجل ثم يبقى النظر فيما اذا كان بينهما عموم
وخصوص وجهي كانسان وابيض والظاهر انهما في مرتبة واحدة لان عموم كل سقط بخصوصه وبالجملة
هذا المبحث لا فائدة فيه الا التمرين **قوله** وهي عبارة الخ هذا تعريف للنكرة بالخاصة واما تعريفها
بالحد فهي عبارة عما اي اسم شاع في افراد جنس موجود اي مفهوم كلي موجود ذلك الجنس بوجود افراده
في الخارج كرجل فانه شاع في جنس الرجال اي صادق على كل فرد من افراد الرجال فانه موضوع لمفهوم كلي
وهو الذكر من بني آدم اي لهذا الجنس الصادق على كل فرد من افراده التي هي زيد وعمرو وبكر الى
غير ذلك وذلك الجنس موجود محقق بوجود تلك الافراد في الخارج يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا
من حيث كون ذلك الجنس موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك الفرد كما علمت او هي اسم شاع في افراد
جنس اي مفهوم كلي مقدر وجوده بوجود افراده المقدرة الوجود في الخارج كشمس فانها لم توضع على
ان تكون خاصة بمعهود مخصوص كهند وانما هي موضوعة وضع اسماء الاجناس التي لها افراد موجودة
وحاصلة في الخارج كرجل فهي موضوعة لمفهوم كلي وهو الكوكب النهاري اي لهذا الجنس الصادق على
كل فرد من افراده لو وجد في الخارج بحيث لو وجد شيء اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا من حيث
كون ذلك الجنس موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك المفرد كما هو نظير ما قبلها ان تصدق على متعدد
موجود في الخارج كان نحو رجل كذلك اي حقه ان يصدق على متعدد موجود في الخارج لصدقه على ذلك
بالفعل فان قيل تعريف النكرة بما ذكر يصدق على الضمير واسم الاشارة والموصول لان لفظ انا مثلا شايع
في افراد مفهوم المتكلم وحده يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا وانت شايع في افراد مفهوم المذكر المخاطب
كذلك وهو شايع في افراد مفهوم المذكر الغايب كذلك ولفظ ذا مثلا شايع في افراد مفهوم الواحد المذكر
المشار اليه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا ولفظ الذي مثلا شايع في افراد مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل

في كل منها كذلك اجيب بان المراد بالشياع في حد النكرة الشياع في افراد المفهوم الكلي الذي هو موضوع اللفظ كما علمت
وكل من الضمير واسم الاشارة والموصول ليس موضوعا للمفهوم الكلي وانما كل واحد منها موضوع لكل فرد بعينه من افراد ذلك
المفهوم الكلي كما علمت انها جزئيات وضعا واستعمالا نعم على المذهب الثاني انها موضوعة للمفهوم الكلي لتستعمل في جزئي
يحتاج الى الجواب عن هذا السؤال ثم لك بعضهم وقد اشار اليه في البسيط بقوله واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسماء
الاشارة وان كان مقصود الواضع الا انه اشتراك في المسمى المعين فلذا لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرة فانه
في كل مسمى غير معين فلذلك افترق الاشتراكان انتهى فليتامل **قوله** ما يقبل ال الخ اورد عليه انه غير جامع لخروج الاسماء
المتوغلة في الابهام كاحد الملازم للنفي وهو ما همزته اصلية وبمعنى انسان لا ما يقع في الاثبات والنفي وهو ما همزته بدل من واو
شيء وذا بمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لانها لا تقبل
ال وخروج اسماء الفاعلين والمفعولين لان ال الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور
رب وافعل به لانها لا تقبل ال وغير مانع لدخول ضمير الغايب العايد الى نكرة كجاءني رجل فاكرمته لوقوعه موقع ما
يقبل ال وهو رجل ودخول يهودي ومجوسي فانهما يقبلان ال مع انهما معرفتان اذ منعا الصرف للعلمية والتانيث
والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من الاسماء المتوغلة واسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما
يقبل ال ~~لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقع~~ كانسان وكذات ثبت لها الضرب اذ وقع عليها الضرب مثلا
والحال وما بعدها قابلة لال في حالة الافراد ولا يضر عدم قبولها ال في تلك التراكيب وعن الثاني بمنع وقوع الضمير
المذكور موقع ما يقبل ال لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل
ال افادة سم ومنع ان يهودي ومجوسي يقبلان ال حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وانما يقبلان
ال حال كونهما جمعين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وهما حينئذ نكرتان **قوله** كرجل لحيوان مذكر عاقل **قوله**
وفرس يقع على الذكر والانثى ولا يقال للانثى فرسة فان اردت الانثى خاصة لم تقل الا فرسة بالهاء والجمع
افراس **قوله** ودار لمؤنث غير حيوان **قوله** وكتاب لمذكر غير حيوان فهذه الامثلة الاربعة تقبل المؤثرة
للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب **قوله** ما اي اسم **قوله** بخو ذي اي بمعنى صاحب واورد عليه ان
صاحب الذي يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسماء الجامدة وال
الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة واجيب بان المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة
وصاحب يقبل ال المعرفة باعتبار معناه الاسمي وان لم يكن معناه عند وقوع ذي موقعه كالرسم اويقال الصاحب
الذي هو بمعنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل ال بواسطة ثم لا الرودانى تحرير
هذا المحل ان ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو منحل كالصفة
وان صاحب لا يشك في انه يجوز ان يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب اي مصاحب وعليه يقال مررت
برجل صاحب اخوه عمرا وانكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز ان يستعمل صفة مشبهة بان يراد به الثبوت
والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون ال الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يبحث التزام كون ال
وتختص بالعاقل بصيغة الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب ما مر اوما يلخصها وهو حسن **قوله** ومن بفتح الميم بمعنى انسان
وتختص بغير العاقل **قوله** وما بمعنى شيء **قوله** فانها اي الثلاثة وهي ذو ومن وما **قوله** موقع صاحب راجع الى ذو **قوله** وانسان راجع
الى من **قوله** وشيء راجع اليها ~~واخالها~~ فكل من صاحب وانسان وشيء يقبل ال تقول الصاحب والانسان والشيء
ولا فرق في ما ومن بين الاستفهاميتين والشرطيتين فمعناهما في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام
اي